وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية المغربية

وانعكاساتها على الوحدة المغاربية

2021 . 1962

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالب

ـ سليم العوني

ـ عز الدين طلبية

تحت إشراف

د/ نور الدين ممي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سعيدة عمان	أستاذة محاضرة ب	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
نور الدين ممي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
محمد الشرعي بن معيزه	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعة: 1445هـ ـ 2024/2023 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر– الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

العلاقات الجزائرية المغربية

وانعكاساتها على الوحدة المغاربية

2021 . 1962

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

من إعداد الطالب

ـ سليم العوني

ـ عز الدين طلبية

تحت إشراف

د/ نور الدين ممي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سعيدة عمان	أستاذة محاضرة ب	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
نور الدين ممي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
محمد الشرعي بن معيزه	أستاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعة: 1445هـ ـ 2024/2023 م

الإهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

وسندي في الحياة

(والدي العزيز).

إلى زوجتي الغالية وعائلتها الكريمة.

إلى أبنائي الأعزاء حفظهم الله كل باسمه

ياسين ـ آسيا ، الزبير ـ محمد الامين ـ أحمد زكرياء ـ يوسف ـ ابراهيم ـ الياس

إلى إخوتي وأختي كل باسمه.

إلى العائلة الكريمة

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

عزالدين

إلى روح والدي الزكية الطاهرة .

. إلى القلب الحنون ... إلى من كان دعاؤها سر النجاح وبلسم الجراح ...

أمي الحبيبة.

. إلى الزوجة الكريمة والى زهور البيت و ربيعه أبنائي ... عهد . بسملة . لخضر. أيوب

. إلى سندي في الحياة كل إخوتي وأخواتي، والى كل عائلة العوني

أهدي هذا العمل

سليم

شكر وعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم :

نتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير اعترافا منا بالفضل والجميل

للدكتور: ممي نور الدين

الذي قبل الإشراف على عملنا هذا وتصويبه، وزودنا بكل النصائح والإرشادات التي أنارت أمامنا طريق البحث، فجزاه الله كل خير عنا .

كما نوجه الشكر إلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الشهيد "حمه لخضر بالوادي" .

إلى كل من دعمنا لإتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيع، فلهم جميعا جزيل الشكر.

ونخص بالذكر الأخ :واده وليد الذي ساعدنا في كتابة وتدوين هذا العمل فجزاه الله كل خير .

العوني سليم

طليبه عزالدين

ملخص الدراسة

تعد المشاكل السياسية من أهم وأعقد المشاكل التي خلفها الاستعمار الحديث في عالمنا العربي، فقد خلف أزمة سياسية بين كل من الجزائر والمغرب منذ الاستقلال تجاوزت الستين سنة، كان سببها الأول مشكل الحدود بسبب اختلاف مرجعية كل دولة للتأسيس لهذا الموضوع، فالرؤية الجزائرية تستند على القانون الدولي للحدود الموروثة على الاستعمار، والمرجعية المغربية تستند على الأحقية التاريخية من خلال الوقائع والمستندات، وأمام اختلاف التصورين إنقاد البلدان لمواجهة عسكرية سميت بحرب الرمال 1963م، وإن كانت محدودة لكنها عكست واقع العلاقات المتوتر والمتشنج بينهما.

وبالرغم من أن هذا المشكل وجد طريقه للحل من خلال الاعتراف المغربي للحدود المتفق عليها بين الدولتين 1972م، الا أن التأزم عاد من جديد في علاقات البلدين بظهور قضية الصحراء الغربية بعد الانسحاب الاسباني منها، بعد مساندة الجزائر للشعب الصحراوي في حقه لتقرير مصيره، لتقطع العلاقات بين البلدين من 1976م إلى غاية 1988م، وبموافقة المغرب على وضع القضية في أدراج هيئة الأمم المتحدة دخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التقارب لينتج عنها ميلاد مشروع الاتحاد المغاربي 1989م، الذي لم يكتب له النجاح حيث تم غلق الحدود بين البلدين في صيف 1994م بسبب الأزمة السياسية ومشكل الارهاب والتهريب على الحدود الذي عانت منه الجزائر.

وبالرغم من تجاوز الجزائر لمحنتها الداخلية إلا أن قضية الصحراء الغربية عادت إلى الواجهة من جديد من خلال الموقف المغربي الجديد الرافض لأي إستفتاء للشعب الصحراوي إلا في إطار السيادة المغربية، وعليه إنجرت سياسة البلدين لتسابق نحو التسلح لم يشهد له مثيل في المنطقة.

لكن الخطوة الأخيرة التي أقدم عليها النظام المغربي بالتطبيع مع الكيان الصهيوني ديسمبر 2020م، كانت نهاية على الأقل في المستقبل القريب لأي محاولة مصالحة بين الطرفين، حيث اضطرت الجزائر نظرا لعدة أحداث وتطورات لقطع علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب، وعليه فان العلاقات بين البلدين لم تهنأ منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

Study Summary

The political problems are one of the most important and complex problems left by modern colonialism in our Arab world, it has left a political crisis between Algeria and Morocco since independence exceeded sixty years, the first cause was the problem of borders due to the different reference of each country to establish this situation, the Algerian vision is based on the international law of borders inherited on colonialism, and the Moroccan reference is based on historical entitlement through facts and documents, and in front of the different perceptions of the two countries led to a military confrontation called the Sand War 1963, although limited But .it reflected the tense reality of relations between them

Although this problem found its way to be solved through the Moroccan recognition of the borders agreed upon between the two countries in 1972, the crisis returned again in the relations of the two countries with the emergence of the Western Sahara issue after the Spanish withdrawal from it, after Algeria's support for the Sahrawi people in their right to self-determination, to sever relations between the two countries from 1976 to 1988, and with Morocco's agreement to put the issue in the drawers of the United Nations, Algerian-Moroccan .relations entered the stage of rapprochement to result in the birth of the Maghar Union project

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الاهداء

شكر وتقدير

ملخص الدراسة II

فهرس المحتويات II

قائمة الملاحق II

مقدمة..... أ

الفصل الأول: العلاقات الجزائرية المغربية بين 1962 . 1988

المبحث الأول: مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب..... 13

المطلب الأول: جذور الخلاف الحدودي بين البلدين..... 13

المطلب الثاني: مرجعية الموقف الجزائري والمغربي من مشكل الحدود. 18

المبحث الثاني: حرب الرمال 1963. 22

المطلب الأول: تطورات الحرب. 22

المطلب الثاني: تسوية النزاع وتقييم الحرب. 23

المبحث الثالث: قضية الصحراء الغربية. 28

المطلب الأول: أهم تطورات قضية الصحراء الغربية..... 28

المطلب الثاني: موقف البلدين من قضية الصحراء الغربية..... 33

ملخص الفصل الأول..... 41

الفصل الثاني:العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي.

المبحث الأول: التصالح الجزائري المغربي صدق نوايا أم مطلب إقتضته الظروف..... 43

المطلب الأول: أسباب التقارب وأهدافه..... 43

المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي واجهت مشروع الوحدة المغاربية..... 49

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الأمنية في الجزائر على العلاقات الجزائرية المغربية وعلى مسيرة الاتحاد المغاربي 55

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر وغلق الحدود بين البلدين..... 55

المطلب الثاني: ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية المغربية. 59

المبحث الثالث: تغير القيادة السياسية في الجزائر والمغرب وإنعكاسه على الموقف من قضية الصحراء الغربية والعلاقات بين البلدين 61

المطلب لأول: موقف القيادة الجديدة للبلدين من قضية الصحراء الغربية ومشكل غلق الحدود..... 61

المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح بين البلدين..... 65

ملخص الفصل الثاني 69

الفصل الثالث :تداعيات تأزم العلاقات بين البلدين على الوحدة المغاربية

المبحث الأول: فشل مشروع الاتحاد المغربي..... 71

المطلب الأول: التحالفات السياسية داخل بلدان المغرب العربي..... 71

المطلب الثاني: فشل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي..... 74

المبحث الثاني: التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني..... 77

المطلب الأول: أسباب وأبعاد التطبيع..... 77

المطلب الثاني: تأثير التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني على الوحدة المغاربية..... 81

ملخص الفصل الثالث 84

الخاتمة 85

الملاحق 89

قائمة المصادر والمراجع 106

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق
01	خريطة توضح الحدود بين فرنسا والمغرب الأقصى حسب معاهدة لاله مغنية1845م.....
02	خريطة توضح مشروع المغرب الكبير حسب مخطط علال الفاسي 1955.....
03	خريطة توضح أتجاه العمليات العسكرية في حرب الرمال 1963.....
04	خريطة توضح حدود الصحراء الغربية.....
05	خريطة اقتصادية لاتحاد المغرب العربي.....
06	نص معاهدة الاتحاد المغاربي.....
07	القيمة المالية للإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغربي بين عامين 2020/2010 مليار دولار .....
08	بيان الخارجية الجزائرية بخصوص قطع العلاقات مع المملكة المغربية يوم 21 أوت 2021

مقدمة

تقديم:

إن الباحث في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية يرى ملامح الانصهار بين الكيانين، لما يجمعهما من روابط قومية وطبيعية واجتماعية ومصير مشترك خاصة إبان الحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها المنطقة، أين سجل نضال وكفاح الشعبين ملحمة وحدوية ضد عدو مشترك.

لكن الاستعمار الذي كان سببا في جمع نضالهما هو الذي فرق وحدتهما، من خلال غرسه لبوادر الفرقة بين البلدين، منها مشكل الحدود شنج ووتر العلاقات بينهما وقادهما إلى نزاع مسلح سنة 1963م والذي ما فتىء أن عرف طريقه للحل حتى طفت قضية الصحراء الغربية للسطح، هذه المشكلة التي فرقت البلدين إلى يومنا هذا بسبب اختلاف التصور للمسألة، فقطعت العلاقات بينهما من 1976م إلى غاية 1988م وكانت سببا في افشال المشروع التكاملي المغاربي، وبقاء العلاقات بين البلدين متأزمة إلى يومنا هذا، بل والأكثر من ذلك أن هذه القضية جرت إلى المنطقة الكيان الصهيوني الذي استقوت به المغرب على جارتها الجزائر.

مبررات إختيار الموضوع الذاتية والموضوعية:

- **المبررات الذاتية:**

- نتفق جميعا أن موضوع الدراسة يتناول جزءًا من تاريخ السياسة الخارجية لبلادنا مع الجارة المغرب وأصبحت حساسية العلاقات الجزائرية المغربية عند العام والخاص بل تصنع الحدث من حين لآخر على جميع المستويات السياسية والرياضية وحتى في وسائل التواصل الاجتماعي، وعليه فإن هذا الموضوع يستهوي الفضولي من جهة، ومن جهة أخرى كل من يريد الإطلاع على موضوع النزاع بين البلدين وجذوره بالإضافة إلى الرصيد التاريخي الذي سيمتلكه الباحث من خلال التوسع فيه.

- **المبررات الموضوعية:**

- . تقديم عمل علمي أكاديمي يبرز طبيعة الصراع بين الجزائر والمغرب وتأثيره على الوحدة المغاربية.

- . حداثة وأهمية الدراسة، خاصة في المستجدات الاخيرة في العلاقات الجزائرية المغربية.
- . الرغبة في معرفة مكانة الجزائر والعوامل المتحكمة في العلاقات بين البلدين منذ الاستقلال .

- **أهداف الدراسة:**

- إن الهدف من دراستنا لهذا الموضوع تسليط الضوء على فترة مهمة من تاريخ العلاقات بين البلدين ومعرفة أسباب التوتر والتأزم الذي وصلت اليه العلاقات بينهما لرسم تصور واضح لنا حول النزاع، بالاضافة إلى تحليل أسس مرجعية كل طرف لمواضيع النزاع بينهما بغرض تقييمها بكل موضوعية.

- ضف إلى ذلك التأكيد على دور النخب الحاكمة في تغيير النظرة الوحدوية للمنطقة إلى قطرية ووطنية الشيء الذي ساهم في إفشال أهم المشاريع الاقليمية في المنطقة وهو التكامل الاقتصادي المغاربي الذي نكاد نجزم أنه لا يكتب له النجاح إلا بالتقارب الجزائري المغربي.

اشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية بعد الاستقلال، وأهم القضايا والخلافات المتنازع عليها بينهما، وإلى أي مدى انعكس تأزم العلاقات بين البلدين على الوحدة المغاربية ؟

كما أنه يمكن طرح عدة تساؤلات للاجابة على الاشكالية المطروحة منها:

- إلى أي مدى ساهمت طريقة تعاطي النخب الحاكمة مع قضايا النزاع في تباعد العلاقات بين البلدين ومن ثمة افشال مشروع الوحدة المغاربية ؟
- هل يمكن تصور وحدة مغاربية دون التقارب بين الجزائر والمغرب ؟
- كيف جلب توتر العلاقات بين البلدين الكيان الصهيوني للمنطقة بعد التطبيع المغربي، وكيف أدى ذلك لقطع الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة المغربية ؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الاشكالية المحورية والتساؤلات الفرعية فمجريات البحث ستقوم على أساس إختيار مجموعة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع الدراسة:

- إن تمسك البلدين بمواقفهما الثابته يؤدي حتما إلى حدوث أزمة بين البلدين.
- كلما أثيرت قضية الصحراء الغربية زادت حدة توتر العلاقات الجزائرية المغربية.
- كلما تدهور الوضع الأمني للبلدين زاد تمسك الدولتين بإبقاء ملف الحدود على ما هو عليه.
- جلب الكيان الصهيوني للمنطقة يغلق الأبواب على حلول مناسبة في المستقبل القريب.

الاطار المكاني والزماني :

- تخص الدراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب الأقصى، فالحيز الجغرافي من البديهي هو المغرب العربي، أما الاطار الزماني فان البداية يمكن تحديدها باستقلال الجزائر أين ظهر التوتر الذي انتقل الى نزاع بين البلدين بعد استقلال الجزائر مباشرة 1962م، واذا كان من السهل تحديد البداية فان النهاية ونظرا لتطورات الموضوع وتفاعلات الظاهرة قيد الدراسة ومسايرة تطورات حلقات الأحداث، فاننا تابعنا موضوع العلاقات الى غاية الوصول إلى المحطة الأهم وهي قطع العلاقات الجزائرية المغربية 2021م بعد التطورات الهامة التي شهدتها المنطقة خاصة التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني ديسمبر 2020م.

الدراسات السابقة:

- ما يلفت الانتباه أن موضوع العلاقات الجزائرية المغربية مابعد الاستقلال كتب فيها الكثير، خاصة من المتخصصين في العلوم السياسية باعتبار طبيعة الموضوع السياسية، لكن معظم هذه الدراسات تتناول جزئية معينة من مراحل هذه العلاقات، إحتاجت منا ربط مراحل هذه العلاقات لتغطية موضوع الدراسة الذي يتميز بطول الفترة الزمنية.

- ومن أهم الدراسات التي أفادتنا بشكل مباشر في الموضوع رسالة دكتوراه لفاطمة وزان تحت عنوان "العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي من خلال ملفي مشكل الحدود وقضية الصحراء الغربية "والذي عالج بإسهاب طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية من خلال مشكل الحدود ومسألة الصحراء الغربية وانعكاس ذلك على الاتحاد المغاربي بالاضافة إلى إنعكاس الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر خلال التسعينات على العلاقات بين البلدين، حيث غطت هذه الدراسة فصلين من عملنا هذا،بالاضافة الى رياض بوزرب النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 ـ 1988، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، وفي الفصل الأخير إستعنا ببعض المراجع المختلفة التي تناولت موضوع فشل مشروع الاتحاد المغاربي، وكذا التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني وانعكاساته على المنطقة.

- **تقسيم الدراسة:**

- من خلال عنوان البحث كانت تجزئة دراسة الموضوع بشكل عام إلى جزء خاص بدراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب وجزء خاص بانعكاسات هذه العلاقات على الوحدة المغاربية.
- في الجزء الأول من الدراسة وبعد الإطلاع على المادة الخبرية للموضوع والأحداث التي ميزت العلاقات بين البلدين من بعد الاستقلال إلى غاية التطبيع المغربي مع اسرائيل، إرتأينا تقسيم هذه العلاقات إلى فصلين الأول من 1962م إلى غاية 1988م وفيها عالجنا مشكل الحدود بين البلدين وموضوع حرب الرمال وقضية الصحراء الغربية التي بينت توتر العلاقات بين البلدين، أما الفصل الثاني شهدت بدايته تقارب في العلاقات بين البلدين وفتور الذي ترتب عليه ميلاد مشروع الاتحاد المغاربي 1989م ودام التقارب إلى غاية 1994م أين تم غلق الحدود بين البلدين، وبقي الاتحاد صوريا حيث عاد التوتر من جديد في العلاقات بمضاعفات أحداث جديدة خاصة الوضع الأمني في الجزائر، وعلى طول الحدود بينهما ودخل الطرفان في سباق نحو التسلح شكلت فيه مشكلة الصحراء الغربية نقطة الخلاف الأكبر.

- أما الجزء الثاني من الدراسة والمتضمن إنعكاسات العلاقات بين البلدين على الوحدة المغاربية، فقد خصصنا له فصل واحد، تحدثنا فيه عن المضاعفات الاقليمية لتوتر علاقات البلدين من خلال فشل مشروع الوحدة المغاربية، بالاضافة إلى دخول الكيان الصهيوني كقوة في معادلة موازين القوى في المنطقة من خلال خطوة التطبيع المغربي معه 2020م ومضاعفات ذلك على المنطقة، مما أدى في نهاية المطاف إلى قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن دراسة وتحليل هذا الموضوع يستدعي إعتماد:

- المنهج التاريخي: من أجل البحث في الأسباب وعوامل الصراع بين البلدين ولأنه يساعد في معالجة الظاهرة التاريخية وإستعراض لأهم التطورات والأحداث التاريخية للعلاقات الجزائرية المغربية، ومعرفة تداعيات توتر هذه العلاقات بين البلدين على الوحدة بين الكيانات السياسية للاتحاد المغاربي.

وباعتماد هذا المنهج كان ولابد من إستعمال وسائل أخرى مساعدة لهذا المنهج كوصف الأحداث والتطورات التي جرت، بالاضافة إلى إجراء المقارنة بين فترات التي مرت بها العلاقات بين البلدين، والأكثر من ذلك تحليل التطورات والوقائع والمستجدات الهامة خاصة تلك التي إنعكست على الوحدة الاقليمية للمنطقة.

صعوبات الدراسة:

- تداخل الموضوع وتشعبه، فلا يمكن دراسته بعيدًا عن العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- صعوبة الحياد والتجرد من الذاتية في تناول الموضوع لأنه يخص الجزائر كطرف في هذه العلاقات لكن متطلبات أي بحث علمي تقتضي النزاهة والموضوعية، فقد حاولنا قدر المستطاع أن نكون بعيدين عن العواطف الذاتية.
- طول الفترة الزمنية التي يغطيها موضوع البحث وتداخل الأحداث وترابطها.

الفصل الأول:

العلاقات الجزائرية المغربيةبين 1962 . 1988

المبحث الأول: مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: جذور الخلاف الحدودي بين البلدين.

المطلب الثاني: مرجعية الموقف الجزائري والمغربي من مشكل الحدود.

المبحث الثاني: حرب الرمال 1963.

المطلب الأول: تطورات الحرب.

المطلب الثاني: تسوية النزاع وتقييم الحرب.

المبحث الثالث: قضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول: أهم تطور ات قضية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: موقف البلدين من قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب

المطلب الأول: جذور الخلاف الحدودي بين البلدين:

لم تكن هناك حدود تفصل بين الشعبين الشقيقين حيث جمعت بين البلدين وحدة سياسية قوية في عهد المرابطين والموحدين وبفضل تحالف قبائل البلدين تحققت الكثير من الانجازات السياسة والحضارية .

وبحلول العثمانيون بشمال افريقيا في بداية القرن السادس عشر ح اولوا اقامة حدود بين الجزائر والمغرب ،فهي حدود لا تصل إلى المفهوم الأوربي الحديث حيث ظلت مرتبطة بمجال النفوذ السياسي فقط.[1]

وقد تميزت مرحلة ما قبل الاستعمار الفرنسي للجزائر بغموض في مفهوم الحدود،لكن منذ بداية عهد الأسرة العلوية في المغرب طرحت مسألة الحدود بشكل جذري في كلا البلدين فكان المتعارف عليه بأن وادي التافنة،يمثل الحد الفاصل بين البلدين من الناحية الشمالية.[2]

أما أثناء مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى غاية 1912م أصبحت مسألة الحدود تطرح بشكل جديد بحيث أن هذا المشكل كان سببا في إندلاع أول مواجهة عسكرية خاضتها المغرب مع دولة أوربية عرفت بموقعة آسلي 14أوت 1844م، تخلى فيها الملك عبد الرحمن عن مساندة ودعم الأمير عبد القادر ما جعل فرنسا تفرض عليها المفهوم الأ وربي غير مبالية للحدود الطبيعية والتاريخية للبلاد،وقد ظلت مشكلة الحدود قائمة رغم توقيع إتفاقية متممة لمعاهدة لاله مغنية18مارس 1845م،*والتي إعترف فيها المغرب بشكل مباشر بالوجود الفرنسي في الجزائر والسماح للقوات الفرنسية بملاحقة عناصر المقاومة الجزائرية داخل التراب المغربي.[3]

---

[1] عبد الله مقلاتي و صالح لميش: المغرب والثورة التحريريةالجزائرية, ج 1، د ط، سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان 2012، ص315

[2] عكاشه برحاب: مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى 1912، منشورات كلية الآداب المحمدية, 1999، ص40

*أنظر الملحق رقم " 1 0"

[3] المرجع نفسه، ص40

وفي الفترة الممتدة من 1912. 1956مموبعد أن أصبحت فرنسا تسيطر على الدولتين الجارتين (الجزائر والمغرب)حدث التنسق بين الإقامة العامة في المغرب والحكومة العامة للجزائر من أجل رسم خط الحدود بشكل يخدم مصلحة الدولة المستعمرة فقد إعتمدت السلطة الفرنسية على المشروع المعروف باسم " فارني (varni)" سنة 1902م وهو المندوب السامي الفرنسي لمناطق الحدود والذي هيأ مشروع رسم الحدود بين البلدين الجزائر والمغرب وأصبح هذا المشروع قاعدة معتمدة لتمييز خط الحدود بين البلدين ، لكن هذا المشروع لم يضم جميع الحدود المشتركة بين البلدين من الشمال إلى الجنوب حيث أنه لم يتج اوز جنوبا الحوض الأسفل لوادي كبير،وبعد إنتهاء عملية الاحتلال خضعت الحدود المغربية الجزائرية الواقعة جنوب فقيق إلى عدة تغيرات طبقا للتقسيمات الإدارية والعسكرية حيث أن السلطات الفرنسية لم تأخذ بعين الاعتبار مشروع رسم الحدود الذي جاء به "ترينكي (trinquet) " سنة 1938م وهو مشروع متمم لمشروع "فارني".[1]

وفي واقع الأمر بدأت بوادر النزاع المغربي الجزائري منذ العهد الاستعماري الفرنسي حيث كان مفهوم الحدود الثابتة في منطقة المغرب العربي في تلك الفترة غير واضح ، بل لم يكن هناك رسم للحدود بشكل دقيق وكامل بين البلدين المتج اورين،ولم تجدفرنسا نفسها معنية بذلك إلا بعد اكتشاف حقول النفط ومناجم حديد في المنطقة الحدودية،إذ أعادت ترسيم الحدود مما أثر على مستقبل علاقات الدول بعد إستقلالها،أدى إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع وبذلك أصبحت دول المغرب العربي أكثر عرضة للخلافات الحدودية بسبب التلامس المساحي في مناطقها.[2]

إن نية التوسع الاقليمي الذي يتبعها المغرب على حساب الاراضي الجزائرية يعود تاريخها إلى عهد الزعيم المغربي علال الفاسي* زعيم الحزب الاستقلالي الذي قام باعداد ونشر أطروحة وخريطة المغرب الكبير خلال منفاه

[1] عبد الله مقلاتي وصالح لميش: المرجع السابق، ص 322

[2] Boualam Bougutaia; Les frotieres meridionales de L algerie: Alger: edition, S;N, E, D, 1981, P23

* علال الفاسي: (1910 . 1974) زعيم حزب الاستقلال أقام بالقاهرة منذ عام 1946 ساهم في العمل المغاربي، صاحب فكرة تحرير الصحراء ومغربة موريتانيا .

بالقاهرة سنة 1955م[1] ولقد ضمت الخريطة التي جاء بها علال الفاسي كل من بشار والصويرة وتوات وتندوف والصحراء الإسبانية والاراضي الموريطانية وتمتد إلى نهر النيجر والسنغال في الجنوب إضافة إلى كل من سبته ومليله*.

وإتضحت نوايا هذا التوسع بعد تصريحه في 07 مارس 1956م" مادام النظام الدولي قائما في طنجة والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية المغربية لم تنزع عنها الوصاية فاستقلالنا يبقى مبتورا وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها "[2].

لقد كان علال الفاسي يخطط للتوسع على حساب المناطق الجزائرية مستعملا جيش التحرير المغربي لتحقيق هذه الاغراض وما يؤكد ذلك خطابه الشهير الذي القاه في 20سبتمبر 1957م بفقيق والذي جاء فيه: " إن الأراضي الصحراوية لا تشكل بالنسبة لنا حدود اقليمية فقط بل هي مورد اقتصادي هام وحيوي للمغرب كله، إن حدودنا الطبيعية تتحد بالخط الذي يربط بين سانت لويس بالسنغال إلى مليلة [3] مرورا بموريطانيا وتوات وقورارة مما يؤكد لنا أن كل من بشار والقنادسة هما مقاطعتان ضمن وحدتنا الاقليمية ".

أيد العرش المغربي مطلب حزب الاستقلال في إسترجاع تلك الاقاليم التي تمثل حسب علال الفاسي أربعة اخماس مساحة المغرب،ولنشر هذه الدعوة أصدر الحزب "مجلة الصحراء"التي كانت تنشر العديد من البحوث التي تؤكد الصلات الوثيقة بين هذه المناطق والمغرب الأقصى اجتماعيا وتاريخيا وثقافيا كما تبنى الملك المغربي محمد الخامس هذا الطرح في خطابه 1958م خاصة وأن جميع التيارات السياسية في المملكة كانت تجمع على هذه الفكرة وتدعمها.[4]

[1]Maurise BarBier: le conflit dusahara occidental ;lhrmattan Paris1972 p83

*أنظر الملحق رقم " 02 "

[2] علال الفاسي: كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط 1973, ص 148

[3]. المصدر نفسه ،ص148

[4] فاطمة وزان: العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2017/2016، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية جامعة الجزائر، ص ص 112 . 113.

وخلال مؤتمر طنجة الذي عقد في 30.27أفريل 1958 م *حاول الوفد المغربي دمج مشكلة الحدود المغربية ضمن جدول الأعمال فقد قام المهدي بن بركة ** في الكواليس بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي ومنها المغرب الكبير الذي يمتد شرقا إلى عين صالح (بالصحراء الجزائرية) وجنوبا إلى نهر السنغال وحول هذه المناورات اجتمع الوفد الجزائري للتشاور،وقد طرح بومنجل ثلاث احتمالات هل نواصل المشاركة في المؤتمر أم ننسحب ؟

أم نتجاهل الموضوع؟وفصل الوفد في النهاية الاحتمال الأخير لكن عندما أثيرت المسألة في المد اولات كان جواب فرحات عباس "الحدود المغربية يمكن النظر فيها لكن لسنا مؤهلين للخوض في هذه المسألة وعندما تستقل الجزائر يمكن أن نتحدث مع المغرب حول مسألة الحدود ".[1]

وفي تصريح لوزير الداخلية المغربي في ندوة صحفية 21مارس 1958م بالرباط قال "أن مجلس الوزراء المغربي باقتراح من وزير الخارجية محمد بلفريج قرر انشاء لجنة ترسيم الحدود ومناقشته مع الحكومة الفرنسية في لقاءات تجمع الحكومتين المغربية والفرنسية ، إما في باريس أو في الرباط " [2]وفي هذا الشأن قدمت جبهة التحرير الوطني إحتجاجا للسلطات المغربية تؤكد أن لا سلطة لفرنسا على الأراضي الجزائرية،بل السلطة الوحيدة المخولة قانونااللبحث في مشكلة الحدود هي جبهة التحرير الوطني الجزائرية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري .

ويبدو أن القصر الملكي فهم جدية إحتجاجات الجبهة ومن ثم أبدى إستعداده تأجيل النظر في مطلب تسوية مشكلة الحدود لفترة مؤقته نظرا لما تمر به الجزائر من محن ، وفي نفس الوقت لتمنح المسؤولين الجزائريين الوقت الكافي لدراسة هذه المطالب.

*يعتبر هذا المؤتمر بمثابة الميلاد الرسمي للفكر الوحدوي للمغرب العربي، حيث عقد بقصر المارشال بطنجة برئاسة علال الفاسي ،وقد شارك فيه كل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني وقد ركز رؤساء الوفود المشاركة في خطبهم الافتتاحية على ضرورة التضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال باالاضافة الى العمل على تحقيق وحدة المغرب العربي.

[1] مبارك زكي : أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي رقراق، الرباط 2007، ص 263

[2] اسماعيل دبش : السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار هومة 1999، ص104

**المهدي بن بركة(1920 . 1965) ناشط سياسي ونقابي مغربي، شارك في وفد المفاوضات الذي اسفر عن استقلال المغرب،اصبح معارضا سياسيا لنظام الملك المغربي حيث لجأ الى الجزائر ثم القاهرة ،اغتيل في باريس 1965م

لكن مع إصرار المغرب حول هذا الموضوع جرت عدة اتصالات بين المملكة المغربية و أعضاء رسميين من الحكومة المؤقتة الجزائرية تم التوصل فيها إلى توقيع بروتوكول سري بين الملك الحسن الثاني ورئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس في يوم الخميس 6جويلية 1961م يتضمن أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية على أن يتم تأجيل المفلوضات حول مسألة الحدود إلىأن تستقل الجزائر وقد نص هذا الاتفاق على:

. الحكومة المغربية تساند الحكومة الجزائرية المؤقتة بدون تحفظ في مف اوضاتها مع فرنسا فيما يخص وحدتها الترابية وتعارض كل تقسيم للتراب الجزائري .

. تعترف من جهتها الحكومة المؤقته الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشىءعن تخطيط الحدود المفروض تعسفا فيما بين القطرين سيجد له حلا في المفلوضات بين حكومة المملكة المغربية والحكومة الجزائرية المستقلة.[1]

. إنشاء لجنة جزائرية مغربية لاجراء دراسة مشكل الحدود المطروح في إطار الأخوة والوحدة المغاربية

. تنص الفقرة الأخيرة منها على أن الاتفاقيات التي يتوصل اليها الطرفين الجزائري والفرنسي لا يمكن أن تكون معارضة للمغرب فيما يخص الحدود الاقليمية الجزائرية المغربية .

ويمكن إرجاع دوافع الاتفاق السري بين البلدين إلى ما يلي:

. تخوف المغرب من توصل الحكومة الجزائرية المؤقته في مفلوضاتها مع الوفد الفرنسي في إيفيان إلى تطبيق المبدأ القانوني الذي يعني قدسية الحدود وثباتها وهذا لا يكون في غير الطرف المغربي.[2]

[1] مبارك زكي: المرجع السابق, ص 263

[2] مصطفى صايج: تطور العلاقات الجزائرية المغربية, دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والاعلام, قسم العلوم السياسية 1995 . 1996،ص ص 21 . 22

أما بالنسبة للطرف الجزائري يعتبر إمضاء الاتفاق السري مع المغرب تقوية لتحركاته السياسية والديبلوماسية في مفاوضاته مع الوفد الفرنسي، الذي قد يلجأ للضغط عليه في مسألة فصل الصحراء عن الجزائر بالجوء لعقد اتفاق مع المغرب حول بعض المناطق الصحرأوية.[1]

المطلب الثاني: مرجعية الموقف الجزائري والمغربي من مشكل الحدود:

أولا/مرجعية الموقف الجزائري: إن موقف الجزائر الرسمي من مشكلة الحدود قائم على أساس مبدأ قدسية الحددودالموروثة عن الاستعمار كأحد المبادىء المرجعية من أجل حل أي تسوية حدودية وقد عبر عن هذا الرأي الرئيس الجزائري"احمد بن بله" قائلا: الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233إلى تندوف.[2]

إن مبدأ قدسية الحدود وحرمتها قاعدة آمرة من قواعدالقانون الدولي ويرتبط هذا المبدأ بمبدأحسن الجوار الذي يقره ميثاق الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على ثبات الحدود وحمايتها وتجنب إندلا ع النزاعات حولها ،كما أجمع فقهاء القانون الدولي المهتمين بمبدأ حسن الجوار بين الدول على أنه لبناء علاقات حسن الجوار لابد من إحترام مبدأالسيادة بشكل كلي للأنه جزء لا يتجزأ من مبدأحسن الجوار.[3]

إن هذا المبدأ المعروف بـ possidetis lùti يشير إلىأن"لكل ما في حوزته أو ما تحت يده "بمعنى ثابت الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال وبالتالي فهو متكون من شقين:

الأول: السند فوق الاقليم حيث يمنح الدولة التي تحوز على الاقليم سندًا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه .

الثاني: مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن يكون عليه خط الحدود الدولية للاقليم [4]إنه المبدأ الذي بموجبه يجب أن تحترم وتبقى الحدود الاستعمارية الموروثة عن الاستعمار لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال على حالها ،(وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود التي تقول إن

[1] رياض بوزرب: النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 . 1988، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة 2008، ص 56.
[2] رياض بوزرب : المرجع نفسه، ص 58 .
[3] المرجع نفسه، ص 58.
[4] عمر سعد الله: أراء في تقرير المصير السياسي للشعوب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014, ص33.

الدولة الوارثة تكسب من مورثتها فقط ذلك الاقليم الذي كانت تمتلكه الدولة المورثة فالدولة الوريثة لاترث المعاهدات بل حدود الاقليم.[1]

من هذا المنطلق فان التصور الجزائري لأي تسوية حدودية قائم على شرعية قانونية،حيث يعتبر مبدأقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادىء التي تمسكت بها الجزائر وعرفتها افريقيا وهذا ما يتماشى ورغبة أغلب دول افريقيا كون المبدأ يمثل آلية لحماية السلام [2] حيث تم تأييد هذا المبدأ رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964م.

إن دفاع الجزائر عن الإرث الاستعماري وحدودها أثناء الاستقلال بالدرجة الأ ولى مرتبط بالغيرة على الدولة الجزائرية وبالحفاظ على منجزات الثورة وبالدفاع عن الاستقلال الوطني.

ولهذا فقد سعت منذ استقلالها السياسي إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الأهداف الاساسية لسياستها الخارجية قصد ايجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادىء القانونية التي تكرس من أجل المحافظة على الحدود.[3]

إن التصور الذي عملت الجزائر على تكريسه وترسيخه في إطار منظمة الوحدة الافريقية هو الذي شكل السند الرئيسي لاحتجاجها أمام المطالب الاقليمية المغربية اتجاه أراضي تندوف وبشار بالخصوص إستنادا إلى تصورها لحقوقها التاريخية وهو نفس الإطار القانوني الذي لجأت اليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة الجزائرية المؤقته المبرم في 6جويلية 1961 م،لقد إعتبر المسؤولون الجزائريون أن بروتوكول 1961م لا يكتسي أية قيمة قانونية الزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة ديبلوماسية ولا باتفاق دولي ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس إقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد [4]كما أن المسؤولين الموقعين على الاتفاق لم يبقوا في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها ولأن المسؤولين الجزائريين غير ملزمين باتفاقية وقعت في وقت ما قبل الاستقلال وبالتالي تفنيد تحجج المغرب باتفاقية

[1] جعفر نورى مرزه: المنازعات الاقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1999، ص59

[2] محمد رضوان: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، الدار البضاء افريقيا الشرق 1999، ص178

[3] رياض بوزرب: مرجع سابق، ص58

[4] محمد رضوان: المرجع السابق, ص178

6جويلية 1961م عن طريق استخدام المبدأالقانوني نظرية تبدل الظروف " stantidus vebussic "فوفق لهذا الشرط[1] فإن أزمة صائفة 1962م وانسحاب أعضاء الحكومة المؤقته بعد هذه الأزمة كانت مبررا للرئيس أحمد بن بله أن يعتبر بروتوكول جويلية 1961م يشكل اعتداءًا على استقلال الجزائر.[2]

ثانيا /مرجعية الموقف المغربي: إن الأسس التي يرتكز عليها المغرب الاقصى في محأولته اضفاء الشرعية على مطالبه متنوعة ومتداخلة،فهي تارة تكتسي أبعادا تاريخية دينية وتارة أخرى تكسي ابعاد سياسية قانونية غير ،أن العمق القانوني لهذه الأسس يعد من الضعف بحيث أفقدها القوة على الصمود والاقناع مما إضطر المغرب إلى التراجع عن بعض المطالب.

من الناحية التاريخية والدينية كان المغرب يثير باستمرار موضوع النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به سلاطين المغاربة بالمناطق الصحراوية الجنوبية التي كانت تشكل منطلقا ومجالا لانبعاث حكم وسلطة كثير من الأسر الحاكمة المتعاقبة إضافة إلى الروابط الدينية التي كانت تجمع بين حكام المغاربة وسكان المناطق الجنوبية.[3]

إن الاراضي التي تدعي المغرب مغربيتها هي إقليم بشار وتندوف وتوات حيث يرى المغرب أن المناطق التي طرحها علال الفاسي هي تاريخيا إمتداد للسيادة المغربية لذلك تمسك المغرب بمبدأ"الحق التاريخي"وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.[4]

إن مفهوم الحق التاريخي الذي تدافع عنه المغرب قائم على تصور إسلامي بمعنى أنه مبني على الإنتماء الديني فالحدود المغربية يجب أن تخطط على أساس وجود جماعات تدين ولاءها الديني للسلطان المغربي ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي،وعلى هذا الأساس تأسس التصور المغربي للحدود والمرتبط بالحقوق التاريخية التي ترتكز على الإنتماء الديني لإضفاء الشرعية على المطالب الاقليمية المغربية[5].

---

[1] جعفر نوري مرزة: مرجع سابق، ص56.

[2] فاطمة وزان: المرجع السابق، ص 122.

[3] المرجع نفسه، ص112 .

[4] اسماعيل معراف غاليه: الأمم المتحدة والنزاعات الاقليمية, الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ص 44.

[5] رياض بوزرب :مرجع سابق، ص58

إن أنصار الحق التارخي قد عززو موقفهم ببعض الأسباب القانونية لإظهار مبدأالحق التارخي على أنه أكثر إنسجاما خاصة وأنه يفتقد لعمق قانوني .

خاصة وأن الإرتكاز على قاعدة الانتماء الديني لاضفاء الشرعية على المطالب الاقليمية المغربية تبقى ضعيفة أمام إحكام القانون الدولي،لذلك توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير إلى هذا الحق أو لنقد الأفكار التي تتنكر له، حيث شكل نص بروتوكول إتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة المؤقته الجزائرية 6جويلية 1961م أهم الوثائق القانونية التي ترتكز عليها لتدعيم مطالبها.[1]

إن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه اقرار الجزائر أن للمغرب حقوقا سيادية على جزء من أراضي الجنوب الغربي للجزائر وبالتالي ضرورة تعيين رسم الحدود بما يتماشى ومبدأ الحق التاريخي من جهة وتنفيذ الالتزامات ونص الإتفاق مع الحكومة المؤقته بما يتماشى مع القانون الدولي ومبدأ قدسية الإتفاق والوفاء بالعهد من جهة أخرى .

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في مارس 1963م أعاد طرح مشكل الحدود الجزائري المغربي بتذكير الرئيس الجزائري احمد بن بله باتفاقية 6جويلية 1961م وكان الوفد الجزائري قد تميز بطابعه الديبلوماسي، حيث طالب الرئيس الجزائري بضرورة تأجيل القضية إلى شهر سبتمبر أين سيصبح للجزائر نطاق دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضايا السياسية ، وإن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكل المرحلة الأ ولى للنزاع الحدودي الجزائري المغربي حيث أن كل طرف إرتكز على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود بين الطرفين.[2]

[1] رياض بوزرب : المرجع نفسه, ص56

[2] المرجع نفسه، ص 58

المبحث الثاني: حرب الرمال 1963م.

المطلب الأول: تطورات الحرب:

إن التصور المغربي والتصور الجزائري حول آليات التسوية الحدودية جعل العنصر العسكري يمثل أولوية بارزة في آليات التعامل مع هذه النزاعات وخصوصا في بداية الستينات ،[1] كما أفرزت حملات دعائية من خلال تبادل الإتهامات حيث اتهم المغرب الجزائر بمساندتها للمعارضة المغربية و إتهمت الجزائر المغرب بوقوفها وراء أحداث القبائل الإنفصالية حيث أعلنها الرئيس بن بله في 30ديسمبر 1962م علنا أن القوات المغربية تؤيد إنتفاضة حسين آيت أحمد في بلاد القبائل.[2]

قبل الصدام المسلح طالبت المغرب الحكومة الجزائرية بالأقاليم الصحر اوية السالفة الذكر حيث لم تلق الرد الذي يخدم مطالبها،كما أن زيارة الملك المغربي الحسن الثاني في 13 . 15 مارس 1963م الذي فتح فيها ملف الحدود[3] إلا أن هذا اللقاء لم يصل إلى أي نتيجة، بل أن الديبلوماسية الجزائرية تحركت بقوة على الصعيد الإفريقي حيث وفي تاريخ 28جوان 1963م صادقت على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي يقر بالمحافظة على الحدود الموروثة على الاستعمار وبصدور دستور الجزائر الجديد سة 1963م ظهر الموقف الرسمي للجزائر في المسألة المتعلقة بالحدود " الجزائر واحدة موحدة لن تقبل التجزئة من الشرق إلى الغرب ".

قام المغرب عندها بمجموعة من العمليات من أجل جس النبض للتعرف على رد فعل الجزائر فأرسل عدة أفراد مسلحين من جيشه إلى منطقة حاسي البيضاء إتجاه الجنوب داخل التراب الوطني ،[4] وتكرر دخول الوحدات العسكرية رغم تحذيرات الجيش الجزائري وكان ذلك في سبتمبر 1963م وتوغلت مسافة 50كلم وردت قوات جيش التحرير بمحاصرة هذه الوحدات من طرف قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم كل من تندوف

[1] مراد اراهيم الدسوقي: البعد العسكري للنزاعات العربية العربية, السياسة الدولية، عدد 111، جانفي1993، ص19

[2] محمد رضوان: مرجع سابق، ص171

[3] محمد بركات: مشكلة الحدودالعربية أسبابها النفسية وآثارها السلبية, القاهرة، الأطلس للنشر والانتاج الإعلامي، 2005، ص110

[4] عبد الرحمان مكاوي: الصحراء الشرقية بين المغرب والجزائر, جريدة القدس العربي, العدد 6030, 23شوال 1429 هـ, ص18

وبشار،مما أدى إلى حدوث إشتباكات ودخل الطرفان في حرب دامية قرابة أسبوعين من 19أكتوبر 1963إلى 2نوفمبر 1963م ،وأطلق عليها حرب الرمال * لوقوعها في الصحراء وجرت عدة معارك بين الجيشين [1] ووقعت حوادث في مركز زغدود في مدينة تندوف وكانت هذه الإشتباكات قد أوقعت العديد من القتلى وكانت مرحلة التعبئة والتصعيد بين البلدين،[2] ورغم عقد اجتماع على مستوى وزيري خارجية البلدين احمد رضا قديرة وعبد العزيز بوتفليقة في 5أكتوبر 1963م في مدينة وجدة وتوصلا إلى ضرورة تنظيم قمة بين الملك الحسن الثاني والرئيس بن بله لكن لم يكتب لها النجاح، تجدد القتال في العاشر من أكتوبر في حاسي بيضا وتندوف ثم انتشرت إلى فجيج وتطور الإشتباك إلى مرحلة الأسلحة الثقيلة.[3]

إن هذه التطورات جعلت الرئيس الجزائري بن بله في خطابه 15أكتوبر1963 م يدعو الشعب الجزائري إلى التعبئة العسكرية الشاملة للجنود السابقين كما وجه ملك المغرب برقية إلى الرئيس بن بله في 19أكتوبر1963 م يلقي فيها اللوم على السياسة العدائية معبرًا عن استعداد بلده لمواجهة كل الاحتمالات.[4]

المطلب الثاني: تسوية النزاع وتقييم الحرب

تدخلت الأطراف لحسم المشكل أوالتهدئة على الأقل فكانت الوساطة العربية الفاشلة في إحتواء هذه الأزمة حيث عقدت الجامعة العربية اجتماعات بناءًا على دعوة الأمين العام 19أكتوبر1963وتقرر فيها:

. إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف إطلاق النار.

. دعوة الحكومتين لسحب قواتهماإلى مراكزها السابقة.

. تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في حل النزاع[5]

*أنظر الملحق رقم " 3 0"

[1] الطاهر زبيري: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير : مصطفى دالع الشروق للاعلام والنشر ،الجزائر، ط 1، 2011 ، ص2

[2] عبد الله مقلاتي : العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية (1954 .1962)، أطروحة دكتراه قسم التاريخ والآثار جامعة منتوري قسنطينة، 2008, ص483

[3] محمد بركات: المرجع السابق، ص111

[4] محمد رضوان: المرجع السابق، ص177

[5] رياض بوزرب: مرجع سابق، ص65

لكن المغرب رفض كل الاقتراحات والتوصيات التي تقدمت عن الجامعة العربية منها تشكيل لجنة مصالحة وتنظيم لقاء بين الدول المغاربة ذلك أن المغرب كان متخوفا من إنحياز جمال عبد الناصر للجزائر الذي تربطه بها علاقات كبيرة منذ الثورة الجزائرية.[1]

إن فشل محاولة حل المشكل على المستوى العربي إنتقل لمعالجته على المستوى الإفريقي والذي تجسد في منظمة الوحدة الافريقية وهي أول مشكل تواجهها المنظمة بعد تأسيسها حيث إنطلقت جهود زعماء سياسيين أفارقة يتمتعون بوزن سياسي مهم داخل القارة الإفريقية كالرئيس الغاني نيكروما والإثيوبي سيلاسي.[2]

أرسلت الحكومة الجزائرية 23أكتوبر 1963إلى السكرتير العام والمؤقت للمنظمة بطلب عقد دورة غير عادية لمجلس وزراء ها للبحث في هذا المشكل في أسرع وقت فقام الرئيس هيلاسي سيلاسي بعقد إجتماع في باماكو 27أكتوبر 1963 م وحضره زعماء الجزائر (احمد بن بله) واثيوبيا (هيلاسي)ومالي(موديبوكابتا)والمغرب (الملك الحسن الخامس)وتوصل هذا المؤتمر إلى:

. إيقاف اطلاق النار ابتداءا من 2نوفمبر 1963.

. تشكيل لجنة عسكرية مشتركة وتتألف من ضباط جزائريين ومغاربة و إثيوبين وماليين وعهد إليها مهمة اقامة منطقة منزوعة السلاح بين الدولتين المتصارعتين .

. تعيين مراقبين من إثيوبيا ومالي يتولون ضمان أمن وحياد تلك المنطقة.

. طالبت المنظمة بإنشاء لجنة خاصة للتحكيم لتحديد مسؤولية إندلا ع الهجومات والإعتداءات بين الطرفين ودراسة هذا النزاع الحدودي بعمق ووضع اقتراحات ملموسة لتسوية الخلاف المغربي الجزائري بصفة نهائية ، وتقديم مقترحات إيجابية للطرفين لتسوية النزاع نهائيا [3].

[1] محمد بوعشة: الديبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية. الارترية , دار الجيل, بيروت 2004، ص86

[2] فاطمة وزان: مرجع سابق، ص141

3 المرجع نفسه، ص141

. إنهاء اية دعاية معادية من أحد الطرفين ضد الآخر إبتداءًا من أول نوفمبر 1963وإحترام مبدأعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

لكن منتصف شهر نوفمبر 1963ونتيجة لعودة الإشتباكات بسبب عدم إحترام اتفاق وقف إطلاق النار وإحتلت القوات المغربية منطقة فجيج الجزائرية مرة أخرى[1] تمت دعوة إلىإنعقاد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية 15 . 18نوفمبر 1963بأديس بابا وقد تقرر انشاء لجنة خاصة تتكون من 7 دول (إثيوبيا . ساحل العاج . مالي . السنغال . السودان . تنزانيا) والتي كلفت بدراسة المشكل ومحاولة إيجاد حل .

وأصبح مقر هذه اللجنة في باماكو و أخذت تعرض نتائج أعمالها على مجلس الوزراء أثناء إجتماعها في لاجوس(نيجيريا) في فبراير 1964وفي إجتماع القاهرة في نفس السنة و إجتماع أكرا سنة 1965حيث وافق المجلس على مواصلة عمل اللجنة وفقا لميثاق المنظمة و إتفاق باماكو وقرارات مجلس وزراء المنظمة في هذا الشأنوإستطاعت هذه اللجنة تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الطرفين ثم واصلت جهودها حتى أثمرت تحسنا في العلاقات بين البلدين[2]ومن مظاهر هذا التحسن:

. تبادل السفراء ووقف الحملات الدعائيةوتبادل الأسرى.

. تشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لدراسة المسائل المتنازع عليها والتي عقدت إجتماعات أسفرت عن عودة حرية تنقل الأفراد والاموال بين البلدين والسماح بعودة المطرودين من مواطني البلدين وتعويض المتضررين .

. الإتفاق على تدعيم التبادل التجاري بين البلدين.

[1] محمد بوعشة: المرجع السابق، ص87

[2] محمد رضوان: مرجع سابق، ص179

ومما سبق بدا واضحا أن اهتمام منظمة الوحدة الافريقية والقرارات الصادرة عنها بخصوص هذا النزاع كان له أثر إيجابي على بوادر إنفراج الازمة الحدودية بين المغرب و الجزائر ،إذ انسحبت القوات الجزائرية من المركز المغربي على الحدود المشتركة وإتفق الجانبان كذالك على أن تكون مرتفعات فجيج وايش مناطق منزوعة السلاح.[1]

وفي سياق هذا التطور الإيجابي جرى لقاء بين الرئيس الجزائري بومدين والحسن الثاني بالرباط في الفترة ما بين 11 . 15 يناير 1967م إنتهى بتوقيع تضامن وتع اون بين الجانبين في أفران وتنص هذه المعاهدة على إحداث لجنة مشتركة تقنية وسياسية تكلف بتنفيذ برامج التع اونبين الطرفين كما التزم الجانبان في هذه المعاهدة بعدم إستخدام القوة في علاقاتهما وعرض قضاياها ونزاعاتها على لجان مؤقته للتوفيق والتحكيم.[2]

وفي 15 ماي 1972م أثناء أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت منعقدة في الرباط وعلى هامش تلك الأعمال وقع كل من الملك الحسن الثاني والرئيس الراحل هواري بومدين على إتفاق إعادة رسم الحدود بين البلدين وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذا الإتفاق في ماي 1972أما المغرب فقد صادق على هذه المعاهدة في 22 جوان1972وتم نشر المعاهدة بمرسوم ملكي وتبين المعاهدة خط سير الحدود البلدين بصورة مفصلة.[3]

وفي الأخير كتقييم لهذه الحرب يمكن الخروج بالنقاط التالية:

. رغم خطورة النزاع الجزائري المغربي إلا أنه كا محدودًا سواء من الناحية اللوجستية أو من ناحية الخسائر البشرية،فقد بلغ حجم القوات المسلحة النظامية من الجانب الجزائلري نحو 60000جندي بالاضافة إلى 30000جندي من قدماء المجاهدين، أما الطرف المغربي فبلغت عدد القوات النظامية 40000جندي و20000من القوات المساعدة .[4]

[1] غالي بطرس بطرس: جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية، القاهرة، دار الطباعةالحديثة 1977، ص149

[2] المرجع نفسه، ص 150

[3] محمد بركات: مرجع سابق, ص112

[4] فاطمة وزان : المرجع السابق،142

. إن المعدل العام للخسائر البشرية المسجلة في النزاع كانت معتدلة إن لم تكن ضئيلة مقارنة بحجم المشكلة المطروحة،حيث لم تسجل خسائر كبيرة في الأرواح وعلى الرغم من غياب إحصائيات دقيقة عن حجم الخسائر البشرية فإن المصادر الرسمية حصرتها في 10قتلى دون تحديد لعدد الأسرى والجرحى[1].

.كما أن المدة الزمنية للحرب كانت محدودة،رغم أن كل المؤشرات كانت تؤكد إستمرار الحرب،ولكن حدث العكس وتوقف القتال بعد شهر وبضعة أيام لرغبة الطرفين في إيجاد حل سلمي للمشكلة لذا كانت نهاية الحرب عبارة عن إعلان صدر من الطرفين وتوقيع إتفاق مكتوب بينهما .

. عدم إمكانية تحميل أي طرف مسؤولية هذا الصدام المسلح خاصة مع وجود إتهامات متبادلة حول من يتحمل مسؤولية الأحداث، فالطرف الجزائري يصرح بأن القوات المغربية تسللت داخل التراب الجزائري بنحو 50 كلم ، والطرف المغربي صرح بأن عمليتي حاسي البيضاء وتندوف هما إعتداء من القوات الجزائرية على الأراضي المغربية.

إن هذه التجربة النزاعية بين البلدين أدت إلى شبه حرب باردة بينهما تمثلت بالأساس في إيواء الخصوم السياسيين والحملات الدعائية المضادة والتعبئة الداخلية حيث كادت أن تندلع مواجهة عسكرية جديدة بعد إعلان الجزائر عن عزمها تأميم مناجمها بما فيها منجم غار الجبيلات سنة 1966م الموجود في المنطقة الحدودية فإعتبرت المغرب ذلك إنتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الافريقية الخاصة ببحث النزاع الحدودي بين البلدين الأمر الذي أدى إلى تصعيد الحملات الإعلامية بين البلدين ولجوئهما إلى حشد قوتهما العسكرية من جديد.[2]

[1] الطاهر زبيري :المصدر السابق، ص 48

[2] امينة بالعوشي: مساهمة في دراسة النزاعات المسلحة بين البلدان العربية، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد 17، فيفري1986، ص94

المبحث الثالث: قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول: أهم تطور ات قضية الصحراء الغربية :

تعتبر قضية الصحراء الغربية أطول قضية عرفها التاريخ الحديث فيما يتعلق بتسوية الخلافات على أرض متنازع عليها،نظرا لتداخل خيوطها وتباين وترامي مصالح ومخططات أطرافها الرسميين،دون تقدم ملموس يذكر اتجاه حل نهائي لها .

إن تراول تاريخ الصحراء على أساس أنها وحدة محددة المعالم قبل تقسيم إفريقيا عام 1884أمر عسير ذلك أن الحدود السياسية لم يكن معمول بها آنذك ،كما أنه لم تكن هن الك سلطة سياسية واضحة قبل الفترة الاستعمارية،ولكن رغم ذلك كانت هناك بعض الخصائص المميزة التي تنظم وتحدد طريقة عيش وحياة هذا الشعب من الناحية السياسية والاجتماعيةوالاقتصادية.[1]

كما أن سكان الصحراء عبارة عن قبائل تسير وفق نوع من التنظيم السياسي ما سمح لها دائما بالحفاظ على كيانه،وكانت هذه القبائل ترتبط بصلات مع العرش المغربي والامارات الموريتانية التي كانت قائمة قبل الاستعمار وإن كانت تلك الصلات لا ترقى إلى مستوى السيادة كما أقرت بذلك محكمة العدل الدولية لاحقا،فكانت الدول المحيطة وبعدها الدول الاستعمارية مجبرة على التعامل معها بشكل مباشر وتترك لها نوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها الذاتية وفق النظام القبلي الشائع في الأقطار العربية.[2]

بدأ الاستعمار الفعلي لاقليم الصحراء الغربية في ديسمبر 1884بعد أن صادق مؤتمر برلين وبشكل رسمي على هيمنة إسبانيا على أراضي الصحراء الغربية وفيه ابلغت إسبانيا الدول الأ وربية عن إمتلاكها منطقة من ساحل المحيط وإن كان الإمتداد الداخلي لهذه المنطقة لم يحدد تماما إلا في 1887بحوالي 150ميلا داخل الصحراء [3].

---

[1] فاطمة وزان :مرجع سابق، ص 177

[2] فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا: قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، منشأة المعارف بالاسكندرية، ط 1، 1983، ص337

[3] علي الشامي : الصحراء الغربية عقدة التحزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمة للنشر 1980، ص34

وبعد وقوع الاقليم تحت السيطرة الإسبانية قامت إسبانيا باحتلال وادي الذهب حيث واجهت مقاومة عنيفة من سكان المنطقة وعلى رأسهم ماء العينين ولم تتمكن إسبانيا من فرض سيطرتها على المناطق الداخلية إلا بعد مرور حوالي 50 سنة وذلك بعد سلسلة من معاهدات أبرمتها مع رؤساء القبائل الصحرأوية.[1]

ونتيجة للصراع بين القوتين الاستعماريتين الفرنسية والإاسبانية حول المنطقة شرعت القوتين في التفأوض من أجل رسم حدود الاقليم حيث حيث إعترفت فرنسا لإسبانيا بمنطقة إحتلالهم في اتفاقية 7افريل سنة 1934والتي شملت سيدي أفني وطرفاية والعيون ومستعمرة وادي الذهب على الشاطىء الأطلسي .

وبعد حصول المغرب على إستقلاله عام 1956طالب بحقه في الممتلكات الإسبانية في شمال غرب افريقيا (ميلة وسبته) وكذلك موريتانيا كمستعمرة فرنسية، وفي عام 1957أرسلت الحكومة المغربية بعض وحدات جيش التحرير المغربي لقتال القوات الإسبانية والفرنسية المتمركزة في (طرفايا)و(الساقية الحمراء)و(ريودو أورو)والجزء الشمالي من موريتانيا*بهدف تحرير هذه الأراضي من الاحتلال الأجنبي حسب مزاعمه وبفضل المساعدة التي تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحر اوية تمكن من الحاق الهزائم بالقوات الاسبانية التي اضطرت إلى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر وقعت إسبانيا اتفاقية مع فرنسا عام 1958لتولي حملة مشتركة تقوم فيها اسبانيا بشن عملياتها العسكرية من طرفايا بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير .

بازدياداهمية الاقليم الاقتصادية باكتشاف الفوسفات أعلنت الحكومة الاسبانية تطبيق نوع من الحكم الذاتي (طبقا لقانون افريل 1961)حددت العيون عاصمة للاقليم وكذلك وضع التسيير الإداري للاقليم والحكومة التي تسيره مباشرة تحت السلطة القضائية لرئيس الحكومة.[2]

[1] علي الشامي : المصدر نفسه، ص34

*أنظر الملحق رقم 04

[2] فاطمة وزان: مرجع سابق, ص184

بناءًا على طلب المغرب التي أصرت على الرأي الاستشاري للأمم المتحدة حول المسألة اصدرت محكمة العدل الدولية رأيها بناءا على سؤالين هل كانت الصحراء ارضا لا مالك لها قبل الاسبان ؟وماهي طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين اقليم الصحراء والمغرب وموريتانيا قبل تلك الفترة .؟

كان رأي محكمة العدل مخالفا لتطلعات المغرب بحيث تلخص رأي المحكمة في وجود روابط قانونية . في عهد الاسبان . بين بعض القبائل الصحرأوية ومملكة المغرب قائمة على "المبايعة" فقط وجود اي روابط للسيادة الترابية بين اراضي الصحراء الغربية من جهة ومملكة المغرب أو مجموعة التراب الموريتاني من جهة اخرى "،واعتبرت الصحراء قضية من قضايا تصفية الاستعمار وأكدت على صور التصفية الواردة في قرار الجمعية العامة الصادر في 15 ديسمبر 1960مؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير كمنطلق لتسوية المشكلة.[1]

وبالعودة للحديث عن مقأومة التواجد الاسباني فقد نمت الحركة الوطنية الصحرأوية في احضان الحركة الوطنية المغربية واستعمل الشعب الصحرأوي إلى جانب المغرب أساليب شتى في مقأومة الاحتلال الاسباني ابتداءا من الاسلوب الديبلوماسي وصولا إلى الاسلوب العسكري الذي تبنته حركة البوليساري *و المنشقة عن الحركة الوطنية الصحرأوية 1973بدعم من الجزائر وليبيا بعقدها للمؤتمر التأسيسي الأول بتاريخ 10ماي 1973واستطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين في الصحراء وكل التنظيمات السياسية فيها واصبحت التنظيم الوحيد الممثل الشرعي لشعب الصحراء .وكانت أهدافها واضحة وعلى رأسها الاستقلال التام للصحراء واقامة دولة الصحراء الغربية المستقلة بعيدا عن اسبانيا والمغرب وموريتانيا كما اكدت على انتمائها إلى الوطن العربي وبنت أساليبها النضالية على اساس العمل السياسي والعسكري.

[1] فاطمة وزان: المرجع نفسه، ص186

*البوليساريو: الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب

وبعد أن كانت كل الاطراف تحارب إسبانيا من أجل تحرير الصحراء ،تحولوا إلى خصوم و أعداء إذ اصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتايا وحركة البوليساريو.[1]

وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود المغربية الجزائرية في منطقة تندوف وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الاساس التاريخي للازمة بين البلدين والذي أخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي وعكست هذه المشكلة تقاطع استراتيية البلدين بعد محاولة المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع،اذ وقعت معها إتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية،ومن جانب آخر فان الجزائر أخذت تشكك في صدقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا.[2]

ولم تحظى الصحراء الغربية بالاهتمام الدولي المطلوب الا في العام 1974عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي نص على حق شعب الصحراء في الاستقلال وتقرير المصير وهو القرار الذي اغضب المغرب وأفرح البوليساريو وحلفائها.وفي اكتوبر 1975 أكدت ايضا محكمة العدل الدولية قرارها بان هذه الارض لم تكن بلا صحاب حينما استعمرتها اسبانيا كما اعلنت ان للمغرب وموريتانيا روابط مع قبائل الصحراء لا تتعارض مع مبدأ تقرير المصير.

أمام هذا الرد قرر الملك الحسن الثاني في 16أكتوبر 1975تنظيم مسيرة سلمية حاشدة عرفت باسم "المسيرة الخضراء"وضمت 350ألف مغربي ساروا إلى منطقة العيون حتى دخلو الصحراء بهدف "اعادة" الاراضي إلى "الوطن الأم" صاحبها عقد مجلس الام اجتماع طالب فيه المغرب بتوقيف المسيرة فورا وتمثل موقف الجزائر [3] حينها

[1] اسماعيل معراف: الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، دار هومة ،الجزائر 2010، ص 248

[2] فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص 387

[3] فاطمة وزان: مرجع سابق،ص186

بنشر جنودها على الحدود مع المغرب تحسبا لأي طارىء واصفة السلوك المغربي ب . " العملية الانتحارية" حسب بيان صادر عن وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية .

انتهى هذا التصرف من قبل المغرب بتوقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب واسبانيا وموريتانيا التي تمت في 21 نوفمبر 1975وفيها قسمت الصحراء الغربية كتركة استعمارية بين موريتانيا والمغرب ،نالت اسبانيا بموجبها بعض المصالح الاقتصادية كاحتفاظها بحق الصيد في الساحل الصحرأوي بالمنطقة مقابل اخلاء الارض لهما وتبعها مباشرة دخول الجيش المغربي الاراضي الصحرأوية بناحيتها الشمالية . الغنية بالفوسفات . تاركة الجنوب للقوات الموريتانية .

هذا الاتفاق الاسباني المغربي الموريتاني لم ينه المشكلة بل بالعكس فجرها من جديد وبعنف حيث اعلنت الجبهة في 27فيفري 1976قيام الجمهورية العربية الصحر اوية الديمقراطية وتم تعيين "محمد بن عبد العزيز " رئيسا لها واعترفت بها كل من الجزائر وليبيا.[1]

صعدت جبهة البوليساريو عملياتها العسكرية ضد القوات الاسبانية ردا على الاتفاقية التي تعتبرها الجبهة لاغية ،وليست لها اي صفة شرعية .

ركز البوليساريو في هجماته على موريتانيا باعتبارها الحلقة الاضعف وبنجاح الانقلاب العسكري في موريتانيا 12جويلية 1978بقيادة مصطفى ولد السالك على المختار ولد داده اعلنت موريتانيا موافقتها على اعادةالصحر اويين حقهم في تقرير مصيرهم وانسحبو من الاقليم لتنحصر المشكلة بعد ذلك بين المغرب والبوليساريو

ضاعفت قوات البوليساريو هجوماتها عل القوات المغربية خاصة على المناطق الاستراتيجية ومدينة العيون وما حولها ولجأت القوات المغربية لبناء حائط دفاعي ضخم لحماية المناطق الهامة كما بنت الالغام بطول هذا الحائط ونشر أجهزة الرصد والمراقبة[2].

[1] علي الشامي :االمصدر السابق، ص252

[2] فاطمة وزان: المرجع السابق, ص188 .

وفي قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في نيروبي سنة 1981اعلن الملك الحسن الثاني عن قبول المغرب حل الاستفتاء كحل للنزاع في الصحراء الغربية، وفي القمة المنعقدة يوم 12 نوفمبر 1984وافقت الدول الاعضاء على انضمام جمهورية الصحراء الغربية إلى المنظمة كعضو كامل الحقوق.[1]

المطلب الثاني: موقف البلدين من قضية الصحراء الغربية

أولا: الموقف الجزائري من النزاع: من مسلمات السياسة الخارجية للجزائر منذ استقلالها هي مساندة الشعوب المناضلة من أجل التحرر باعتبار أن هذا الحق يشكل القاعدة الاساسية في القانون الدولي .

وينبع موقف الجزائر هذا من قناعتها لمبدأتصفية الاستعمار الذي ناضلت من اجل تحقيقه اعتقادا منها انه مثلما تجرع الشعب الجزائري وذاق مرارة الاستعمار وناضل في سبيل حريته وتلقي دعم الدول فلابد عليها ايضا ان تنتهج هذا المسار وتدعم جميع الحركات التحررية .

ووفق هذا المبدأ عارضت الجزائر المطامع التوسعية للمملكة المغربية على حساب الشعوب منذ البداية من خلال معارضة الحكومة الجزائرية للمسيرة الخضراء ضد اراضي الغير وان اتفاقية مدريد لاغية وطالبت اسبانيا بالمكوث في الصحراء وتحمل مسؤولياتها كسلطة ادارية في انتظار اقامة ادارة دولية وادارة محلية.[2]

فالجزائر مصرة على تصنيف اقليم الصحراء الغربية ضمن الاقاليم المستعمرة التي لم تحكم ذاتيا والمنصوص عليها في الفصل 11من ميثاق الامم المتحدة وعلى هذا الاساس يجب على السلطة المديرة للاقليم أن تمنحه الاستقلال عبر مبدأ تقرير المصير .

وهذا الموقف يتضح من خلال بيان صادر من جبهة التحرير الوطني في كانون الأول 1975والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والاقطاع أي بين جبهة البوليساريو وبين كل من المغرب وموريتانيا وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله.

[1] عمر صدوق: قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1986, ص198

[2] فتيحة النبراوي ومحمد نصر مهنا: مرجع سابق، ص 387

كما نذكر بأن الجزائر وجهت من خلال حكومتها مذكرة إلى الامين العام للامم المتحدة يوم 1976/2/12كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي وتضمنت النقاط التالية:

. رفض اتفاقية مدريد التي سلبت الشعب الصحرأوي حقه في تقرير المصير .

. إن الجزائر لا تزال تعتبر اسبانيا هي القوة المسؤولة امام الامم المتحدة .

. تسوية قضية الصحراء تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الاطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن.[1]

كما يمكن تلخيص الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الاممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975وفق النقاط التالية: [2]

. مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها مستمدة من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية .

. الجزائر ليس لها ادعاءات واطماع اقليمية تجاه اقليم الصحراء الغربية وما حكاية الممر عبر الصحراء إلى المحيط الاطلسي الا نكته سخيفة لأن الجزائر بلد متوسطي.

. التمسك بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة وفق مبادىء الا مم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الافريقية .

. اشراك البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع والجزائر بمثابة وسيط.

وخدمة للقضية الصحراوية فقد جعلت الجزائر هذه القضية محورا اساسيا لتحركاتها الديبلوماسية اقليميا ودوليا حيث تمكنت من جعل منظمة الوحدة الافريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحر اوي وعملت على الاعتراف بجبهة البوليساريو من اجل الاعتراف بها كحركة تحررية وحشد الدعم لصالحها[3] من خلال تحمل مسؤولية وضعها كأرض للاجئين المضطهدين وتقديم المساعدة والحماية والعون للاجئين الصحراويين بالاضافة إلى دعم مبدأ

[1] عمر صدوق: المرجع السابق, ص198

[2] اسماعيل معراف غالية: الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية، الجزائر, ديوان الطبوعات الجامعية, 1995، ص100

[3] عمر صدوق: المرجع السابق, ص204.

تقرير المصير للشعب الصحرأوي مستغلة حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار بل انها جعلت من قضية الصحراء الغربية كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية العلاقات مع دول القارة معها .[1] وعلى صعيد آخر عملت الجزائر على تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية بضرب الحلقة الاضعف وهي موريتانيا من خلال تدعيم البوليساريو عسكريا وماليا التي نجحت في الحاق الخسائر المادية الكبيرة مست الكثير من القطاعات الاقتصادية مما اقنع الدوائر السياسية في موريطانيا للانسحاب من هذه المسألة حيث عقدت في الجزائر معاهدة سلام بين البوليساريو وموريتانيا في5أوت 1979واعترفت موريتانيا بالبوليساريو 1984مما افقد المغرب حليفا كانت له أهميته المركزية في الاستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية.[2]

كما وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي ومواجهة الحلف الثلاثي وهذا ما اعلنه العقيد معمر القذافي " أنه لن تظل ليبيا مكتوفة الايدي اذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول ..."،وتحملت ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستي للجيش الصحرأوي في حين ان الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحرأوي .

بالاضافة إلى التحالف مع الجارة تونس في معاهدة الاخاء والوفاق (البرمة في 19مارس 1983وانضمت اليها موريطانيا ديسمبر 1983حيث تعهدت الاطراف بالامتناع عن الانضمام إلى اي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول اخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف.[3]

فالأسس التي يقوم عليها الموقف الجزائري من الصراع في الصحراء الغربية هي أسس الشرعية الدولية وقد دعمت الحكومة الجزائرية بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة والتي منذ 1966وهي تنادي من أجل

[1] فاطمة وزان: المرجع السابق: , ص218

[2] عمر هاشم: ميزان القوى في المغرب العربي1983 .1987 السياسة الدولية، عدد89(جويلية 1987)، ص192

[3] فاطمة وزان: المرجع السابق، ص215

اجراءات اجراء استفتاء في الاقليم تحت مراقبة الامم المتحدة وحتى 1974صوتت الجزائر على كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للامم المتحدة والخاصة بمسألة الصحراء الغربية التي أشارت باستفتاء حر وديمقراطي يخير الصحراويين بين الانضام إلى المغرب أو الاستقلال .

ويمكن القول ان الموقف السياسي الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية كانت تحكمه عدة اهداف من اهمها:

. حماية السيادة الاقليمية ودعم الامن الوطني

. الحفاظ على توازن القوى في منطقة المغرب العربي

. الدفاع عن الايديولوجية التحررية والتي هي احدى المبادىء الهامة في السياسة الجزائرية .

. تحقيق المصلحة الاقتصادية انطلاقا من اهمية الموقع الجيوسياسي لاقليم الصحراء الغربية .

. اعتبار القضية الصحر اوية هي المحورية التي حددت حجم ونوعية التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية حيث يمكن بالوصول إلى حلولها ان تؤدي إلى انعكاسات ايجابية على تطور العلاقات بين البلدين.[1]

ثانيا: الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية: لقد شكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي وكان الاطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف الحجج المغربية في مطالبها باسترجاع اقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا من المغرب الكبير تماشيا مع الخريطة التي حددها علال الفاسي والتي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية[2].

[1] مصطفى صايج : المرجع السابق, ص79.

[2] فتحي النبراوي ومحمد نصر مهنا: المرجع السابق, ص320.

كما تشكل قضية الصحراء الغربية قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الاحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادىء الاساسية التي تدافع عنها وعموما فالموقف المغربي القائم على الحق التاريخي يستند إلى مبدأين:

1) وجود علاقة بيعة بين السلطان المقيم في بلاد المخزن وبين القبائل المقيمة في الصحراء لمفهوم البيعة في هذا المعنى ينشأ ويترتب عنه علاقة سيادة بالمفهوم القانوني الغربي ،أكد المغرب ان بيعة السلطان تكتسي بحد ذاتها بصبغة سياسية ودستورية و أن السلطان كان يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالاضافة إلى السلطة الروحية تلك السلطات التي أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب و أن الحدود تخطط على أساس المجموعات البشرية التي تدين بالولاء وتبايع السلطان ولا تحدد على اساس اقليمي أو جغرافي .

ويؤكد المغرب على مبايعة بعض القبائل الصحر اوية للملك بصفته أمير للمؤمنين ولجوء العديد من الشخصيات الصحراوية بعد اعلان جبهة البوليساريو الحرب على اسبانيا في 20 ماي 1973إلى ملك المغرب لاعلان بيعتهم وهذه المبايعة يعد عقدا سياسيا ترتب عنه ظاهرة السيادة على أرض وسكان الصحراء الغربية .[1]

كما أن مستوى السيادة قد اتضح حسب الحكومة المغربية في الممارسة الادارية مثل تعيين المسؤولين المحليين وضباط الجيش وتحديد المهام المنسوبة كتعيين القضاه والقادة في الصحراء الذي يتم من قبل السلطان ،كما أن الصلاة كانت تقام باسم أمير المؤمنين وكمثال على ذلك دور الشيخ ماء العينين كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للاستعمار الاسباني .

2) الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافيا وبأن البلدان الصحرأوية التي ظلت تحت الحماية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من اراضيه وباستمرار السلطة والسيادة للعرش الملكي والذي حكم المغرب طول القرون الماضة [2]كما تؤكد ذلك مجموعة الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي.

[1] الشامي علي: المصدر السابق، ص256

[2] المصدر نفسه، ص256

وتبرز اعتراف دول اخرى بسيادة المغرب على الاقليم تقدمت المملكة بالحجج وباثبات شرعية مطالبها فبالاضافة إلى الامتداد الجغرافي أكدت ان جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة اخرى أكدت على مغربية الصحراء منها معاهدة مع اسبانيا 1861م ومع وم أ عامي 1782 و1762م ومع بريطانيا العظمى 1756م وخاصة المعاهدة مع بريطانيا 13 مارس 1895م والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الاراضي الممتدة من رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها طرفايا والاراضي الموجودة جنوبا هي اراضي التراب المغربي ، أن هذا السند هو المرتكز المغربي الرسمي الباحث على تدعيم الحق التاريخي بأسانيد قانونية.

وتلخيصا لما سبق ان الموقف المغربي الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والاراضي المغربية وأن هذه القضية تأتي ضمن استكمالوحدته الترابية والحفاظعلى وحدته الوطنية ولذلك يرى المغرب أن من حقه المطالبة بأنهاء الوضعية الاستعمارية في المناطق الصحرأوية استنادإلى وحدة التراب الذي تضمنه كل المواثيق الدولية.[1]

كمل يمكن تلخيص أهداف النظام المغربي في الصحراء الغربية فيما يلي:

. الحفاظ على الوضع القائم الذي افرزته اتفاقية مدريد الثلاثية 14نوفمبر 1975م كقيمة مكتسبة قدم فيها المغرب تنازلات .

. محافظة المغرب على استقرار النظام الملكي حيث سمحت هذه القضية بتوحيد المعارضة حول الملك باسم الوحدة المقدسة من اجل الصحراء علما ان العرش تزعزع مرتين في محأولة انقلابية عسكرية 10جويلية 1971م و 16أوت 1972م.

. الاهداف الاقتصادية والمتمثلة في الثروات الطبيعية المختلفة (البترول ،الغاز الطبيعي، الحديد والارانيوماضافة إلى الثروة السمكية)[2]

[1] فاطمة وزان: مرجع سابق: ص208

[2] مصطفى الصايج: مرجع سابق ص 79.

. الاهمية الجيوسياسية للصحراء الغربية ،بحيث تمثل الصحراء الغربية منطقة أمن للمغرب من الجنوب وعكس ذلك يمثل تهديدا لها لانها تمثل تحالف مع الجزائر وموريتانيا ولهذه الاهداف فان المملكة المغربية سعت إلى:

. خلق تحالفات سياسية ومصلحية مع اسبانيا وموريتانيا قبل الانسحاب الاسباني من المنطقة والتي وعدها في اتفاقية مدريد بضمان المصالح الاستراتيجية الاسبانية في المنطقة أما مع موريتانيا فهنلك اتفاق بتقسيم الصحراء الغربية بعد الانسحاب اسباني.[1]

والتحالف المغربي الليبي "الاتحاد العربي الافريقي" الذي تم توقيعه في مدينة وجدة 12أوت 1984م والذي كان هدفه تحييد الحليف الاستراتيجي للبوليزاريو وهي الجزائر التي تحملت اعباء التمويل للبوليزاريو .

.كما مارست المملكة الضغوطات على المستوى الفريقي والتهديد بالانسحاب من منظمة الوحدة الافريقية في حال قبول عضوية جبهة البوليزاريو

. على المستوى العسكري وبعد ضم الصحراء الغربية وبقوة وانسحاب موريطانيا وفرض الامر الواقع باحتلال أهم المناطق الاستراتيجية في الاقليم وقامت بادماجها اداريا تحت السلطة المغربية .

وبعد تحقيق الجيش الصحراوي نجاحات عسكرية داخل الحدود المغربية المعترف بها دوليا تبنت المملكة المغربية سياسة عسكرية أمنية متشددة أجبرت الحكومة المغربية على رفع نس بةالانفاق العسكري ومضاعفة عدد افراد الجيش المغربي من 60ألف إلى 200ألف عسكري لكن كلف ذلك عجزمالي للخزينة المغربية وصل إلى 7.7 مليار درهم سنة 1977م وتضاعفت النفقات العسكرية من 222مليون دولار سنة 1974م إلى 830مليون دولار سنة 1979م كما ارتفعت القيمة المالية المخصصة لاستيراد الاسلحة من 20مليون دولار سنة 1971م إلى 480مليون دولار سنة 1979م[2].

[1] مصطفى الصايج: المرجع نفسه، ص79.

[2] حسين بوقارة : اتحاد المغرب العربي بين الواقع والافاق, المجلة الجزائرية للعلوم السياسية, العدد 2, ج1, 1991, ص128.

. وضع امكانات اقتصادية هامة لادماج سكان الصحراء الغربية وربط مصالحهم الاقتصادية بالدولة المغربية حيث وصلت قيمة الاستثمارات المغربية ما بين 1976 . 1986م إلى اكثر من مليار دولار .

كما عمل على تنمية الاقليم بعد ضمه في 1975م من خلال وضع شبكة اتصالات توفر الاحتياجات الأولية لسكان الصحراء وتعزيز بناء المشاريع الاجتماعية مثل بناء المستشفيات والمركبات الرياضية والمدارس والحرص على خلق مصالح مشتركة بين سكان الصحراءالغربية والمملكة المغربية. [1]

[1] حسين بوقارة: المرجع نفسه، ص129.

ملخص الفصل الاول:

يتضح من خلال ما تقدم، أن العلاقات الجزائرية المغربية بين 1962 . 1988معاشت مرحلة من التوتر والتشنج طيلة تلك الفترة وذلك تبعا للأحداث والتطورات، بداية مع المشكل الحدودي واختلاف الرؤى والمنطلاقات الذي ساق البلدين الى نزاع أفرز في الاخير مواجهة عسكرية محدودة أطلق عليها حرب الرمال 1963م.

وما إن وجدت مشكلة الحدود طريقها للتفاهم واقرارأمر الواقع منذ 1972م حتى ظهرت قضية الصحراء الغربية بظهور جبهة البوليساريو كممثل للشعب الصحراوي والتي أيدتها الجزائر ودعمتها في مسعاها العسكري والسياسي لتقرير مصير الشعب الصحراوي من خلال مبدأ مناصرة الشعوب في تحقيق مصيرها، الشيء الذي أدخل البلدين الجزائر والمغرب مرة أخرى في صراع للدفاع عن مبدأين مختلفينإذا علمنا أن المغرب يصر على مغربية الصحراء، وأدى هذا لقطع المغرب لعلاقاتها مع الجزائر الذي دام من 1976 الى غاية 1988م.

الفصل الثاني:

العلاقات الجزائرية المغربية في ظل الاتحاد المغاربي.

المبحث الأول: التصالح الجزائري المغربي صدق نوايا أم مطلب إقتضته الظروف.

المطلب الأول: أسباب التقارب وأهدافه.

المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي واجهت مشروع الوحدة المغاربية.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الأمنية في الجزائر على العلاقات الجزائرية المغربية وعلى مسيرة الاتحاد المغاربي.

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب في الجزائر وغلق الحدود بين البلدين.

المطلب الثاني: ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية المغربية.

المبحث الثالث: تغير القيادة السياسية في الجزائر والمغرب وإنعكاسه على الموقف من قضية الصحراء الغربية والعلاقات بين البلدين

المطلب لأول: موقف القيادة الجديدة للبلدين من قضية الصحراء الغربية ومشكل غلق الحدود.

المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح بين البلدين.

المبحث الأول: التصالح الجزائري المغربي صدق نوايا أم مطلب إقتضته الظروف

المطلب الأول: أسباب التقارب وأهدافه

لقد بقي الجمود الميزة الرئيسية للعلاقات الثنائية بين الجزائر والمغرب إلى غاية نهاية الثمانينات أين انفجر الوضع الامني اثر التصعيد العسكري الكبير الذي شنته البوليزاريو ضد الجيش المغربي في فبراير 1987م بغرض عرقلة بناء الجدار الامني الذي قام المغرب بتشييده في الصحراء للحد من تحركات البوليزاريو.

دفع ذلك بالمملكة العربية السعودية إلى لعب دور الوساطة بينهما حيث نظم لقاء بين الملك المغربي والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد يوم 4ماي 1987م على الحدود الجزائرية المغربية وبالضبط على بعد إثني عشرة كيلومترا من مدينة وجدة،توجت هذه القمة باعلان مشترك أشار فيه الطرفان إلى الإتفاق على مواصلة لقاءاتهما لحل المشاكل القائمة،كما اكد الطرفان على تجنب المواجهة العسكرية بينهما مهما كانت الظروف.

وبعد هذا اللقاء التاريخي عرفت العلاقات المغربية الجزائرية نوعا من الفتور على الأقل على مستوى الخطاب السياسي العلني حيث تقرر اعادة العلاقات الدبلوماسية على المستوى السفراء بين البلدين. ثم تبعتها خطوة تبادل الأسرى وفتحت الحدود جزئيا في سبتمبر 1987م وألغى المغرب التأشيرة على الجزائريين ثم فتحت الحدود واعيد ربط العلاقات في ماي 1988م.[1]

لقد شهدت أقطار المغرب العربي منذ نهاية الثمانينات مناخا سياسيا سادته روح التفاؤل والحوار والتفاهم والنظر إلى المشكلات البينية والأ وضاع الاقتصادية والاجتماعية بنظرة واقعية وبدا وكأن مرحلة جديدة بدأت وبدأت معها تنطوي صفحات الماضي القريب.

[1] جمال عبد الناصر مانع: إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية, دار العلوم للنشر والتوزيع, عنابة, 2004 ,ص 162.

وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الخانقة،والعزلة السياسية للأنظمة،بدأت السلطات الحاكمة في بلدان المغرب العربي البحث في بعث وتفعيل المشروع المغاربي. [1] خاصة وأن مفتاح التقارب قد وجد وهي المصالحة الجزائرية المغربية التي أفضت إلى زرع نواة هذا الاتحاد المغاربي في قمة زرالدة 10جوان 1988م الذي أوضح في بيانه رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغربي.[2]

وبعد هذا القرار بأشهر جاءت القمة الثانية التي نظمت في مراكش يوم 17 فيفري 1989م من قبل خمس دول (المغرب،الجزائر،تونس،ليبيا،موريتانيا)ووضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية للاتحاد وأرست هياكله وحددت أهدافه.[3]

لكن السؤال المطروح عند المتتبع لتطور العلاقات بين البلدين في الستينات والسبعينات يستغرب التحول الجذري وما وصلت اليه قيادة البلدين من تقارب إلى حد ما،ولتفسير ما يجري علينا النظر إلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه هذه الأقطار من جهة وإلى التطورات العالمية في تلك الفترة وتأثيرها على الموقف السياسي لهذه البلدان.

لقد أيقنت الأقطار المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج الاقطار المغاربية من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وباتت الضرورة ملحة تقضي بحل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة بعيدًا عن التوتر السياسي بحيث وصفت فترة الثمانينات بالصعبة على الدول المغاربية وقد تجلى هذا الوصف في الظروف الاقتصادية والسياسية التي عاشتها المنطقة والتي تميزت بأداء إقتصادي متدني مع تنامي أزمة المديونية والأمر الذي زاد الطين بله هو توقف الاتحاد الأوربي عن استيراد المنتجات الزراعية من الدول المغاربية ويرجع هذا للانضمام اسبانيا والبرتغال سنة 1986للسوق الأوربية،و أمام هذه الوضعية العسيرة واستشعارا للخطر،كان من الضروري الاجتماع من جديد للتشاور والتنسيق والتكامل.[4]

[1] فاطمة وزان: المرجع السابق،ص270.

[2] جمال عبد الناصر مانع: المرجع السابق ،ص162.

[3] حسين بوقارة :اشكاليات التكامل في المغرب العربي،الجزائر،دار هومة 2010،ص187.

[4] فاطمة وزان:ا لمرجع السابق،ص ص269 . 270.

فالخطاب المغاربي الاقتصادي يوحي بضرورة الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية واعطائها الأ ولوية والأهمية من العمل على تجاوز الخلافات والتحديات.

ويتضح ذلك الإهتمام الاقتصادي من خلال القمم الأ ولى للاتحاد خاصة قمة تونس فيفري 1990م والتي من أهم ما ركزت عليه هي مظاهرها ضعف معدلات التنمية وانخفاض حجم الناتج القومي وانخفاض مستوى الدخل الفردي وضعف النمو في حجم الانتاج الزراعي [1]في ظل تصاعد حجم السكان الذي وصل إلى 63.726مليون نسمة عام 1990م في ظل السياسات والمناهج تهمل الانسان في العملية التنموية وتعمل على تهميشه.

كما طرحت المسائل المتعلقة بالتع اون المشترك في المنتجات الزراعية وفي مجال الاستثمار في الاراضي الزراعية والتعاون في ميدان الضرائب وإقامة وحدة جمركية والتعأون المشترك في ميدان النقل البري للمسافرين والبضائع،ففي هذه القمة حدد برنامج لقيام سوق مغاربية مشتركة قبل عام 2000م وذلك بالعمل على:

. إنشاء منطقة للتبادل الحر للمنتجات المغاربية قبل عام 1992م.

. وحدة جمركية نهاية العام 1995م.

. سوق مشتركة نهاية العام 2000م.

. وحدة اقتصادية.

وبانعقاد مجلس الدورة الثانية لمجلس الاتحاد بالجزائر في يوليو 1990م في يوليو 1990 مكان التركيز على الجانب الزراعي انطلاقا من معطيات هامة أهمها الموازنة بين نمو السكان والواقع الزاعي المغاربي.[2]

[1] عمر عز الرجال:قمة تونس لاتحاد المغرب العربي،مجلة السياسة الدولية،العدد 100،القاهرة1990،ص187

[2] امحمد مالكي:ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في اطار اتحاد المغرب العربي1989 . 1996،مجلة شؤون عربية،العدد 191،القاهرة 1997،ص184

وفي قمة راس لانوف بليبيا 10مارس 1991م اتخذت عدة قرارات لمواجهة موحدة للمجموعة الاقتصادية الأوربية ولقيام الاتحاد الأوربي سنة 1992م ومنها التخلص من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبوتات المالية الخاصة،حيث بلغت المديونية الخارية للأقطار المغاربية مجتمعة ومنذ مطلع التسعينات أكثر من 65مليار دولار واصبحت تشكل نسبة مهمة ومؤثرة في قيمة الناتج القومي الاجمالي.[1]

إن هذا الاهتمام بايجاد حلول اقتصادية ومنها الاجتماعية لواقع البلدان المغاربية ندرك أن هذه البلدان شعرت بضرورة التكامل والتعأون الاقتصادي والدخول في مشروع تجربة وحدوية.

لم يكن هذا التطور في العلاقات في نهاية الثمانينات بمعزل عن تطور العلاقات الدولية فانهيار السوفيات ومعه تفكك المنظومة الشيوعية أثر على بعض الانظمة المغاربية بالخصوص التي كانت تسير في فلك الاشتراكية وبدأت تميل تدريجيا نحو المنظومة الرأسمالية واقتصاد السوق،كما بدأت الهيمنة الأمريكية تفرض نفسها على العالم حينها برزت نوع من القناعة لدى عدد من البلدان العربية والمغاربية على أن العصر الجديد سيكون عصر التكتلات مسترشدين بما صاحب النموذج الأوربي من نجاح ملموس.

وكتأكيد لعامل الانفراج الدولي ودوره في نشأة اتحاد المغرب العربي نستشهد بما أدلى به الملك الحسن الثاني في الندوة الصحفية التي عقدها على هامش قمة مراكش في حيث جاء في رده عن سؤال حول علاقة التحولات العالمية الكبرى بميلاد الاتحاد قال: "أعتقد أن هذا الاتحاد المغاربي يشكل بالفعل ردًا مشجعا على هذه التحولات الكبرى،...إن هذا الانفراج ينبغي أن يتحقق من القمة إلى القاعدة وبين الكبار والصغار والمتوسطين،وكل هذا لن يكون سوى في صالح الجميع "إذ يبدو أن العوامل الخارجية كان لها دور لا يقل أهمية عن العوامل الداخلية،فتسارع

[1] برنامج الامم المتحدة الالماني،تقرير التنمية البشرية لعام 1993،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1993،ص174

البناء الأوربي لعب دورا فعالا في التقارب و إقناع المنطقة بتزايد مخاطر مواجهتا متفرقة لشريك يسير بخطى ثابته في طريق توحيد قواه.[1]

ويمكن من خلال ما تقدم أن نلخص أسباب التقارب المغاربي في مجمله بما فيه الجزائري المغربي والذي بلور مشروع الوحدة المغاربية هذا نتيجة سلسلة تطورات نوعية اقليمية وعالمية نجملها في النقاط التالية

أولا: عودة العلاقات الدبلوماسية المغربية الجزائرية بعد قطيعة دامت 14سنة وذلك على إثر لقاء عام 1987م بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد.

ثانيا: التفاهم على تسوية نزاع الصحراء الغربية في إطار خطة استفتاء باشراف أممي.

ثالثا: تراجع حدة الضغط الاجنبي على المنطقة والناجم عن التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي.

رابعا: بروز تحدي التكتل الأوربي في مواجهة دول الشمال الافريقي.

خامسا: فشل سياسات المحاور الثنائية وخصوصا بعد التجربة الصعبة لمحور المغرب . ليبيا في مقابل محور الجزائر . تونس . موريتانيا والتي أدت إلىإضعاف كل الأطراف.[2]

بعد التطرق إلى الأسباب التي حملت هذه البلدان بما فيها الجزائر والمغرب على التوجه نحو مشروع التكتل فانه من الضروري أن نقف عند أهداف هذا المشروع التي تتمحور حول تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية والتي تضمنتها وثيقة التأسيس التي تشير إلى طموحات وأهداف متنوعة منها:

الأهداف الاقتصادية التي تتمحور حول التكامل والاتحاد كالاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن يحققها لها الاتحاد الاقتصادي مثل الموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقة المغرب العربي ، والتي تظهر أساسا في الموارد الطاقوية التي تمتلكها كل من الجزائر وليبيا والقطاع المعدني في كل من المغرب والجزائر من فوسفات وحديد بالاضافة

[1] فاطمة وزان: المرجع السابق،ص249

[2] مصطفى الخلفي:الازمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي،المصدر:موقع العصر بتاريخ 20 ديسمبر 2003،ص 55

* أنظر الملحق رقم 05

إلسموريتانيا،إن هذه الامكانات الاقتصادية* تستطيع أن تحقق التكامل والقوة إستعدادا لما يواجه الواقع المغاربي من تحديات اقتصادية داخلية كعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وإتساع حجم الفجوة الغذائية وتصاعد المديونية والتحديات الخارجية والمتمثلة في مشاريع الحوار المطروحة مع الاتحاد الأوربي 1992والحوار المتوسطي وحوار الشمال والجنوب والحوار الافريقي فالمصلحة الاقتصادية للمغرب العربي تتطلب المزيد من تقارب وجهات النظر في سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية.[1]

بالاضافة إلىإلغاء الحدود الداخلية بين بلدان المغرب العربي الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الاشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

ضف إلى ذلك تحقيق تنمية صناعية وتجارية للدول الاعضاء من خلال إنشاء مشاريع مشتركة و إعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

هذه الأهداف الاقتصادية يمكنها بالدرجة الأ ولى التخلص التدريجي من التبعية التبعية الاقتصادية العالمية بالاضافة إلى تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية عن طريق التنسيق فيما بينها.[2]

أيضا ومن الاهداف التي يسعى هذا المشروع لتحقيقها هي الأهداف السياسية والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

. تمتين أواصر الاخوة التي تربط بين شعوب هذه المنطقة.

. مجابهة جميع أشكال التمزق والانقسام التي شهدتها المنطقة وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين وتحقيق الرفاهية للمجتمعات المغاربية والدفاع عن حقوقها.

بالاضافة إلىأهداف دفاعية وأمنية نذكر منها تحقيق الوفاق بين الدول الاعضاء و إقامة تعاون ديبلوماسي يقوم على اساس الحوار والتنسيق الامني فكل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الاعضاء يعتبر اعتداءًا على الدول

[1] محمد شكري:تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحادالمغرب العربي،في المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية،يومي 7 و 8نوفمبر 2007،الدوحة،ص10

[2] المادة الثانية من نص معاهدة اتحاد المغرب العربي، أنظر الملحق رقم 06

الأعضاء.زد على ذلك الوقوف أمام أي نشاط أوتنظيم فوق تراب دولة عضوة يمس بأمن ووحدة دولة أخرى عضوة.[1]

كما أن هذا الاتحاد لم يغفل البعد الثقافي الهادف إلى الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية المستمدة من تعاليم الدين الاسلامي وصيانة الهوية القومية العربية من خلال إقامة تع اون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة المستويات وتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات ثقافية ومؤسسات مختصة.[2]

المطلب الثاني: التحديات والعراقيل التي واجهت مشروع الوحدة المغاربية

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على الاستفادة من مقومات التنمية في الأقطار المغربية وظل المشروع حبيس القرارات والتوصيات المتراكمة والهياكل المجمدة،بل انها لم تنجح حتى في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

وهذاما يدفعنا للتساؤل عن المعوقات التي واجهت اتحاد المغرب العربي والتي حالت دون تحقيق الاندماج المنشود والتي يمكن التطرق إلىأهمها في النقاط التالية:[3]

المعوقات الاقتصادية: إن نجاح أي اتحاد اندماجي مرهون بتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطاره ورغم أن القادة المغاربة منحو البعد الاقتصادي حيزًا معتبرًا للعمل الاتحادي بين أقطار المغرب العربي لكن على أرض الواقع يكمن كل الخلل في غياب هذا التكامل بل يحتل مرتبة متأخرة على سلم أولويات صناع القرار في المنطقة وهذا

[1] المادة الخامسة عشر من نص معاهدة اتحاد المغرب العربي، أنظر الملحق رقم 06

[2] المادة الثالثة من نص معاهدة اتحاد المغرب العربي،أنظر الملحق رقم 06

[3] ديدي ولد السالك:مرجع سابق،ص61.

راجع إلى جملة من العوامل الاقتصادية منها:

مشكلة الاقتصاد المغاربي فهو اقتصاد تبادلات أي أنه مبني على الاستيراد والتصدير،وتبقى مداخيل بلدان المغرب العربي مرتبطة خاصة بالتصدير للمواد الأ ولية (النفط . الغاز . الفوسفات . الحديد...) [1] بنسبة تفوق 90% من الصادرات،مع العلم أن أسعار التصدير (خاصة للمواد الأولية)تحدد من قبل الأسواق الأوربية والأمريكية والآسيوية التي ليس لدول المغرب العربي عليها سلطة،لذى يبقى مستوى المداخيل ومخزون العملة الصعبة رهينة هذه الوضعية،دون المداخيل الناتجة عن التصدير خاصة بالعملتين(الدولار الأمريكي والأورو)

كما تعرف دول المغرب العربي اختلافا في الأنماط الانتاجية بحيث يمكن تقسيمها إلى دول نفطية،وأخرى غير نفطية فالجزائر وليبيا تشتركان في إنتاج النفط وتصديره،ويعرف قطاع السياحة تنافسا بين المغرب وتونس وتعتمد موريتانيا إضافة إلى تونس والمغرب على قطاعات الفلاحة والصناعة والنسيج والفوسفات،حيث نجد تنافسا،كما تعاني من التخلف في هيكلتها الاقتصادية،ومن نفس المشاكل الاقتصادية كالتضخم والاقتصاد الموازي،كما تركز في مبادلاتها التجارية على السوق الأ وربية حيث تعد الدول المغاربية من بين الدول الأكثر انفتاحا على التجارة الدولية،وذلك لما تمثله التجارة الخارجية من وزن حاسم في موازين الاقتصاد الوطني[2].

والغريب في الأمر أن دول الاتحاد فأوضت السوق الأ وربية فرادى وليس ككتلة جغرافية وسياسية مستقلة وموحدة،ومن ثم فهي رهينة تطورات التجارة الخارجية،والأخطر من هذا أنها اصبحت تعيش تحت رحمة الضغوطات الأجنبية،مما يحد من استقلالية قراراتها السيادية في مختلف المجالات.

كما تتميز اقتصاديات هذه المنطقة بنزوعها نحو الخارج ومن ثم استقطابها الشديد من قبل الاتحاد الأوربي مما أدى إلى ضعف تكاملها داخليا وجهويا،فالاتحاد الأ وربي يستحوذ على حوالي 70%من المبادلات التجارية لدول المغرب العربي،وتختلف درجة الاستقطاب من دولة لأخرى حيث تبدو تونس والمغرب أكثر استقطابا من قبل

[1] المرجع نفسه, ص 61

[2] ديدي ولد السالك:المرجع السابق،ص62.

الاتحاد الأوربي نجد 78%من صادرات تونس نحو الاتحاد الأوربي والذي بدوره يضمن 72%من الواردات لتونسوالمغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوربي والجزائر 58%من وارداتها من الاتحاد الأوربي مقابل 62%من الصادرات ، هذه المعطيات نستنتج من خلالها ضعف التجارة البينية التي تتراوح بمعدل 3 %[1]والتج ارة البينية هي بمثابة الاختبار الأ ول الذي تمر به التجارب التكاملية في مسار طويل وحافل بالاختبارات،وهي الدليل الواضح على مستوى الترابط والاعتماد المتبادل بين الأطراف الداخلة في مشروع تكاملي.[2]

ومن مظاهر هذه العراقيل نجد أن البنود والاتفاقيات التجارية والاقتصادية لم تجد طريقها نحو التنفيذ مثلما كان مقررا لها ، وتشير حصيلة صادرة عن الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي سنة 2008م إلىأن عدكبير من الاتفاقيات المبرمة بين بلدان الاتحاد في الفترة 1990 . 1991م في مختلف المجالات لم يتم التصديق عليها باستثناء ست اتفاقيات من أصل سبعة وثلاثين اتفاقية وقراراتحادي.[3]

دور النخب الحاكمة ونخب المصالح في فشل مشروع الاتحاد:

تجمع الدراسات المتعلقة بعمليات التكامل على أهمية النخب لما تمثله من دور محوري وحيوي بل كقوة دفع حقيقية لأي تجربة تكاملية،ومما لاشك فيه أن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي لعبت وتلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة بسبب غياب الارادة السياسية في العمل المشترك والتعأون رغبة في الحفاظ على الأنظمة القائمة وهذا ينعكس في سلوكها السياسي ، ففي هذا السياق أكد الدكتور عبد النور بن عنتر "أن السلوكيات السياسية المغاربية مازالت حبيسة الرؤية القطرية،فالتجارب المغاربية تنفرد بثقل الخطاب وبؤس الواقع،هذا رغم تأكيدات الدول الاعضاء على التكتل والتعأون في أكثر من موضع،فانها تتصرف عكس ذلك تماما " حيث شهدنا تطوير الدولة القطرية كأولوية على حساب دعم التقارب الاقليمي.

[1] محمد بوبوش : التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، ندوة: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، وحدة جامعةمحمد الاول كلية الحوق، 16 . 17 أفريل2009.

[2] ديدي ولد السالك:المرجع السابق،ص62.

[3] سعيد مقدم:الاتحاد المغاربي واقع وتقييم،مجلة ادارة،المجلد 10،العدد2،سنة 2000،ص182

لقد جاء الاستقلال السياسي لدى الاقطار المغاربية مصحوبا بهاجس الخوف على الكيانات نتيجة اختلاف طبيعة الانظمة السياسية الحاكمة ، فكل دولة تخاف على كياناتها وشخصيتها وطبيعة الحكم فيها وهذا ما أدى إلىإنتشار فكرة القطرية ومما زاد ترسيخ هذه الفكرة النزاعات الثنائية التي استجدت بين هذه الدول خصوصا حول الحدود واختلاف التوجهات الايديولوجية كما حدث بين الجزائر والمغرب حول مسألة الحدودود وقضية الصحراء الغربية.[1]

فالنخب السياسية المغاربية من هذا المنظور تعيش تناقضا صارخا بين خطاباتها الوحدوية وسلوكياتها القطرية وهذا الخلل في الارادة السياسية يقف بمنزلة حجر عثر أمام الطموح المجتمعي المغاربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب افريقيا،قوة قادرة على ركوب درب التنمية بايقاع أسرع.

إن الوضع الدولي الذي مرت به هذه الدول يفرض عليها التكتل مع دول أخرى لمواجهة تحديات العصر ورهانات المستقبل التي تفرض عليها التخلي عن الحسابات الوطنية الضيقة لصالح رؤية مستقبلية تسعى إلى تحقيق إندماج جهوي يحمي مصالح المجموعة،حتى و إن تطلب منها ذلك تقديم تنازلات خدمة للمصلحة العامة،وبالتالي تجأوز فكرة الوطني والمغاربي،وهذا التجأوز لن يكون الا بالملاءمة بين المشاريع الوطنية والاقليمية.

إن السلوك السياسي لهذه النخب الحاكمة لم يقتصر فقط على رؤية تطوير الدولة القطرية بل كانت غالبيتها بعيدة عن الفعل الديمقراطي فـأنظمة الحكم هذه لا تقبل المعارضة السياسية القوية التي تسعى للوصول إلى سدة الحكم وتعمل على اقصائها من الفعل السياسي ، هذا إضافة إلىأن اغلب النظم المغاربية تعاني من أزمة الشرعية المستمدة في غالبيتها من مصادر تقليدية وتاريخية (الشرعية التاريخية)وفي ظل انتشار الوعي الديمقراطي أصبحت النخب الحاكمة تسعى إلى التلاعب من أجل الحفاظ على استقرارها وبقائها في السلطة ومنه فمعظم النظم المغاربية هي أنظمة تقودها النخب المغلقة التي لاتسمح بتدوير السلطة مستخدمة أساليب (القوة . القهر . التاريخ . وحتى الانتخابات الشكلية..)لهدف واحد هو البقاء والاستمرار في السلطة.[2]

[1] فاطمة وزان:مرجع سابق،ص294.

[2] افاطمة وزان:مرجع سابق،ص . ص295 . 297

الخلافات السياسيةبين الدول المغاربيةوقضية الصحراء الغربية:

لم يخلو "الاتحاد" من مواجهة التحديات منذ قيامه فعلى مستوى التفاعل والعلاقات بين أعضاء الاتحاد كانت الخلافات تنشب والاتهامات تظهر مع ظهور الاشكاليات التي تواجه الاتحاد،ويعتبر النزاع الموريتاني . السنغالي الذي نشب في افريل 1989م أول امتحان يتعرض له المغرب العربي [1]التي إختلط عليها الأمر حول كيفية التعامل معه ووجدت نفسها حائرة بين موقفين التزام الحياد أم الانحياز لموريتانيا تماشيا والمادة 14 من معاهدة مراكش التي تعتبر أن أي اعتداء على دولة عضوة يعتبر اعتداء اً على بقية الدول الاعضاء ،وصرح الملك الحسن الثاني باعتباره رئيس الاتحاد آنذاك إذ قال "أن الاتحاد هو تجمع سياسي واقتصادي ولن يكون ابدًا محورًا عسكريًا أو دفاعيًا ضد أي كان وبالأاخص في المنطقة "والحل بهذا الشكل كشف عن هشاشة هذا التكتل الذي أثبت فشله وهذا ما دفع موريتانيا فيما بعد إلى مقاطعة أشغال الدورة الأولى لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي.[2]

ومن أهم المشاكل التي واجهت الاتحاد أزمة الخليج 1990م التي بينت التباين الكبير مواقف الدول المغاربية الخمس المختلفة والمتعارضة أحيانا ففي القمة العربية المنعقدة في القاهرة إتخذت الدول المغاربية مواقف مختلفة حول اللائحة التي تدين الاعتداء العراقي على الكويت والتهديدات العراقية ضد الخليج واقرار إرسال قوات عربية للمنطقة (المغرب وافق على اللائحة والجزائر إمتنعت عن التصويت وليبيا رفضتها وموريتانيا تحفظت وتونس قاطعت القمة)حيث برهنت هذه الأزمة على عدم قدرة هذه الدول على توحيد جهودها الدبلوماسية.

كما نقدت ليبيا موريتانيا بعد إعتراف هذه الاخيرة باسرائيل وهذا يشكل مخالفةواضحة للمقتضيات والمصالح الاستراتيجية للاتحاد وتهديدًا لأمن وسلامة بقية الدول الأعضاء في الاتحاد وتعمقت الأزمة بين ل يبيا وموريتانيا بعد إتهام ليبيا من قبل موريتانيا بالمساعدة في محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في موريتانيا.[3]

ومن الأزمات التي بينت صورية مشروع الاتحاد أزمة لوكاربي وتداعياتها على مواقف دول الاتحاد بعد أن تطورت القضية إلى فرض عقوبات دولية على ليبيا 1992م من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، واستياء ليبيا من عدم تضامن دول المغرب العربي معها في مواجهة الحصار الدولي الذي تعرضت إليه بل وصرحت أن

[1] للاطلاع أكثر على الموضوع طالع صالح بكتاش:النزاع السنغالي . الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرجا الوطني الشعبي،القاهرة دار المستقبل، 1992،ص ص20 . 30

[2] فاطمة وزان: المرجع نفسه،ص314

[3] الشرق الأوسط،انتكاسة جديدة في عمل اتحاد المغرب العربي www .Cnn.Com.

الاتحاد تخلى عنها وعن مناصرتها واكتشف زعيمها أن افريقيا السوداء أقرب إليه من العرب ودول المغرب العربي فأعلن خطابا معاديا للعرب والعروبة ورفض المشاركة في الاجتماعات الوزارية للاتحاد 1994ورفض تسلم رئاسة للاتحاد من الجزائر،[1] فكل هذه الانحرافات أثرت سلبا على بناء كل عملية أو مشروع مغاربي تكاملي.

لقد أثبتت التجارب التاريخية أن أي تقدم في المشروع المغاربي كان مصاحبا دائما للتقارب الذي قد يحصل بين الجزائر والمغرب فيمكن القول أن المشروع التكاملي المغاربي عرف أوج تقدمه ونشاطه في الفترات التي عرفت تحسنا في العلاقات الجزائرية المغربية والدليل على ذلك أنه بمجرد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما 1988م تم التوقيع على إتفاقية فيفري 1989م وإنشاء أنبوب لتصدير الغازإلى أوربا مرورًا بالاراضي المغربية عبر طنجة gazducالذي يبلغ طوله 1385كلم من حاسي مسعود إلى اسبانيا عبر المغربلكن سرعان ما انتكس المشروع على خلفية توتر العلاقات بين البلدين بسبب انعكاسات مشكلة الصحراء الغربية ، الأمر الذي أثر على مشروع الوحدة المغاربية مما يؤكد على أن تحسين العلاقات المغربية الجزائرية أمر ضروري لتفعيل التكامل المغاربي وتجسيد قراراته وأهدافه.

لكن اصرار القادة في البلدين على المواقف القديمة إزاء القضية الصحرأوية أبقى مشروع الوحدة رهين التقارب في قضية الصحراء الغربية ويتجلى اصرار الطرفين في تلك الفترة المراسلة التي بعث بها الرئيس الجزائري اليامين زروال في جوان 1994م إلى لقاء أروشا في تنزانيا بمناسبة إتنهاء مهمة لجنة تصفية الاستعمار التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضمنت عبارة "أن الصحراء الغربية البلد الافريقي لم يتحرر بعد "وهذا ما أثار امتعاض المغرب الذي رد على لسان ملكها الحسن الثاني في جريدة الاتحاد الاشتراكي بأن"المشكلة الوحيدة بين الجزائر والمغرب هي مشكلة الصحراء الغربية وإن تخلت الجزائرعن التدخل فيها فان العلاقات بين البلدين ستكون على أحسن ما يرام".[2]

[1] محمد لمين لعجال أعجال:معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 09، الجزائر ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ديسمبر 2009، ص 91.

[2] ديدي ولد السالك ,المرجع السابق ، ص ص 57 – 58.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الامنية في الجزائر على العلاقات الجزائرية المغربية وعلى مسيرة الاتحاد المغاربي

المطلب الأول: ظاهرة الارهاب في الجزائر وغلق الحدود بين البلدين

أثرت الأحداث التي عرفتها الجزائر منذ مطلع التسعينات على علاقاتها بباقي الدول المغاربية وعلى العمل التكاملي المغاربي منذ ظهوره و أولى هذه الأحداث هو اعتراف الجزائر في سبتمبر 1989(بعد7اشهر من تأسيس الاتحاد)بالجبهة الاسلامية للانقاذ وهو قرار اعتبرته كل من تونس والمغرب مخالفا لتوصيات الاجتماع الثلاثي الذي عقده قادة الدول الثلاث على هامش اجتماعات تأسيس الاتحاد في مراكش والذي أسفر على إتفاق حول التعأون والتشأور في سياسة هذه البلدان اتجاه الحركات الاسلامية.[1]

فالجزائر عرفت في بداية التسعينات تطورًا سريعا للأحداث،بداية من ظهور الجبهة الاسلامية للانقاذ التي كسبت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991.

ومما لاشك فيه أن فوز الاسلاميين في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في الجزائر عام 1991أثار مخأوف الأنظمة المغاربية من تنامي ظاهرة الحركات الاسلامية،باعتبار أن هذا الوصول في حالة تحققه فعليا سيكون له وقع كبير في كل مناطق المغرب العربي،لاسيما تونس التي كانت تعرف وصعود لحركة النهظة التي كانت تطرح إقامة السلطة الاسلامية البديلة في تونس منذ 1992[2]وجماعة العدل والاحسان في المغرب بالرغم من أن حدتهما لم تكن بقدر الجماعات الاسلامية في الجزائر.[3]

حيث في هذه النقطة يقول أحد الباحثين المغاربة مصطفى سيحمي ، باحث في مركز الدراسات والبحوث في المغرب، يرى وجود نوع من التقارب بين الاسلاميين في الجزائر والنظام المغربي حول تأييد الاسلاميين لسياسة الرباط اتجاه الصحراء الغربية في حال وصولهم للسلطة ويبني هذا الموقف عن استقبال الحسن الثاني في عام

[1] أشرف راضي: التفاعلات في اطار التجمعات العربية، أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربيفي التقرير الاستراتيجي العربي 1994، القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام 1995،ص211.

[2] فاطمة وزان:مرجع سابق،ص317.

[3] ديدي ولد السالك:مرجع سابق،ص85.

1991لزعيم الجبهة الاسلامية للانقاذ عباسي مدني وقد وضح ذلك المحلل السياسي عبد النور بن عنتر الذي قال "إن المغربيون يأملون على ما يبدو أن يصل الاسلاميون إلى السلطة في الجزائر لأن ذلك سيسمح بحل نزاع الصحراء الغربية لصالح المغرب ذلكأ يعتقدون أن الاسلاميون الجزائريون معادون للبوليساريو الماركسية النزعة.[1]

إن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد شكل على إثرها المجلس الأعلى للدولة سبتمبر 1991وارتفعت وتيرة أعمال العنف داخل البلاد [2]حيث تم تعيين محمد بوضياف رئيسا له هذا الأخير الذي كان مقيما في مدينة القنيطرة المغربية،حرص لدى مغاردرته المغرب على تأكيد التزامه بايجاد حل سريع لنزاع اقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب ما شكل ارتياحا لدى الأوساط المغربية وتنبأ البعض بحدوث انفراج في الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية لكن اغتيالهفي نفس السنة 29جوان 1992 بدد كل التكهنات[3].

تفاقم الازمة الأمنية في الجزائر أثر على مسار العلاقات الجزائرية المغربية التي اتجهت من السيء إلى الأسوءفتصريحات بعض المسؤزلين المغاربة أثارت رد فعل جزائري شديد اللهجة فقد وصف العاهل المغربي الحسن الثاني الجزائر بمخبر التجارب أثناء تطرقه لتعاطي الحكومة الجزائرية مع الملف الأمني مما عرضه لانتقادات شديدة اللهجة من قبل السلطات والصحافة الجزائرية.

وكان التزايد في المد الأصولي في المغرب العربي من بين العوامل التي ساهمت في استمرار الطابع المتوتر بين البلدين على الحدود فالملف الأمني حدد بشكل كبير مسار العلاقات بين البلدين نتيجة تخوف المغرب من امتداد المواجهة الدامية في الجزائر اليها مما يهدد الاستقرار السياسي النسبي الذي تعرفه،وما زاد هذا الفتور بين الدولتين على الحدود هو انتشار الشبكات التي تقوم بتهريب الأسلحة على مستوى الحدود بين الدولتين والذي شكل ضررا خاصة للجزائر.[4]

واتهم مسؤولين جزائريين المغرب بتغاضيها عن استعمال أراضيه كمعبر للمتطرفين والجماعات المسلحة والسماح بمرور أسلحة عبر حدوده لهم،هذه الجماعات التي تقترف جرائم في حق المواطنين الجزائريين ويروي اللواء

[1] عبد النور بن عنتر:مرجع سابق،ص30

[2] سهام حروري: الهجرة وسياسة الجوار الاروبي, مجلة المفكر, العدد 5, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 92.

[3] عبد النور بن عنتر:ا لمرجع السابق،ص32 . 33

[4] فاطمة وزان:مرجع سابق،ص162

خالد نزار وزير الدفاع وعضو المجلس الاعلى للدولة آنذك في مذكراته عن الزيارة التي قام بها للمغرب عام 1993م بدعوة من الملك الحسن الثاني وعلى اثر مطالبة الجزائر بتسليمها قادة الجماعة الاسلامية عبد الحق لعيادة (أمير الجماعة الاسلامية المسلحة GIA)وبعض مساعديه الذين تأكدت الأجهزة الامنية من تواجدهم فوق الاراضي المغربية اكد خالد نزار أن المغرب حأول مسأومة الجزائر إذ سعى المغرب للحصول على تنازلات فيما يخص ملف الصحراء الغربية في مقابل تعأون المغرب مع الجزائر في ملف الارهاب،مؤكدا أن "الامن كل لا يتجزأ،و أن كل الاجزاء متصلة".[1]

ويجب أن نشير هنا إلىأن احد بنود وثيقة الاتحاد المغاربي تشير إلى تعهد الدول الاعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس بأمن وحرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي لكن الرد المغربي يقوم على اتهام الجزائر بأنها اعادت ضخ الحيوية في جبهة البوليساريو ودعتها إلى تصعيد عملياتها ضد القوات المغربية وهذا الموقف أدى إلى تزايد شكوك صناع القرار في الجزائر اتجاه النوايا المغربية للجزائر الذي تر اوح بين الاعتقاد أن السلطات المغربية تغض الطرف عن دخول السلاح إلى الجماعات المسلحة في الجزائر عبر الأراضي المغربية وبين تقديم الدعم لها وتسهيل عبور الافراد،وكانت هذه الجماعات تفر إلى المغرب بعد قيامها بأعمال عسكرية في مناطق الغرب الجزائري،بحيث شكلت هذه الملفات الأمنية العالقة بين الطرفين حاجزا أمام تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين.[2]

لقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية أصعب مراحل التوتر في تلك المرحلة حيث كان من المنتظر أن الملف الأمني ثقيل ومؤثر واتضح ذلك من خلال الحدث الإرهابي الذي وقع في 24أوت 1994م حين إستهدف مسلحون جزائريون ومغاربة فندق يعج بالسياح في قلب المدينة الحمراء،حيث وصل الأمر بالمغرب إلى إتهام المخابرات الجزائرية بالوقوف وراء الهجوم الارهابي،وفرضت المغرب التأشيرة على الرعايا الجزائريين بل حتى على الفرنسيين من أصول جزائرية [3]. وهو اتهام وتصرف اعتبرته الجزائر مستفزا وردت عليه حينها الحكومة الجزائرية

[1] ولد السالك:المرجع السابق، ص 58.
[2] فاطمة وزان:المرجع السابق ،ص164
[3] المرجع نفسه،ص164

باعلانها من طرف واحد اغلاق الحدود البرية بين البلدين،كما استدعت القائم بالاعمال المغربي وسلمته خطابا شديد اللهجة يتضمن إحتجاجا على سوء المعاملة للسلطات المغربية للمواطنين الجزائريين واهانتهم[1].

بالرغم من أن القضاء المغربي برأ السلطات الجزائرية من التهم المنسوبة إليها لعدم وجود أدلة تثبت تورط الجزائر إلا أن المغرب بالغ في تصعيد موقفه وقام بتجميد عضويته في هيئات إتحادالمغرب العربي مع نهاية 1995احتجاجا على ما أسماه التدخل الجزائري الصريح في نزاع الصحراء الغربية[2].

وهنا يمكن القول أن العلاقات الجزائرية المغربية عادت إلى نقطة الصفر نتيجة غياب روح تضامنية في معالجة الأزمات الأمنية وغياب التع اون الأمني الفعال بين الدول المغاربية وهذا ما إنعكس على تفعيل الاتحاد المغاربي وعلى مستوى التنمية وحرية تنقل الأشخاص ومن ثم عرقلة النشاط التجاري بين بلدان المغرب العربي.

[1] أشرف راضي: المرجع السابق،ص.213

[2] محمد المديني :المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ط 1 بيروت دار لبنان للطباعة والنشر 2004،ص100.

المطلب الثاني: ظاهرة التهريب على الحدود الجزائرية المغربية:

تمتد الحدود الجزائرية المغربية على طول أكثرمن 1500كلم وهي مسافة طويلة يستوجب على السلطتين المغربية والجزائرية تأمينها لمواجهة الانشطة غير القانونية التي كادت ان تصبح القطاع الاقتصادي الاساسي في المنطقة لدرجة تأثيرها وخنقها للانشطة الاقتصادية القانونية وتتمثل أهمها في التهريب (المخدرات والنفط...)وأشكال أخرى من الممارسات المحظورة.

لقد تزايدت معدلات تهريب المخدرات بصورة مقلقة أو حتى إنتشار البضائع المهربة في الأسواق الداخلية بمستوى يخلق اقتصادا موازيا خارج الحسابات الاقتصادية الرسمية،وهذه كلها اختراقات خطيرة تأثر على الأمن القومي للدولة.[1]

إن مشكلة أمن الحدود من أكبر التحديات التي تواجه العلاقات الجزائرية المغربية خصوصا مع غلق الحدود ومحدودية التنسيق الامني بين الطرفين لمواجهة الأخطار المترتبة عن ذلك كارتفاع نسبة المخدرات المهربة وظهور سوق موازية بفضل تهريب مواد تنوعة أضرت بالاقتصاد الوطني للبلدين.

لكن الضرر يختلف من خلال طبيعة السلع والمواد المهربة ف إن المواد المهربة من الجزائر إلى المغرب هي استهلاكية بالدرجة الأ ولى ولا تضر بالامن الداخلي المغربي،لكن المواد المهربة في الإتجاه المعاكس تسبب أضرارًا كبيرة للمجتمع الجزائري كالمخدرات والالعاب النارية وقد تصل إلى المساس بالامن الوطني كتهريب السلاح.

تعتبر المغرب من بين الدول التي تسلم من خطر المخدرات زراعة واستهلاكا وترويجا وعلى سبيل المثال اكد بعض الخبراء في تقرير نشره سنة 1992م إن المغرب احتل في نفس السنة المرتبة الرابعة من الدول المصدرة لهذه المبادرة، فتوسيع زراعته بالشكل الذي تتحذث عنه التقارير الرسمية يجعل من المغرب في مواجهة كارثة المخدرات التي افقدته سمعته الدولية.[2]

[1] فاطمة وزان : المرع السابق، ص150

[2] فاطمةوزان:مرجع سابق،ص. ص150 . 153

لقد خلق هذا الوضع الناتج عن ظاهرة انتشار المخدرات في المغرب حساسية بينه وبين جارته الجزائر فالجزائر عانت من ويلات شبكات تهريب المخدرات القادمة من الغرب قبل غلق الحدود والملاحظ خلال تحليلنا للإحصائيات المقدمة في الملحق رقم.... إن كمية المخدرات المحجوزة على طول الحدود الجزائرية المغربية تناقصت بالمقارنة مع الفترات التي سبقت 1994م كما أشارت وكالة الأنباء الجزائرية استنادا إلى إحصائيات مقدمة من القيادة الثانية لدرك الوطني بوهران إلى تزايد نسبة التهريب في مجال المخدرات تضاعفت 7مرات في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2012م مقارنة بمثيلاتها من السنة السابقة هذه الاحصائيا تبين حجم المشكلة وتفاقمها فهي تشكلأكبر تهديد على المجتمع والاقتصاد الجزائري.[1]

كما تعتبر مادة الوقود الأكثر تهريبا والتي أثرت على الاقتصاد الجزائري وخاصة على المناطق الحدودية ففي تقرير قدمه وزير الطاقة يوسف يوسفي لرئيس الجمهورية بتاريخ 4مارس 2012م حول حالة استهلاك الطاقة في الجزائر،أظهر أن استهلاك الوقود في المناطق الحدودية يفوق ضعف المعدل الوطني حسب التقرير ف إن معدل استهلاك الفرد الجزائري للبنزين يقدر بـ 160كلغ سنويا،في حين يصل في ولاية تلمسان إلى 430كلغ و 290كلغ في تبسة وهي نسب تفوق المعدل بكثير وهو ما يعني أن الفارق يذهب إلى التهريب إلى الدول المجاورة وتخسر الجزائر من المادتين تقدر بأكثر من 563مليون دولار سنويا عبر الحدود مع المغرب وفي هذا الإطار صرح وزير الطاقة والمناجم الجزائري أن بلاده تخسر سنويا ما قيمته 1.3مليار دولار نتيجة تهريب حوالي 1.5مليون لتر من المواد البترولية المكررة عبر الحدود المغربية والتونسية[2].

[1] حروري سهام: المرجع السابق, ص 3.
[2] فاطمة وزان: المرجع السابق, ص 156.

المبحث الثالث: تغير القيادة السياسية في الجزائر والمغرب وانعكاسه على الموقف من قضية الصحراء الغربية والعلاقات بين البلدين

المطلب لأول: موقف القيادة الجديدةللبلدين من قضية الصحراء الغربية ومشكل غلق الحدود

بعد إعتلاء محمد السادس العرش في المغرب وتولي بوتفليقة الحكم في الجزائر في نفس 1999م السنة تنبأ الخبراء بحدوث إنفراج في العلاقات بين البلدين،لكن ما حدث كان معاكسا تماما، فتوترت العلاقات من جديد بعد حادثة بني ونيف في أوت 1999م بالتحديد بعد شهرين من اعتلاء محمد السادس للعرش حين اغتالت جماعة ارهابية 33جزائريا على الحدود المغربية الجزائرية ثم اتهام الجزائر للمغرب بسماحها للجماعات الارهابية بالهروب إلىالأراضي المغربية بعد تنفيذ العملية الارهابية وكانت لهذه الحادثة وذلك الاتهام أثر ليس على العلاقات الرسمية فقط بل على كافة المجتمع الجزائري.[1]

لقد وضعت القيادة الجديدة أمام متغيرات جديدة خاصة على صعيد ملف الصحراء الغربية فالقيادة الجديدة وجدت الملف الصحر اوي في أروقة الأمم المتحدة ففي سنة 1997م عينت هيئة الأمم جيمس بيكر كمبعوث أممي في الصحراء الغربية وجرت أولى مراحل المفاوضات المباشرة بين الطرفين في النزاع وموافقتهما على إتفاقية هيوستن(سبتمبر 1997م والتي تؤكد على حق تقرير المصير للشعب الصحرأوي) المتعلقة بتحديد هوية الناخبين في الإستفتاء وتحديد طريقة إجرائه كما حدد تاريخ 8ديسمبر 1998م لكن الخلاف بين الطرفين حول نفس الإشكال (حق الاستفتاء)حال دون حدوثه في الموعد.[2]

[1] أشرف راضي:مرجع سابق،ص ص212 . 213

2فاطمة وزان: المرجع السابق, ص 188.

و في عام 2000م عبرت الحكومة المغربية رسميا رفضها إجراء إستفتاء شعبي واصفة إياه بأنه غير فعال كما اقترحت فكرة الحكم الذاتي للصحراء الغربية في ظل السيادة المغربية وقد قابلت كل من جبهة البوليساريو وحكومة الجزائر التي تدعمها بالرفض لهذا الاقتراح،وعليه فشل المقترح.[1].

ورغم تقدم جيمس بيكر عام 2001م مقترح: إتفاقية إطار"والتي تقضي بمنح الإقليم حكما ذاتيا قبل إجراء الاستفتاء الذي يقرر المصير النهائي للاقليم وقد حأولت الولايات المتحدة جاهدة فرض هذه الخطة على الأمم المتحدة كما أوصى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان في تقرير لمجلس الأمن في 20 أكتوبر 2003م بتجديد مهمة مينوروسو على أمل أن يتيح هذا التمديد للمغرب " الإلتزام بشكل ايجابي في تطبيق خطه" المبعوث الدولي جيمس بيكر لتسوية النزاع في الصحراء الغربية وعبرت الرباطفي 23أكتوبر 2003م على تحفظات كبيرة على تقرير عنان مؤكدة رفضها القاطع لخيار استقلال الأراضي ورأت أن بيكر لم يأخذ في الاعتبار موقف المغرب وتحفظاته.ولم تقف الامم المتحدة عند هذا الحد بل إقترح جيمس بيكر ايضا حل التقسيم بين الطرفين في فيبراير 2002م ورفض من كل الاطراف [2].

إن تغير الموقف المغربي هذا تبعه اصرار جزائري ثابت من القيادة السياسية الجديدة على نفس المواقف مما جعل الاتحاد المغاربي مرهون بمدى تقدم مشروع الحل الصحر اوي، ويتضح رد الفعل الجزائري من خلال الفشل الذي أصاب العديد من اللقاءات لانعاش الاتحاد المغاربي من خلال اللقاء 19 . 20 مارس 2001من أجل التحضير للقاء القمة وتكررت المح اولة في يناير 2002وحتى في 25 . 26 ماي 2010م تأجلت قمة المغرب العربي التي كانت مقررة في طرابلس إلىأجل غير مسمى [3]بعد أن تفجر الخلاف عندما طرح الوفد الجزائري موضوع الصحراء الغربية ضمن جول أعمال القمة مما سب استياء الوفد المغربي و أعلنت المغرب في بيان لها أن الجزائر

[1] محمد رضوان: المرجع السابق،ص 237.
[2] محمد رضوان نفس المرجع،ص 238.
[3] فاطمة وزان: المرجع السابق،ص326.

باعادة تأكيد موقفها المؤيد لجبهة البوليزاريو تتحمل مسؤولية تعريض فرصة إحياء البناء المغربيوهكذا بات واضحا الوقف المغربي والجزائري خطان متوازيان الأ ول يدعوا إلى الحل السياسي الذي يمنح الحكم الذاتي للإقليم تحت السيادة المغربية والثاني متشبث مع جبهة البوليساريو بحل الإستفتاء وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

أما على صعيد مشكل فتح الحدود المغلقة منذ 1994م بات النظام المغربي حريص أكثر من الجزائر على فتح الحدود حيث أنه كانت هناك محاولات مغربية لدفع الجزائر لفتح الحدود،منها إلغاء التأشيرة سنة 2004م معبرًا عن أمله في فتح صفحة جديدة مع الجارة الجزائر،و أعرب الوزير المغربي عن أسفه لكون الدولة الجزائرية لم تتجاوب مع المبادرة الغربية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وفتح المجال أمام التعأون وبناءالمغرب العربيو أعاد طلبهلفتح الحدود في مارس 2008موتعنتت الجزائر الرفض مدعية أن هذا الأمر مرتبط بتسوية شاملة للملفات العالقة بين البلدين وفي المنطقةوخاصة إيجاد حل نهائي لمشكلة الصحراء الغربية وهذا ما إعتبرته المغرب شرطا جديدًا في موقف الديبلوماسية الجزائرية التي كثيرً ا ما أعلنت وفي مناسبات عدة أن التكامل المغاربي هي مسألة مستقلة عن قضية الصحراء الغربية [1].

إن غلق الحدود الجزائرية المغربية أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة للجانب المغربي خاصة لا سيما في قطاع الزراعة (توقف دخول المنتجات الزراعية المغربية عبر الحدود إلى الأسواق الداخلية الجزائرية،كما أثر على السياحة التي تعتبر أحد الموارد الاقتصادية الهامة في المغرب حيث أدى غلق الحدود إلى توقف تدفق مئات السياح الجزائريين إلى المغرب بغرض السياحة[2].

[1] محمود معروف: المغرب يأسف لرفض الجزائر طلبه فتح الحدود وتطبيع العلاقات, القدس العربي , العدد 5851, 27 مارس 2008, ص 7.
[2] فاطمة وزان: المرجع السابق،ص147 .

ومطلب المغرب بفتح الحدود تكرر مرات على إثر الثورات في كل من تونس وليبيا وفي خطابه بمناسبة عيد العرش في 30أوت2011م دعى الملك المغربي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين مؤكدًا ضرورة التغلب على الخلافات وتسوية القضايا العالقة وفتح الحدود البرية فقد صرح قائلا: "..فإن المغرب لن يدخر شيئا لتنمية علاقاته مع دول المنطقة...على تسوية كل المشاكل العالقة،من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين بما فيها فتح الحدودالبرية..."[1].

وعن رفض الجزائر بالرد بالمثل على السلوك المغربيبالغاء التأشيرة فيرجع إلىإعتبار هذه المبادرة المغربية مناورة تريد من خلالها إحراج الجزائر أمام المجتمع الدولي بتصويرها المسؤولة عن تراجع المشروع المغاربي. و أن الموافقة على هذا الطلب سيؤكد على أن فتح وغلق الحدود بين البلدين هو قرار تتخذه المغرب متى تشاء ذلك وهذا ما ترفضه الجزائر قطعا و أعلنت في هذا الإطار في جوان 2013م عن ثلاثة شروط رئيسية التي على أساسها يمكن فتح الحدود والمتمثلة في:

1/الوقف الفوري لحملة التشويه ضد الجزائر التي تقوم بها الدوائر الرسمية والغير رسمية في المغرب.

2/التعاون في مكافحة المخدرات

3/احترام وجهة نظر الجزائرإزاء قضية الصحراء الغربية.

وقد امتعض المغرب من هذه الشروط وخاصة الشرط الأخير متهما الجزائر بنقض التفاهم الحاصل سابقا والذي يؤكد على فصل العلاقات الثنائية عن ملف الصحراء الغربية.[2]

[1] فاطمة وزان: المرجع السابق،ص325.

[2] سهام حوري: المرجع السابق،ص92.

المطلب الثاني: التسابق نحو التسلح بين البلدين

إن التصعيد السياسي للبلدين جراء المواقف المتباينة من قضية الصحراء الغربية وكذا مشكل الإرهاب والتهريب على الحدودبالاضافة إلى الإرث التاريخي للنزاعات حتم على كل طرف الاستعداد لكل إحتمالات التصعيد بما فيها العسكري.

حيث دخل البلدين في سباق تسلح لم يكن جديدًا لكن هذه المرة بوتيرة أسرع واقوى على جميع المستويات وبشكل متواز كفعل ورد فعل فدخل الطرفان في سباق نحو التسلح تؤكده ميزانيات الدفاع وحجم الانفاق العسكري ونوع الأسلحة.

من الملفت للانتباه أن العقد الأول من القرن الواحد والعشرينشهد فيه البلدان إ هتمامًامتزايدًاالتسلح فالصناعة الإسبانية العسكرية لها علاقة وطيدة بتزويد الجيش المغربي بالآليات والمعدات العسكرية من مختلف الأنواع حيث أن الاحصائيات الرسمية لسنة 2005م تحدثت عن صفقات عسكرية إسبانية مع النظام المغربي وصلت إلى حدود 419.45مليون أورو.[1]

وفي إطار التعاون العسكريبين الرباط ومدريد،أقدمت اسبانيا على بيع معدات عسكرية مختلفة لمديرية الدفاع الوطني المغربية بقيمة 200مليون أورو في نوفمبر 2006م تشمل 1200سيارة مصفحة رباعية الدفع مشابهة لسيارة هامر الامريكية تستعمل لنقل الجنود والرشاش الثقيل وبعض المدافع الخفيفة المضادة للمدرعات قادرة على قطع 600كلم دون تزويد بالوقودوبسرعة تصل إلى 135كلم /سا.[2]

كما وافق الكونغرس الأمريكي في ديسمبر 2007م على طلب المغرب الرامي إلى شراء طائرات مقاتلة كان قد تقدم به إلى وكالة التعأون والأمن الدفاعي الأمريكي ، وتبلغ قيمة هذه الصفقة 24 مليار درهم لشراء 24

[1] المغرب وهاجس التسلح: مراوورات مع اسبانيا،وفرنسا تزود البحرية المغربية بأسلحة جديدة: أنظر على الرابط التالي (2007/11/20): http// www .net.aljazeera

2 الموقع نفسه .

مقاتلة من طراز"إف 16" لتحديث الأسطول الجوي للقوات المسلحة المغربية التي لاتتوفر إلا على سربين من مقاتلات "إف5" وسربين من طراز "مراج إف 1"وطائرات نفاذة من طراز" 537".

وتشير التقارير أن ميزانية الدفاع المغربي سنة 2009م وصلت لى 34.7مليار درهم بعد أن كانت 26.8مليار درهم.

من جهة أخرى كشف التقرير الإستراتيجي الاسرائيلي الصادر 2009م،أن الجزائر حصلت على طائرات تجسس أمريكية حديثة ومعدات الكترونية وأجهزة رؤية ليلية وهي طائرة إستطلاع دون طيار من الجيل الثاني مجهزة بصواريخ جو. أرض،اضافة إلى طائرات قتالية متعددة المهام حيث تؤكد التصريحات الرسمية الجزائرية أن هذه الطائرات اقتنيت للتصدي لعناصر تنظيم القاعدة في الساحل وجنود الصحراء تنفيذا لاتفاق سابق بين الجزائر وواشنطن[1].

أما ميزانة الدفاع الجزائرية لرسم 2009م،وصلت إلى2.5 مليار دولار (25مليار درهم) أن ميزانيتي الجيش والأمن الجزائريين تمثلان معا 15% من الميزانية العامة للدولة المقدرة سنة 2009م بـ 80 مليار دولار.

مابين 2010. 2014 إنخرط المغرب في السباق على التسلح مع الجزائر واقتنى 2 % من صادرات السلاح في العام و إحتل المرتبة 13 عالميا ضمن المستوردة للسلاح لكن الجزائر كانت في مراتب أكثر تقدما مستفيدة من مداخيل مواردها النفطية فقد حصلت خلال الفترة نفسها على 3% من صادرات سلاح العالم، محتلة الرتبة 11 عالميا[2].

هذه المعطيات كشفها تقرير معهد "ستوكهولم "الذي صدر في العالم 2015م والذي توقف عند سباق التسلح المغربي الجزائري و أشار أن هذه الأخيرة أول مستورد للسلاح في إفريقيا بـ 30%متبوعة بالمغرب بـ 26% ثم السودان بـ 6% وعلى سبيل المقارنة بين المغرب والجزائر من حيث الارتفاع الصاروخي لنفقات السلاح فانه

[1] عبد القادر رزيق المخادمي :سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010،ص ص 44 . 45.
[2] نفس المرجع،ص 45.

مابين 2005م. 2009م ثم 2010م. 2014م، عرفت واردات الجزائر من السلاح إرتفاعا 3% مقارنة بواردات المغرب رغم أن المغرب ضاعفت وارداته من الأسلحة بـ 11 مرة خلال تلك الفترة.*

وفي تقرير 2015م لمعهد "غلوبال فاير بلور " الأمريكي، فان ميزانية الجزائر الموجهة لاقتناء الأسلحة وصلت إلىأزيد من 10.5 ملايير دولار، في حين وصلت ميزانية المغرب إلىأزيد من 3.5 ملايير دولار.

كما إحتلت الجزائر المرتبة الرابعة في قائمة الدول العربية الأكثر الاستفادة من صفقات السلاح مع الدول الإتحاد الأوربي بقيمة إستيراد بلغت 2.8 مليار أورو.[1]

وحسب دراسة أعدها معهد" السلام البلجيكي بروكسيل"،نشرت بداية 2015 م فان صادرات الاسلحة من دول الاتحاد الأوربي نحو الدول العربية بلغت في السنوات الست الأخيرة حوالي 50 مليار أورو،إحتلت فيها الجزائر المركز الرابع في قائمة الدول العربية المستفيدة من صفقات السلاح الأوربي.

كما حقق الجيش المغربي تقدما كبيرًا في المجال العسكري حسب تقرير 2015م لموقع "غلوبال فاير باور" الأمريكي لأقوى الجيوش في العالم حيث إحتل المرتبة 49 عالميا سنة 2015بعدما كان يحتل المركز 65 في تقرير سنة 2014م أما الجيش الجزائري فهو في الرتبة 27 عالميا وحسب التقرير فإن الجيش المغربي يتميز باعتماده على "مزيج من المعدات القديمة والحديثة إلى جانب توفره على مئات الآف من القوة العاملة النشطة وكذلك الاحتياطية "أما الميزانية المخصصة للجيش المغربي تصل إلى 3.4 ملايير دولار في حين يفوق عدد الجنود 195 ألف إلى جانب 150الف جندي إحتياطي مع العلم أن عدد المغاربة الذين يصلون سنويا إلى سن الخدمة العسكرية يصل إلى 598.693شخصا.

وفي الجانب الآخر احلت الجزائر الرتبة الثانية عربيا و 27 عالميا وتتفوق الجزائر إنطلاقا من ذا ت التقرير بالميزانية التي ترصدها للنفقات العسكرية حيث تصل إلى 10ملايير 570 مليون دولار إلى ما يفوق ثلاث أضعاف [2] الميزانية التي يخصصها المغرب للقوات العسكرية وبلغة الأرقام وحسب المعطيات التي قدمها موقع "غلوبال فاير بلور" فإن الجيش الجزائري يتكون من 512 الف جندي و 400ألف آخرين احتياطيين.وبخصوص

* أنظر الملحق رقم 07

[1] ملك التركي،سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، من المستفيد ،نقلا عن الموقع www.noopressse.com بتاريخ 2024/04/25، الساعة17:30

[2] الموقع نفسه.

العتاد العسكري تتوفر الجزائر على 975دبابة 1898م مقاتلة مدرعة و 448طائرة مقاتلة، 35 طائرة هليكوبتر و60 سفينة حربية.

ويعتمد التقرير الأمريكي على 50 معيارا لتحديد ترتيب الدول في تصنيف أقوى الجيوش في العالم، منها العتاد العسكري وعدد الجنود والموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي ومدى التوفر على المصادر الطاقية والنفقات التي تتحملها الدولة لإستيرادها [1].

مع كل هذه الأرقام والاحصائيات وطيلة نصف قرن من الزمن،لا يسعنا سوى القول أن سعي الجزائر والمغرب إلى التسلح أمر غير منطقي ، أولا لأن جزءًا هاما من موارد البلدين يوجه إلى ميدان عقيم على حساب ما كان يمكن أن يوجه إلى التعليم والصحة والإسكان والبلدان هما على حد سواء في الخصائص في كل هذه المرافق إن الجزائر والمغرب هما معا في عداد المائة دولة الأخيرة في جدول التنمية البشرية الذي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والسباق في مجال التسلح بينهما عقيم لأن سعي كل منهما لمزيد من التسلح،لا يعني إلا أن السلاح الذي يتراكم لديهما لن يستعمله أي منهما إلا في مواجهة الآخر.وبديهي أن كل مواجهة بينهما لن يكون لها من أثر إلا إحداث خدوش لمدة تسعة ساعات ينفذ بعدها كل ما بيديهما من مفرقعات لكن سينجم عن ذلك مزيدًا من الآلام والأضرار [2].

[1] عبد النور بن عنتر،عندما يرتفع الانفاق العربي على التسلح، أنظر على الرابط التالي: (2024/04/15).http// www .org.w3/orbites/87400.html

[2] زهرة شيخ الشيوخ،العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة (1991 . 2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية،جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2012 ، ص13.

ملخص الفصل الثاني :

نستطيع القول من خلال هذا الفصل أن الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية، والتي وافقت على ادراجها تحت رعاية الامم المتحدة كان من أهم الاسباب التي أدت الى التقارب بين البلدين، هذا التقارب أفرز ميلاد مشروع الاتحاد المغاربي في مراكش 1989م.

لكن هذا التقارب ما لبث أن وجد طريقة للفشل من خلال غلق الجزائر لحدودها مع المغرب في صيف 1994م. كرد فعل على تصرف المغرب بفرض التأشيرة على الجزائريين اثر العملية الارهابية التي تعرضت لها .

غلق الحدود هذا في الحقيقة جاء نتيجة ما عاشته الجزائر من معاناة بسبب أزمتها السياسية الداخلية والتي اتهمت فيها المغرب بالتستر على الجماعات الارهابية التي كانت تنشط في المغرب وتجعل منه قاعدة خلفية لعملياتها، هذا بالاضافة الى عمليات التهريب للوقود من الجزائر وتهريب المخدرات اليها الذي هدد أمنها القومي.

لم يكتب النجاح لمشروع الاتحاد المغاربي لأن العلاقات بين البلدين عادت للتوتر من جديد، لأن كل من المغرب والجزائر يعتبران حجر الأساس لهذا المشروع رغم ميلاد قيادة جديدة سنة 1999م التي علقت عليها الآمال لتغيير الاوضاع للاحسن.

مع مطلع القرن الواحد والعشرين وبتغير الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية والذي رفض أي استفتاء في الصحراء الغربية خارج السيادة المغربية دخل الطرفان بعدها في تنافس عسكري لم تشهده المنطقة من قبل استعدادا منهما لأي احتمالات والتي قادت البلدين لشبه حرب باردة متحكم فيها.

الفصل الثالث

تداعيات تأزم العلاقات بين البلدين على الوحدة المغاربية

المبحث الأول: فشل مشروع الاتحاد المغربي.

المطلب الأول: التحالفات السياسية داخل بلدان المغرب العربي.

المطلب الثاني: فشل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي.

المبحث الثاني: التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني.

المطلب الأول: أسباب وأبعاد التطبيع.

المطلب الثاني: تأثير التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني على الوحدة المغاربية

المبحث الأول: فشل مشروع الاتحاد المغاربي

المطلب الأول: الخلافات والتحالفات السياسية داخل بلدان المغرب العربي

إنالوعي بفكرة الوحدة المغاربية انطلق أثناء الاستعمار من خلال الوعي السياسي لدى نخب الحركات الوطنية المغاربية الممثلة في قادة الأحزاب السياسية الكبرى التي عملت على بلورة هذه الفكرة التي تجسدت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية المنعقد بطنجة 1958مالذي شكل منعطفا حقيقيا في اتجاه الوحدة[1].

لكن المشكل أن الوعي بوحدة المغرب أثناء تلك الفترة تمحور حول وحدة العمل وليس وحدة الهوية كما يقول محمد عابد الجابري ،كان هدفها هو العمل والوحدة من أجل نيل الاستقلال دون التركيز على البديل الوحدوي أو التفكير في تنسيق العمل بينهما بعد الاستقلال.

لكن الاستقلال السياسي لهذه البلدان جاء مصحوبا بهاجس الخوف على الكيانات نتيجة اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة وانتشار فكرة القطرية والانشغال ببناء الدولة الوطنية في مقابل تجاهل الوحدة، وما زاد من ترسيخ هذا الواقع هي النزاعات الثنائية التي تزامنت مع استقلال هذه الدول وعلى رأس هذه النزاعات المشكل الحدودي بين الجزائر والمغرب وخاصة مشكل الصحراء الغربية [2].

إن هنالك من يجزم أن العلاقات الجزائرية المغربية وطبيعتها ظلت تعتبر من أهمالأسباب المؤثرة على مسار الاتحاد فالفترات القصيرة التي عرفت تقاربا فعليا بين البلدين سمحت بتقارب سياسي بين قيادة بلدان الاتحاد وظهر

[1] محمد تاج الدين الحسيني :المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة، مجلة الوحدة،العدد53 1989،ص126

[2] المرجع نفسه, ص 126.

ذلك في قمة مراكش 17فيفري 1989م كما أن التوتر في العلاقات بينهما كان من الأسباب الرئيسية في تعطيل عمل الاتحاد فالتقارب الجزائري المغربي يسمح لبلدان المنطقة الانخراط في ديناميكية تكاملية .[1]

لكن السؤال المطروح هنا هل يعني هذا المد والجزر بأن الآمال المعلقة على الاتحاد المغاربي تتحكم فيه العلاقات الثنائية للبلدين أم أن الواقع يخفي حقيقة غياب قناعة مغاربية متس اوية ومشتركة بأهمية تقديم المصالح القطرية بدل حلم المشروع المغاربي.[2]

إن المشكل السياسي للبلدين وعلى رأسه مشكل الصحراء الغربية جعل الطرفان يسعيان لتجسيد سياسة المحوروالتحالفات ضمن الاتحاد ألمغاربيفزاد في شق الصف المغاربي ،فالجزائرجعلت من قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية إقليميا ودوليا وجعلت منها معيارا حاسما لتحديد طبيعة ونوعية علاقات الدول معها.

حيث دخلت في تحالفات مغاربية من أجل تحقيق توازن القوة وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى والأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية فوجدت في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي ومواجهة الحلف الثلاثي الذي شكله المغرب بينه وبين موريتانيا واسبانيا نوفمبر 1975م وذلك بكسب موقف مساند للتصور الجزائري وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي "إنه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيديإذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول ،وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا ارض،كما صرح القذافي في بيان آخر ،باحتمال قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا وتتحول سياسة الدولتين من الدفاع إلى الهجوم [3].

[1] فاطمة وزان :مرجع سابق،ص322

[2] المرجع نفسه، ص327.

[3] غالي بطرس بطرس وآخرون: ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسية الدولية, العدد 44, أفريل 1976 , ص 222.

وعبرت ليبيا عن موقفها هذا بعد اتفاقها مع الجزائر اتفاق حاسي مسعود ،وذلك في ديسمبر 1975م الذي تم بعده إصدار بيان مشترك جاء فيه "إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى" .

كما تحملت ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستي للجيش الصحر اوي في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي .

أما مع تونس فقامت الجزائر بالتحالف معها في معاهدة "الإخاءوالوفاق"المبرمة بتاريخ 19مارس1983م،وهي المعاهدة التي انضمت إليها موريتانيا في ديسمبر 1983م من نفس السنة حيث تعهدت الأطراف "بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل يكتسي صبغة عسكرية أو سياسية مع دولة أو عدة دول أخرى موجهة ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية لأي طرف ،كما يتعهدان بعدم السماح فوق ترابه بأية مبادرة أو أي عمل ينجز عن موقف معاد قد تتخذه دولة أو عدة دول أخرى ضد الطرفين [1].

وفي مظهر آخر يترجم تأثيرعلاقات البلدين على الوحدة المغاربية فأزمة التسعينات التي عاشتها الجزائر كان الوضع الأمنيأو مشكل الإرهاب اكبر المشاكل بين البلدين أدت في الأخيرإلى غلق الحدود بين البلدين 1994م فالاتحاد المغاربي منذ ذلك التاريخ يعيش على سرير الإنعاش ومحاولة إحيائه بالرغم أن البلدين يملكان من القدرات العسكرية تمكنهما من مواجهة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وبالتالي التحكم في الأوضاع الأمنية في منطقة مضطربة فهو كذلك يضر المنطقة بأكملها خصوصا أن الدولتين لهما قوتهما في المنطقة وقادرتان على ضبط إيقاع التوترات في المنطقة[2].

[1] غالي بطرس بطرس وآخرون: ملف حرب الصحراء الغربيةالمرجع نفسه،ص224

[2] المرجع نفسه, ص 224.

وفي الأخير نقولانه رغمأن التنافر السياسي بين البلدين بسبب القضايا السياسية العالقة كان السبب الجوهري الذي حال دون قيام تكتل سياسي مغاربي قوي فان مشاكل أخرى لعبت دورا أيضا في تزكية التشتت السياسي المغاربي منها مشكل لوكاربي مع ليبيا الذي عمق الخلافات السياسية خاصة مع ليبيا ومشكل الموقف المتباين بين البلدان المغاربية من أزمة الخليج الذي أوضح التباين الكبير في المواقف السياسية بين القادة المغاربة كما سبق ذكره في الفصل الثاني.

المطلب الثاني: فشل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي

رغم قناعتنا أنه لايمكن تحقيق تكامل اقتصادي إلا بقرار سياسي من قبل النخب الحاكمة ومع هذا هناك اتفاق بين المحللين السياسيين أنإنجاح أي اتحاد اندماجي مرهون بتحقيق التكامل الاقتصادي بين أقطارهحيث يعتبر التكامل الاقتصادي هو أفضل السبل لدعم نمو بلدان المغرب العربي .[1]

وفي نفس الوقت يمكننا الحسم على أن نجاح أي تكتل لاي كمن فقط في المقومات والإمكانات المتاحة بل كذلك في التصور المشترك ووحدة الهدف ويشكل الجانب الاقتصادي الركيزة الأساسيةله،ذلك انه يعكس الانتقال من مبادئ التضامن والمساندة في مواجهة الاستعمار إلى حيز إنضاج المشروع الوحدوي على معطيات واقعية ،وهذا يعني إيجاد مجالات للتع اون والتقارب والتكامل على المستوى الاقتصادي بناء على مصالح مشتركة واضحة ومحددة الأطراف كافة.[2]

[1] ولد السالك مرجع سابق، ص 61.

[2] محمود الحمصي :خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية،ط 1 بيروت مركز درايسات الوحدة العربية1980،ص 63.

إذا كانت دول المغرب العربي تضيع نقطا في معدل النمو الاقتصادي بغياب اندماجها، فإنها تضعف قدرتها التفاوضية مع كبريات الاقتصادات والشركات في العالم، وتفقد القدرة على التموقع في عالم الاقتصاد الرقمي الذي لم تعد الحدود تلعب فيه دورا مركزيا.

والتساؤل القائم "كيف يمكن للدول المغاربية التفاوض إذا لم تندمج اقتصادياتها؟"، خاصة وأن السوق الرقمية تشهد استحواذا لكبريات الشركات، وأن الدول المعزولة أصبحت متجاوزة.[1]

من جانبه، يعتبر محمد –وهو شاب جزائري– صاحب شركة في الإعلام والاتصال، أنه رغم كون مجال اشتغاله لا يعترف بالحدود، فإن تفعيل الاندماج الاقتصادي يسمح بخلق الشراكة مع مؤسسات من دول مجاورة.

ويضيف محمد للجزيرة نت أن الاندماج يشكل فرصة لتبادل المعارف والخبرات التي تعود بالنفع إيجابا على تطور المؤسسات وجلب شركات عالمية تهتم بالشركات الصغيرة ذات الأفكار الكبيرة "ستار تاب"، ومنه تطوير الاقتصاد ككل.

التكتل المغاربي الذي يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، يتعرض لهدر كبير لفرص التنمية، ويقدر الخبراء خسائر اقتصاديات البلدان المغاربية بسبب عدم اندماجها بما بين 3% إلى 5% من الناتج الداخلي الخام للبلدان الخمسة، أي ما يناهز عشرة مليارات دولار سنويا، بحسب تقارير للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا[2].

[1] متحصل عليه من الموقع الاكتروني الجزيرة نت https: wwwaljazeeranet بتاريخ 15 أفريل 2024 , 12:30

[2] متحصل عليه من الموقع الاكتروني الجزيرة نت https: wwwaljazeeranet بتاريخ 15 أفريل 2024 , 12:30

كان البنك الدولي قد قدر في وقت سابق أن مجرد فتح الحدود بين المغرب والجزائر مثلا سيُكسب سنويا كل بلد على حدة نقطتين في نسبة نمو ناتجه الداخلي الخام، مع ما يعنيه ذلك من خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة وتشجيع التجارة البينية.

يقول الخبير الاقتصادي عبد النبي أبو العرب "للأسف الذي يدفع ثمن القطيعة هي الشعوب".

ويضيف في حديث للجزيرة نت، أن المنطقة اليوم تشهد هدرا للإمكانات وضياعا للفرص، خصوصا في وضعية احتقان اجتماعي[1].

إن وقف العمل بالاتحاد المغاربي ومشروع السوق المشتركة والوحدة الجمركية كانت له مضاعفات اقتصادية واجتماعية، قبل أن تكون سياسية. فقد ضيعت المنطقة على نفسها فرصة الاندماج والتكامل الاقتصادي كقوة إقليمية في جنوب البحر الأبيض المتوسط، زمن عولمة الاقتصاد. وتقدر الخسائر بنحو 3 % سنويا من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل عشرات مليارات الدولارات من التدفقات الاستثمارية[2].

إن هذه المعطيات التي نسردها نريد من خلالها أن نؤكد على أن عدم استثمار امكانيات بلدان المغرب العربي ترجع أساسا إلى حالة الاحتقان و التوتر والتشنج منذ اكثر من ستين سنة بين الجزائر والمغرب والتي أوصلت حالة الاقتصاد المغاربي إلى هذه الحالة من الضعف في معدلات التنمية على جميع الاصعدة صحيح هناك عوامل أخرى مشتركة لكن جميع الخبراء والمحللين السياسين يؤكدون على ضرورة التقارب الجزائري المغربي بحل المشاكل السياسية العالقة بينهم لإنجاح المشروع المغاربي أصبحت ضرورة تقتضيها الظروف العالمية والمحلية لهذه البلدان وفي حالة استمرار وضع العلاقات يبقى هذا المشروع مجرد حلم .

[1] الموقع نفسه .

[2] الموقع الاكتروني الجزيرة نت https: wwwaljazeeranet بتاريخ 15 أفريل 2024 , 13:25.

المبحث الثاني: التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني

المطلب الأول: أسباب وأبعاد التطبيع

تعود العلاقات الاسرائيلية المغربية إلى مطلع الستينات حين اقام المغرب علاقات تعأون وثيقة مع اسرائيل ، وتم تكريس هذا التطبيع الدبلوماسي إثر توقيع وزير الخارجية عام 1994م على إتفاق لإقامة علاقات دبلوماسية وإفتتاح مكتبين تمثيليين في الرباط وتل أبيب وفتح هذا الإتفاق لقاءات دورية بين المسؤولين وإقامة تبادل سياحي و تجاري متزايد خلال الفترة الأخيرة [1] وهكذا بدأ اللوبي الصهيوني يرسي دعائمه بالمغرب بفضل تمويل المشاريع لليهود المغاربة وتأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة باليهود في المغرب . حيث كان اليهود المغاربة مندمجين حضارياً في المحيط الثقافي العربي الإسلامي ، وقدمت الحكومة المغربية منذ عقود طويلة كل أشكال الدعم والمساندة لليهود من أجل الإندماج في المجتمع المغربي ،كذلك نفس الشيء بالنسبة لليهود المغاربة في إسرائيل حيث إقتحمو الساحة السياسية وشكلو أحزابا وتقلدوا أعلى المناصب في إسرائيل[2].

إن الرأي الأصوب والأقرب لتحليل ارتماء المغرب في احضان الكيان الصهيوني من خلال التطبيع معه رسميا من خلال الإتفاقية الأخيرة "10ديسمبر 2020م " لقد اعتبرت المغرب عملية التطبيع هذه انتصارا ساحقا على الجزائر ودعم لوحدته الترابية, وبرر الخطاب الرسمي المغربي هدا التطبيع أنه يخدم المسالة الفلسطينية,ويحمي حقوق الفلسطينيين .

إن خطوة التطبيع من المغرماهي إلا لفرض سياسة الأمر الواقع فبعد الفشل الديبلوماسي في صراعه مع الجزائر حول مغربية الصحراء قبل المس اومة الامريكية الفاضحة التي سيفهمها حتى البعيد عن ممارسة السياسة حين

[1] مصطفى الخلفي: يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي 2004/12/22الجزيرة https: wwwaljazeeranet

[2] يوسف العاصي الطويل: العلاقات المغربية الاسرائيلية دراسة في جامعة الازهر, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، غزة 2007،ص5 .

اعترف الرئيس الامريكي السابق ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية وهو تغير الموقف الامريكي مائة وثمانون درجة حيال القضية الصحر اوية وبالتالي القضاء على جهود الدبلوماسية التي تقوم بها هيئة الامم المتحدة منذ سنوات . لم يكن تغير الموقف الامريكي الوحيد من قضية الصحراء الغربية بل يمكن تسجيل تغير الموقف الاسباني ايضا في نفس السياق والذي خلف تـوتر سياسي كبير بين الجزائر واسبانيا وجر إلى توقيف ضخأنبوب الغاز الذي يمول اسبانيا من الغاز .

وعليه يمكن القول أن هذه المساومة في تغير الموقف الامريكي والاسباني مقابل التطبيع المغربي مع اسرائيل هي في الحقيقة استقواء المغرب بالكيان الصهيوني والامريكي على حساب الجارة الجزائر [1].

ويتضح ذلك من خلال اتفاقيات التطبيع والتي إن حملت في مضمونها تع اون اقتصادي وتجاري لكن الشق الأهم والاعمق فيها هو الجانب العسكري والامني والتنسيق المعلوماتي واالتع اون الاستخباراتي ويظهر ذلك من خلال حجم الاتفاقيات التي وقعتها اسرائيل مع المغرب وعلى وجه الخصوص اتفاقية التع اون والتنسيق و الشراكة العسكرية و الأمنية التي وقعها المغرب مع الكيان الصهيوني في نوفمبر 2021م جاءت في هدا الجو المتوتر بين المغرب و الجزائر, بل أبعد من دلك, فان هذه الاتفاقية تمكن إسرائيل من إنشاء القواعد العسكرية مع كل الحدود مع الجزائر,ونشر أنظمة دفاع جوي, وطائرات بدون طيار إضافة إلى التع اون في التخطيط العملياتي والبحث والتطوير فضلاً عن خلق قنوات رسمية بين الأجهزة الإستخباراتية والأمنية للبلدين وتأطير التع اون الصناعي والتقني بين الجانبين بأطر رسمية ، كما يمكن للمملكة المغربية من الإستعانة من القدرات العسكرية الكبيرة لإسرائيل في مجال صناعة الطائرات المسيرة " الدرونز " [2] لتعزيز سلاح الجو المغربي بهدف صناعة الريادة الجوية في المنطقة المغاربية كل هذه الأهداف المغربية المنشودة من أجل بسط النفوذ على المنطقة المغاربية وبالتالي تمكين إسرائيل من

[1] يوسف العاصي الطويل:نفس المرجع ، ص6

[2] عبد الوهابتدمري التطبيع بين الفشل الاستراتيجي وهواجس النظام السياسي المغربي(رأي اليوم) https;//www Raia lyoum,com/

تعزيز أمنها وبسط نفوذها وكسب حلفاء جدد وتقوية مكانتهم لديهم في المنطقةوالتي نقلت عملية التطبيع من مجرد إعتراف دبلوماسي متبادل إلى حالة من التنسيق المتقدم بل إن المغرب ومباشرة بعد الإعتراف المشروط لأمريكا بسيادة المغرب على منطقة الصحراء الغربية، قام بتسريع العملية ودفع بها إلى مستويات متقدمة فتح من خلالها المجال للكيان الإسرائيلي للتواجد عسكرياً وإستخباراتياً مع كل الدعم والتع اون الأمني والتنسيق المعلوماتيوتظهر حجم الإتفاقيات التى وقعتها إسرائيل والمغرب منذ إتفاق ديسمبر 2020 حرص الطرفين على ترسيخ التع اون بينهما في مختلف المجالات،ففي أعقاب زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي إلى المغرب في 2021 تم إستبدال مكاتب الإتصال الدبلوماسي بينهما بسفارتين وإطلاق خط جوي مباشر بين الدار البيضاء بالمغرب وتل أبيب, حيث بلغ عدد الزوار الإسرائيلين في المغرب نحو 70 الف خلال 2020م[1].

من خلال التطبيع المغربي الإسرائيلي يكون النظام السياسي المغربي قد فضل الحماية الأمنية على المصالح الإقتصادية للدولة المغربية ومن هذا المنطلق يمكن تفسير السلوك المغربي الأخير كونه يسعى للحفاظ على أمنه في المنطقة خصوصاً مع مجريات الأحداث والصراع الدائم مع الجزائر في موضوع الصحراء الغربية ، وأن الإتفاق المغربي الإسرائيلي يمكن المغرب من إقتناء أحدث المعدات الأمنية الإسرائلية المتطورة عالية التكنولوجيا بطريقة سهلة ، إضافة إلى التعاون في التخطيط العملياتي والبحث والتطوير فضلاً عن خلق قنوات رسمية بين الأجهزة الإستخباراتية والأمنية للبلدين وتأطير التعاون الصناعي والتقني بين الجانبين بأطر رسمية، كما يمكن للمملكة المغربية من الإستعادة من القدرات العسكرية الكبيرة لإسرائيل في مجال صناعة الطائرات المسيرة " الدرونز " لتعزيز سلاح الجو المغربي بهدف صناعة الريادة الجوية في المنطقة المغاربية [2].

[1] عبد الوهاب تدمري، نفس الموقع.

[2] زينب مصطفى " تقارب إسرائيلي مغربي متزايد .... دلالات وتداعيات", مصر 360, 29 – 11- 2021.

إن التقارب المغربي الإسرائيلي لم يكن هدفه أمنيا فحسب بل كانت له ابعاد سياسية من خلال السعيلتقوية المغرب الحليف الأمثل لإسرائيل وأمريكا وبالتالي محاصرة الجزائر وخضوعها للإملاءات الأمريكية والإسرائلية وتحقيق الأهداف المرسومة بدقة من أجل البقاء في منطقة المغرب العربي ومواجهة كل التحديات التي من شأنها زعزعة العلاقات المغربية الإسرائلية و الوقوف مع المغرب في قضية الصحراء الغربية وإحراج الجزائر ومنافسة تحالفاتها الإقليمية و الدولية خاصة مع روسيا الإتحادية [1].

ولم تخف الجزائر قلقها من هذا التقارب العسكري المتسارع من خلال تصريح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون"الذي نقلته وسائل اعلام جزائرية وعربية بتاريخ 26 نوفمبر 2021م بأنه يأسف لاتفاق المغرب مع اسرائيل في التعاون الامني والعسكري والذي وقعه "غانس"وزير الدفاع الاسرائيلي خلال زيارته للرباط وأكد رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" أن تهديد الجزائر من المغرب خزي وعار ولم يحدث منذ 1948م وأن هدد الكيان الصهيوني دولة عربية من أرض عربية أخرى.[2]

1 زينب مصطفى:نفس الموقع.

[2] الموقع الاكتروني الجزيرة نت https: wwwaljazeeranet

المطلب الثاني: تأثير التطبيع المغربي مع الكيان الصهيونيعلى الوحدة المغاربية

تعتبر المنطقة المغاربية ميزان قوى حساس لكل التقلبات والتحولات السياسية خصوصا في ظل تدهور متواصل للعلاقات الجزائرية المغربية،فتحرك أوإقدامأي طرف على إقامة تحالفات جديدة سيكون لها بالغ الأثر على التوازن الإقليمي القائم وكذا على إدارة العديد من القضايا المصيرية في منطقة المغرب العربي وأخص بالذكر قضية الصحراء الغربية.[1]

حيث تمثل خطوة التطبيع المغربية منعرج آخر في مسار النزاع القائم في الصحراء الغربية ،فالتدخل الأمريكي والصهيوني في المنطقة يربك المشهد السياسي لدول المغرب العربي ومح اولة حصر الجزائر في ز اوية لا تمكنها من الدفاع على الشعب الصحراوي وإجراء استفتاء تقرير المصير كل هذا يؤدي إلى المزيد من التوتر والتأزم في العلاقات الجزائرية المغربية حيث اعتبرت الجزائر هذا التطبيع تهديداللأمن القومي في الجزائر بالإضافة إلىأن هذه العلاقات مع الكيان الصهيوني تنسف كل محاولة للتقرب بين دول المغرب العربيويعقد المشروع التكاملي المغاربي خاصة إذا علمنا مواقف الدول المغاربية الأخرة الرافضة لهذا التطبيع والمتخوفة منه خاصة الموقف التونسي حيث أدان الرئيس السابق المنصف المرزوقي الخطوة المغربية بقوله: أدين بوضوح تطبيع النظام المغربي مع إسرائيل.[2]

إن تمكين المغرب لبسط نفوذه على المنطقة المغاربية هو في الحقيقة تمكين للكيان الصهيوني من تعزيز وبسط نفوذه وكسب حلفاء جدد وتقوية مكانته في المنطقة وان التغيرات التي تحدث في المنطقة المغاربية تدخل في دائرة اهتمام الكيان الصهيوني وهذا ما نستنتجه من تصريح وزير الخارجية الإسرائيلي "يائيرلبيد"خلال زيارته للمغرب في

[1] أم الخير عيشون :التطبيع الاسرائيلي المغربيوتداعياته على مسألة التكامل المغاربي، مجلة السياسة العالمية، جامعة أكلي محندأولحاج البويرة، الجزائر المجلد7، العدد3 السنة 2023، ص ص 104. 105

[2] المرجع نفسه،ص 106

12أوت 2021م والتي عبر فيها عن قلق بلاده من التقارب بين الجزائر وإيران ورفض الجزائر قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي كمراقب،فهذا الاهتمام والقلق ينم عن أهداف الكيان الصهيوني المستقبلية في المنطقة .[1]

إنأهدافإسرائيل من خلال هذا التطبيع يقوم على وأد أية مح اولة عربية لإقامة وحدة تحت أي شكل من الأشكال السياسية والاقتصادية والعسكرية وإفشالأي مشاريع نهضوية بهدف إبقاء الدول العربية تابعة سياسيا واقتصاديا للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل ، وجعل المغرب العربي سوقا واسعة لاستهلاك منتجات البلدين وفي نفس الوقت استنزاف ثروات المنطقة الطبيعية والبشرية [2] .

على غرار دعم إسرائيل لكل الصراعات الداخلية المسلحة كانفصال جنوب السودان ودعم إثيوبيا في قضية نهر النيل ضد مصر والسودان فإسرائيل تسعى إلىأن تعزز مكانتها في شمال إفريقيا ومنطقة البحر المتوسط .

بالإضافةإلىأن التقارب المغربي الصهيوني يجعل هذا الأخير قوة نوويةفي المنطقة تكريسا لمبدأ تحطيم أي محاولة لدولة عربية تحاول أن تنافس إسرائيل في المنطقة عسكريا كما حدث مع تحطيم القدرات العراقية العسكرية منذ 1990م بل منذ ثمانينات القرن الماضي عند مهاجمة المفاعل النووي العراقي ، ويتواصل الآن نفس السيناريو في صراع حاد مع إيران وبرنامجها النووي كما أن التقارب الإيراني الجزائري سبب قلقا لإسرائيل لذلك تسعى هذه الأخيرة لبناء تحالف لمجابهة المد الإيراني وإحراج الجزائر ومنافسة تحالفاتها الإقليمية و الدولية خاصة معا روسيا الإتحادية[3] .

إن الاتفاقيات العسكرية بين الكيان الصهيوني والمغرب لها دلالاتها فهي لا شك أنها تهدف إلى إحداث اختلال توازن عسكري لصالح المغرب وجر المنطقة إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الجارتين ويمكن أن تتوسع وتنخرط فيها

[1] حسين بالخيرات:الفعالية الدبلوماسية ،نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،المجلد 4،العدد4،ديسمبر 2019،ص200

[2] عبد الوهابتدمري:الموقع السابق.

[3] زينب مصطفى:الموقع السابق.

أطراف دولية أخرى والشيء الذي يدعنا لعزي هذه القراءة محاولة جر الجزائر واستفزازهامن خلال ظاهرة الحرائق التي شهدتها الجزائر في أوت 2021م وتورط المغرب في دعمه للحركات الانفصالية الإرهابية " الماك "ورشاد وعليه فان الجزائر ارتأت قطع علاقاتها الديبلوماسية مع المغرب في 24أوت 2021م[1] بناءا عن قرار في اجتماع المجلس الأعلىللأمن الذي عد د حقائق دفعت بالجزائر إلىإعلان قرار قطع العلاقات والتي فصل فيها نص البيان الرسمي لوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج والذي أشارإلىانه"ثبت تاريخيا وبكل موضوعية أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما على القيام بأعمال عدائية ودنيئة ضد الجزائر"[2].*

[1] عيشون أم الخير: المرجع السابق، ص107

[2] .مريم لوكال: تدعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 24 أوت 2021 في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي, مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تزي وزو, المجلد 17 العدد1 , 2022, ص 978

*أنظر الملحق رقم 08

ملخص الفصل الثالث:

في هذا الفصل كان الحديث حول انعكاسات العلاقات الجزائرية المغربية على الوحدة المغاربية، فما من شك أن التوتر الذي شهدته هذه العلاقات طيلة الفترة المدروسة كان من أبرز انعكاساته فشل مشروع الاتحاد المغاربي، ذلك أن الجزائر والمملكة المغربية يشكلان حجر الأساس لهذا المشروع، فتباعدهما أحدث انقساما سياسيا داخل دول الاتحاد، وأفشل مشروع التكامل الاقتصادي رغم توفر الإمكانيات، وفوت على المنطقة فرصة تحقيق التنمية لهذه البلدان وفرض نفسها عالميا أمام التكتلات الاقتصادية الأخرى.

والأخطر من ذلك أن توتر العلاقات بين البلدين جلب أكبر عدو للمنطقة وهو الكيان الصهيوني، من خلال إقدام المملكة المغربية على التطبيع مع الكيان الصهيوني في ديسمبر 2021م ، فهذه الخطوة جاءت بعد خسارة المغرب لمعركتها الديبلوماسية مع الجزائر في قضية الصحراء الغربية، فقد احتمت بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال المساومة التي وقعت والمتضمنة تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني مقابل اعتراف الولايات المتحدة الامريكية بمغربية الصحراء، وهذا يعتبر تغير واضح وفاضح لمبادئ السياسة الأمريكية في سبيل خدمة أهداف الكيان الصهيوني وكذا الضغط على الجارة الجزائر بخصوص موقفها من قضية الصحراء الغربية، وتعتبر هذه الخطوة أكبر خطر على المنطقة ، والتي أدت بالجزائر لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في أوت 2021.

الخاتمة

الخاتمة:

يتبين لنا بعد هذا العرض حول العلاقات الجزائرية المغربية وإنعكاساتها على الوحدة المغاربية في فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية التطبيع المغربي مع إسرائيل وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أنها اتسمت في معظمها بالتوتر والتأزم، نتيجة لعدة عوامل أهمها اختلاف الرؤى حول المشاكل والقضايا المطروحة وصعوبة إيجاد نقاط تقاطع فيها تجمع بين البلدين، ويمكننا في الاخير أن نخلص إلى عدة نتائج يمكن إبرازها فيما يلي :

- إن طبيعة الخلاف الجزائري المغربي معقد يمس قضايا حساسة للبلدين ترتبط بسيادتها على أراضيها أو بأمنها القومي أو بمبادىء ثورتها أو سياستها الخارجية، فالتراجع فيها خارج حسابات البلدين، ويستنزف منهما الكثير لإنها تحتاج إلى طول نفس.

- تتحمل النخب الحاكمة على مستوى البلدين مسسؤولياتها أمام الشعوب وأمام التاريخ شئنا أم أبينا، فهي جزء من عقدة المشاكل المطروحة على مستوى العلاقات بين البلدين، فالنزعة القطرية عند هذه النخب تغلب على الطرح الوحدوي.

- إن قضية الصحراء الغربية أصبحت عقيدة متوارثة عند نظامي البلدين، فالتراجع فيها أمر مستبعد جدا على الأقل في المستقبل القريب، ونتفق على أن هذه القضية هي نقطة الإلتقاء أو التنافر في العلاقات بين البلدين.

- إن نجاح مشروع الاتحاد المغاربي يتوقف على التقارب الجزائري المغربي، نظرا لما يمتلكه البلدان من امكانات ووزن اقتصادي وطاقة بشرية تؤهلهما للعب دور القيادة والتأثير، إذ يعتبران حجر الأساس لهذا المشروع.

- إن التنافر السياسي في العلاقات بين الجزائر والمغرب فوت على المنطقة فرص الإندماج في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة الاقتصادية وكذا فرصة التكامل الاقتصادي بين البلدان المغاربية التي تنعكس بالايجاب على معدلات التنمية في بلدإن المغرب العربي والرفاهية لشعوبها.

- جلب توتر العلاقات بين البلدين أكبر خطر على المنطقة وهو الكيان الصهيوني، الذي استقوت به المغرب على الجزائر، هذه الخطوة المغربية عقدت المشهد ولا تجلب الخير لأي طرف،كما دقت آخر مسمار في نعش العلاقات الجزائرية المغربية في ظل استمرار هذا المشهد.

يعتبر موضوع الدراسة هذا من المواضيع المفتوحة والتي لم تنتهي قصتها بعد فالأحداث القادمة هي التي تتحكم في تطورات العلاقات بين البلدين مستقبلا، فنكاد نجزم أن طبيعة العلاقات لا تخرج من السيناريوهات الآتية:

الأول: استمرار هذا المشهد المتوتر لفترة طويلة خاصة في ظل دخول الكيان الصهيوني كرقم لا يمكن هضمه في معادلة السلام في المنطقة خاصة بالنسبة للجزائر.

ثانيا: الصدام المسلح بين البلدين وعواقبه وخيمة على المنطقة في ظل الاستعداد العسكري لكل الأطراف واستمرار مظاهر الحرب الباردة بينهما.

ثالثا : إيجاد حل للمشاكل العالقة وتسويتها من أجل تحقيق الوحدة المغاربية وهذا لا يتأتى إلا بالأخذ بالعديد من التوصيات منها:

- العمل على تناسي الأحقاد و النزاعات وتجاوزها وحل المشاكل بطرق سلمية مصداقا لقول الله تعالى في كتابه الحكيم بعد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾

﴿ سورة آل عمران الآية 103 ﴾ -

وعملا بسنة النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " فجعل المسلمين شيئًا واحدًا وجسدًا واحدًا

وبناءً واحدًا فوجب عليهم أن يتراحموا وأن يتعاطفوا وأن يتناصحوا وأن يتواصوا بالحق وأن يعطف بعضهم على بعض.

وبذلك فتح صفحة جديدة يرسم فيها مشروع مخطط وحدوي مغاربي، كما صنعها العالم الأوربي .

- دعوة النخب السياسية الحاكمة صاحبة القرار السياسي المصيري إلى:

أولا: أن تعي جيدا أنها تهدر في طاقة وإمكانيات كبيرة ومضاعفة في سبيل تحقيق التنمية الوطنية، وتفوت على شعوبها وبأقل مجهود فرص الرفاهية والإزدهار في ظل الوحدة المغاربية بسبب التعنت والتعصب للرأي والتفرقة البغيضة والايديولوجيات المقيته للإنتصار لمبادىء سياسية أصبحت كأنها عقيدة دينية، فقضية الصحراء الغربية التي نتفق جميعا كما سبق ذكره أنها نقطة الخلاف الجوهري في علاقات البلدين وسبب التنافر بينهما،كان من الحكمة تنازل أحد الأطراف، فالمغرب الذي فرط في جزء من صحرائه في إتفاق 1973 مع موريتانيا واسبانيا كان من المفروض أيضا أن يوظف هذا الحل في المرحلة الراهنة لأجل وحدة مغاربية ترجع عليه وعلى المنطقة بالمنفعة على جميع الأصعدة.

ثانيا:الحذر كل الحذر السقوط في الفخ الذي ترسمه الصهيونية والامبريالية الأمريكية، باتخاذ قرارات مصيرية وجر المنطقة إلى مالايحمد عقباه.

- الدعوة لكل جزائري ومغربي من خلال المنبر الذي يشغله مهما يكون تأثيره إلى التهدئة والابتعاد عن التعصب وإثارة الفتن لتهيئة الأجواء للتقارب والتصالح.

الملاحق

الملحق رقم " 01 "

خريطة توضح الحدود بين فرنسا والمغرب الأقصى حسب معاهدة لاله مغنية1845م[1]

[1] متحصل عليه من الموقع الالكتروني mat9ichebe-ladi.blogspot.com بتاريخ 26- 05- 2024 على الساعة 10:00

الملحق رقم "2 "

خريطة توضح مشروع المغرب الكبير حسب مخطط علال الفاسي 1955[1]

[2] متحصل عليه من الموقع الاكتروني www.Wikipedia.org على الساعة 11:00 بتاريخ 26- 05-2024

الملحق رقم " 03"

خريطة توضح تو أتجاه العمليات العسكرية في حرب الرمال 1963 [1]

الحرب الجزائرية ـ المغربية
سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٦٣

[1] متحصل عليه من الموقع الاكتروني https://dimapress.blogspot.com على الساعة 12:00 بتاريخ 26- 05-2024

الملحق " 04 "

خريطة توضح حدود الصحراء الغربية[1]

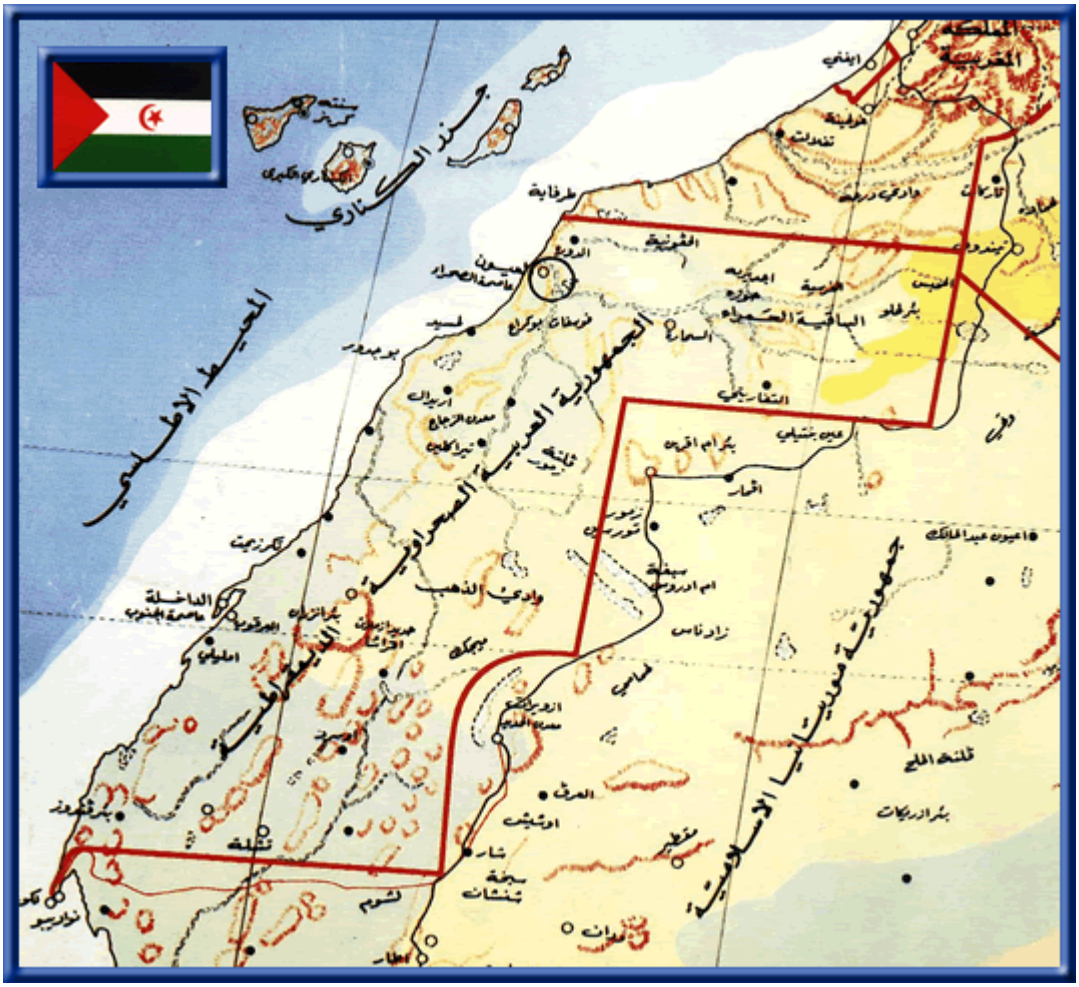

[1] متحصل عليه من الموقع الالكتروني https://mapnr.blogspot.com/ على الساعة 13:00 بتاريخ 26- 05-2024

الملحق رقم "05 "

خريطة اقتصادية لاتحاد المغرب العربي[1]

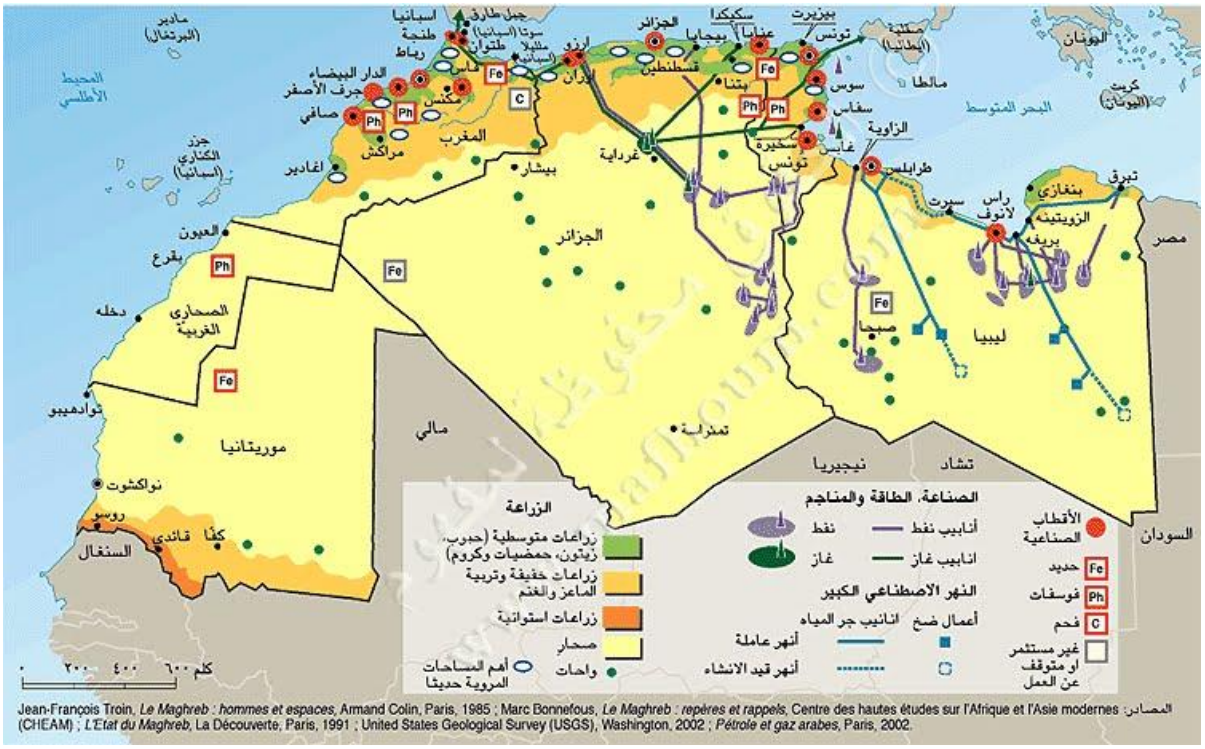

المصادر: Jean-François Troin, *Le Maghreb : hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 1985 ; Marc Bonnefous, *Le Maghreb : repères et rappels*, Centre des hautes études sur l'Afrique et l'Asie modernes (CHEAM) ; *L'Etat du Maghreb*, La Découverte, Paris, 1991 ; United States Geological Survey (USGS), Washington, 2002 ; *Pétrole et gaz arabes*, Paris, 2002.

[1] متحصل عليه من الموقع الاكتروني mostajad.com على الساعة 14:00 بتاريخ 26- 05-2024

الملحق رقم" 6 "

نص معاهدة الاتحاد المغاربي[1]

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:-:

تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيمام بينها

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية-:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمى إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ

[1] المرجع :محمد علي داهش : الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2004 ، ص292.

هذه الأهداف خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز فيه.

تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك

المادة السادسة

لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشئون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة

يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الثانية عشرة

يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة

تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها مجلس الرئاسة.

تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.

يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة

كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرية تراب أي منها أو نظامها الأساسي.

كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة

للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقيات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة

للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة

يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من احدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المعمول يعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1398 و.ر 1409 هـ

الموافق 17 النوار / فبراير 1989 م.

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى معمر القذافي

عن المملكة المغربية الحسن الثاني

عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي الطايع

الملحق رقم" 07"

القيمة المالية للإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغربي بين عامين 2020/2010 بالمليار دولار [1]

القيمة المالية للإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار أميركي على أساس ثابت (2019)

	الجزائر	المغرب
2020	9.7	4.8
2019	10.3	3.7
2018	9.5	3.6
2017	9.9	3.6
2016	10.5	3.5
2015	10.4	3.4
2014	10.02	3.7
2013	8.7	3.8
2012	8.05	3.3
2011	7.6	3.1
2010	5.3	3.09

من إعداد الباحث، بناء على أرقام معهد ستوكهولم للسلام للفترة ما بين (1988-2020)(4)

وتيرة الإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار أميركي على أساس ثابت (2019)

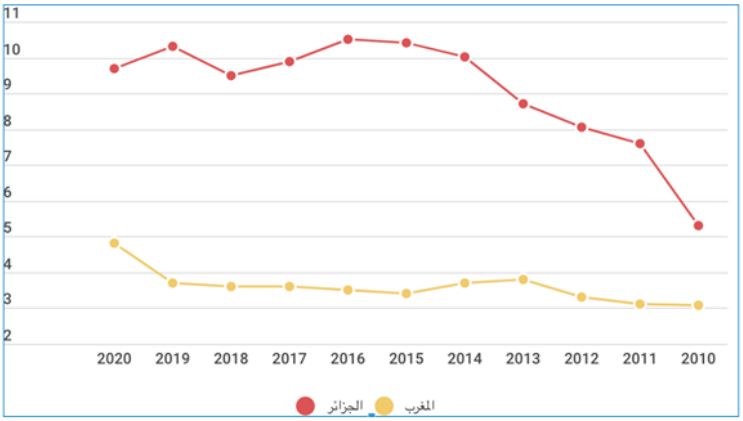

من إعداد الباحث، بناء على أرقام معهد ستوكهولم للسلام للفترة ما بين (1988-2020)(3)

[1] متحصل عليه من الموقع الالكتروني مركز الجزيرة للدراسات(aljazeera.net)

الملحق رقم " 08 "

بيان الخارجية الجزائرية بخصوص قطع العلاقات مع المملكة المغربية يوم 21 أوت 2021 [1]

إليكم النص الكامل لتصريح الوزير:

تبعا لإعلان المجلس الأعلى للأمن عن قراره بشأن العلاقات الجزائرية-المغربية، اسمحولي أن أتلو على مسامعكم البيان الرسمي التالي، باسم السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، وباسم الحكومة الجزائرية:

1- لقد ثبت تاريخيا، وبكل موضوعية، أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن القيام بأعمال غير ودية وأعمال عدائية ودنيئة ضد بلدنا وذلك منذ استقلال الجزائر. هذا العداء الموثق بطبيعته الممنهجة والمبيتة، تعود بداياته إلى الحرب العدوانية المفتوحة عام 1963 التي شنتها القوات المسلحة الملكية المغربية ضد الجزائر حديثة الاستقلال. هذه الحرب التي عرفت استعمال المغرب لأسلحة ومعدات عسكرية ثقيلة وفتاكة خلفت ما لا يقل عن 850 شهيدا جزائريا ضحوا بحياتهم من أجل الحفاظ على السلامة الترابية لوطنهم الذي ساهموا قبل ذلك في تحريره.

2- على الرغم من الجراح الكبيرة التي خلفتها هذه المواجهة المسلحة، فقد عملت الجزائر جاهدة على إقامة علاقات عادية مع الجار المغربي. من هذا المنطلق، جاءت معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون وكذا اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، الموقعتين في إفران عام 1969 والرباط عام 1972 لتكريس مبدأ حرمة الحدود الموروثة غداة الاستقلال.

[1] متحصل عليه من الموقع الالكتروني https://www.aps.dz/ar/algerie/ بتاريخ 27 05 2024 على الساعة12:00 .

3- في عام 1976، قرر المغرب بشكل فجائي قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر التي قامت حينها، إلى جانب عدد من الدول الشقيقة الأخرى، باتخاذ القرار السيادي بالاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وبعد اثني عشر عاما من قطع العلاقات الدبلوماسية، قرر البلدان سنة 1988 تطبيع العلاقات الثنائية وإدراجها ضمن منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار "المصير المشترك للشعبين الجزائري والمغربي" وضرورة تعزيز التعاون المثمر بين البلدين. جاء هذا التطبيع بعد الجهود الحميدة والجديرة بالتقدير التي بذلها رؤساء عدد من البلدان الشقيقة والصديقة نذكر من بينهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز الذي مكن التزامه الشخصي بالوساطة الفعالة من خلق مناخ سياسي ملائم سمح بتطوير الوضع بطريقة ايجابية.

في هذا الإطار، يجدر التذكير أن البيان المشترك الجزائري-المغربي الصادر في 16 ماي 1988، والذي يمثل الأساس والأرضية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، قد تمت صياغته ضمن أفق طموح ومسؤول، حيث تضمن 4 معايير هامة جعلت من تطبيع العلاقات بين البلدين أمرا ممكناً، وهذه الالتزامات الأربعة المنبثقة عن البيان المشترك الجزائري-المغربي تتلخص فيما يلي:

الرغبة في تعزيز علاقات دائمة قوامها السلم وحسن الجوار والتعاون بين الشعبين الجزائري والمغربي وإعادة التأكيد على الصلاحية الكاملة للمعاهدات والاتفاقات المبرمة بين البلدين، المساهمة الفعالة في تسريع بناء المغرب العربي الكبير، المساهمة في تعزيز الصف العربي حول القضية الفلسطينية المقدسة، بما يكرس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في إقامة دولته وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف دعم -اقتبس من البيان المشترك- "حل عادل ونهائي لنزاع الصحراء الغربية عبر تنظيم استفتاء حر ونزيه يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره في كنف مصداقية تامة وبدون أي إكراهات ".

4- انطلاقا من مبادئها المعروفة، ترفض الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية مهما كانت الظروف، وقد أظهرت مواقف الجزائر الموثقة تاريخياً هذا الموقف المبدئي بوضوح، خصوصا خلال أزمات سياسية

وأمنية خطيرة هددت استقرار وأمن المملكة المغربية. من جانبها، تشن أجهزة الأمن والدعاية المغربية حربا إعلامية دنيئة وواسعة النطاق ضد الجزائر وشعبها وقادتها، دون تردد في نسج سيناريوهات خيالية وخلق إشاعات ونشر معلومات مغرضة. والأخطر من ذلك قيام أحد المفوضين للمملكة بانحراف خطير جدا وغير مسؤول من خلال التطرق إلى ما سماه "حق تقرير المصير لشعب القبائل الشجاع". في مواجهة هذا الاستفزاز الذي بلغ ذروته، أبانت الجزائر عن ضبط النفس من خلال المطالبة علنًا بتوضيح من سلطة مغربية مختصة ومؤهلة. إلا أن صمت الجانب المغربي في هذا الصدد، والذي يستمر منذ 16 جويلية الفارط، يعكس بوضوح الدعم السياسي من أعلى سلطة مغربية لهذا الفعل.

5- إنه من الواضح، اليوم، أن المملكة المغربية قد تخلت بصفة خطيرة وممنهجة، بشكل كلي أو جزئي، عن الالتزامات الأساسية التي تشكل القاعدة الأساسية والأرضية المرجعية التي تقوم عليهما عملية تطبيع العلاقات بين البلدين. لقد جعلت المملكة المغربية من ترابها الوطني قاعدة خلفية ورأس حربة لتخطيط وتنظيم ودعم سلسلة من الاعتداءات الخطيرة والممنهجة ضد الجزائر. آخر هذه الأعمال العدائية تمثل في الاتهامات الباطلة والتهديدات الضمنية التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي خلال زيارته الرسمية للمغرب، بحضور نظيره المغربي، الذي من الواضح أنه كان المحرض الرئيسي لمثل هذه التصريحات غير المبررة. وهنا تجب الاشارة إلى أنه منذ عام 1948 لم يُسمع أي عضو في "حكومة إسرائيلية" يصدر أحكامًا أو يوجه شخصيا رسائل عدوانية من أراضي دولة عربية ضد دولة عربية أخرى مجاورة، وهذا الأمر يتعارض مع كل الأعراف والاتفاقات الجزائرية-المغربية. تدل هذه الظاهرة على العداء الشديد والاندفاع المتهور دون أدنى قيد أو حدود.

وعلى صعيد الأمن الإقليمي، فإن قيام السلطات المغربية بمنح موطئ قدم لقوة عسكرية أجنبية في المنطقة المغاربية وتحريض ممثلها على الإدلاء بتصريحات كاذبة وكيدية ضد دولة جارة، يشكل عملا خطيرا وغير مسؤول ينتهك

أحكام المادة 5 من معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بين الجزائر والمغرب، فضلا عن كونه يتنافى تماما مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب البيان المشترك السالف الذكر.

6- تشمل هذه الأعمال العدائية أيضا التعاون البارز والموثق للمملكة المغربية مع المنظمتين الإرهابيتين المدعوتين "ماك" و"رشاد" اللتين ثبت ضلوعهما في الجرائم الشنيعة المرتبطة بالحرائق المهولة التي شهدتها عديد ولايات الجمهورية مؤخرا، إلى جانب عملية التعذيب والقتل الهمجي الذي راح ضحيته المواطن جمال بن اسماعين (تغمده الله بواسع رحمته). ومن جانبها، فإن الفضيحة، التي لا تقل خطورة عن سابقتها، والمتعلقة ببرنامج "بيغاسوس" قد كشفت، بما لا يدع مجالا للشك، عمليات التجسس الكثيفة التي تعرض لها مواطنون ومسؤولون جزائريون من قبل الأجهزة الاستخباراتية المغربية مستعملة في ذلك هذه التكنولوجيا الإسرائيلية.

في الواقع، فإن القائمة طويلة، وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القرار أحادي الجانب بفرض تأشيرة الدخول وبطريقة تعسفية وغير مبررة على الجزائريين (بما في ذلك الرعايا الأجانب من أصل جزائري) في أعقاب العملية الإرهابية التي شهدتها مدينة مراكش عام 1994 والتي اتضح لاحقا أنها من فعل شبكة إرهابية مغربية وأجنبية لا علاقة لها مطلاقا بالجزائر. يضاف إليها انتهاك حرمة مقر القنصلية العامة للجزائر بالدار البيضاء يوم الفاتح من نوفمبر 2013. هذا الفعل الشنيع والتعدي الفاضح على رموز وقيم الشعب الجزائري ودولته، الذي لم يقدم الطرف المغربي بشأنه لا تفسير ولا اعتذار، بل إن مرتكبه، وهو ناشط ضمن ما يسمى بحركة "الشباب الملكي"، استفاد من حكم بالسجن لمدة شهرين مع وقف النفاذ ازاء جريمة انتهاك حرمة مؤسسة سيادية تتمتع بالحماية الدولية تم تكييفها من طرف القضاء المغربي زورا على أنها مجرد "انتهاك لملكية خاصة".

7- وبخصوص الالتزام بتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، فقد تخلت المملكة المغربية عن التعهد الرسمي الذي التزم به الملك الحسن الثاني والمدون في وثائق رسمية لمنظمتي الوحدة الافريقية والأمم المتحدة، بينما يعيش القادة الحاليون للملكة على وقع وهم فرض إملاءاتهم على المجتمع الدولي فيما يتعلق بأطروحة "الحكم

الذاتي" المزعومة. وبعد أن أجهضت، بشكل ممنهج وعن سوء نية، كل الجهود الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة، حطمت المملكة المغربية كل مجال للثقة في تعهدها وتوقيعها، في الوقت الذي يتظاهر فيه حكام وممثلو المملكة بدعم جهود المنظمة الأممية التي تظل، في إطار مسؤولياتها، ملتزمة بشكل كامل وحتمي بالبحث عن حل يحظى بقبول الطرفين، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، ويضمن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل حرية.

8- بخصوص الالتزام المتعلق بتسريع البناء الوحدوي المغاربي، وبعد إنشاء اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية جاء تأسيسها امتدادا لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، يتضح بجلاء أن المملكة المغربية هي الدولة العضو الذي صادق على أقل عدد من الاتفاقيات مع استثناء مقصود للاتفاقيات المهيكلة للفضاء المغاربي. ولعل خير دليل على هذا التوجه، القرار المغربي الانفرادي، المؤرخ في 20 ديسمبر 1995، بتجميد أنشطة مؤسسات اتحاد المغرب العربي دافعا بذلك تدريجيا الاتحاد المغاربي نحو الموت البطيء.

9- من الجلي أن المملكة المغربية قوضت بصفة آلية ودائمة القاعدة التوافقية التي ارتكز عليها البلدان لرسم ملامح علاقة أخوية مبنية على حسن النية والثقة المتبادلة وحسن الجوار والتعاون. وبهذا فإن قادة المملكة المغربية يتحملون مسؤولية تعاقب الأزمات، الواحدة تلو الأخرى، التي ما فتئت خطورتها تتزايد، مدخلة بذلك العلاقات الجزائرية-المغربية في نفق مسدود. إن هذا التصرف المغربي يجر لا محالة شعوب المنطقة إلى الخلاف والمواجهة بدل التآخي والتكامل والاندماج والوحدة، كما يرهن، بصفة خطيرة، حاضرها ومستقبلها.

إن هذا الرد الجزائري العلني والرسمي حيال التوجه العدائي المغربي يبرز ضرورة الاحتكام العاجل لمنطق العقل عوض الرهان على الأسوأ الذي يبدو، للأسف الشديد، أنه يشكل مبعث مواقف المملكة المغربية تجاه الجزائر.

في كل الأحوال، ترفض الجزائر أن تخضع لسلوكيات وأفعال مرفوضة تدينها بقوة. وترفض الجزائر كذلك منطق الأمر الواقع والسياسات أحادية الجانب بعواقبها الكارثية على الشعوب المغاربية. كما ترفض الجزائر الابقاء على

وضع غير اعتيادي يجعل المجموعة المغاربية في حالة من التوتر الدائم تتعارض كليا مع المبادئ والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية ولعلاقات الجوار والتعاون.

فلكل هذه الأسباب، وبناء على العوامل والمعطيات السالفة الذكر، فقد قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية ابتداء من اليوم.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الحديث الشريف.

قائمةالمصادروالمراجع:

أولا: المصادر

1/ العربية:

أ/زبيري الطاهر: نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير: مصطفى دالع ، ط1،الشروق للاعلام والنشر،الجزائر، 2011 .

ب/الشامي علي: الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمةللنشر1980

ج/الفاسي علال : كي لا ننسى، مطبعة الرسالة، الرباط 1973.

د/ بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية النزاعات المحلية، القاهرة، دار الطباعةالحديثة 1977.

هـ/ الحمصي محمود :خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ط 1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1980.

و/ صدوق عمر: قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, 1986.

2/باللغة الاجنبية (الفرنسية):

1. Maurise BarBier: le conflit dusahara occidental ;lhrmattan Paris1972

ثانيا: المراجع

1) الكتب بالعربية

1. بركات محمد: مشكلة الحدودالعربية أسبابها النفسية وآثارها السلبية, القاهرة، الأطلس للنشر والانتاج الإعلامي، 2005.

2. بوعشة محمد: الديبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الاثيوبية . الارترية , دار الجيل, بيروت2004.

3. بوقارة حسين :اشكاليات التكامل في المغرب العربي،دار هومة، الجزائر 2010..

4. الحمصي محمود :خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ط 1 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1980.

5. دبش اسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 . 1962، دار هومة 1999.

6. داهش محمد علي : الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2004

7. راضي أشرف: التفاعلات في اطار التجمعات العربية، أزمة المجلس الخليجي والاتحاد المغاربي في التقرير الاستراتيجي العربي 1994، القاهرة, مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام 1995.

8. رضوان محمد: منازعات الحدود في العالم العربي، مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، الدار البضاء افريقيا الشرق 1999.

9. زكي مبارك : أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي رقراق، الرباط 2007.

10. سعد الله عمر: أراء في تقرير المصير السياسي للشعوب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2014.

11. عبد القادر رزيق المخادمي :سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2010.

12. مانع جمال عبد الناصر: إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية, دار العلوم للنشر والتوزيع, عنابة, 2004 .

13. المديني محمد :المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ط 1 بيروت دار لبنان للطباعة والنشر 2004.

14. معراف اسماعيل: الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية، الجزائر, ديوان الطبوعات الجامعية, 1995.

15. معرافغاليةاسماعيل: الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، دار هومة ،الجزائر 2010.

16. مقلاتي عبد الله ولميش صالح: المغرب والثورة التحريريةالجزائرية, ج 1، د ط، سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية، شمس الزيبان 2012.

17. النبراوي فتيحة و نصر مهنا محم د: قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، منشأة المعارف بالاسكندرية، ط1، 1983.

18. نورى مرزه جعفر: المنازعات الاقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1999.

2) المجلات:

1. ابراهيم الدسوقي مراد : البعد العسكري للنزاعات العربية العربية, السياسة الدولية، عدد 111، جانفي1993.
2. بالخيرات حسين: الفعالية الدبلوماسية ،نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية ،مجلة العلوم القانونية والاجتماعية،المجلد 4،العدد4، ديسمبر2019،ص200
3. بالعوشي أ مينة: مساهمة في دراسة النزاعات المسلحة بين البلدان العربية، مجلة الوحدة، السنة الثانية، العدد17، فيفري1986
4. برحاب عكاشه: مفهوم الحدود في الوثائق المغربية منذ احتلال الجزائر إلى 1912، منشورات كلية الآداب المحمدية, 1999.
5. بطرس بطرس غالي وآخرون: ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية, العدد 44, أفريل 1976 .
6. بوقارة حسين : اتحاد المغربالعربيبين الواقع والافاق, المجلة الجزائرية للعلوم السياسية, العدد 2, ج1, 1991.
7. تاج الدين الحسيني محمد :المغرب العربي بين واقع التجزئة وآمال الوحدة، مجلة الوحدة،العدد 53 1989.
8. حروري سهام: الهجرة وسياسة الجوار الاروبي, مجلة المفكر, العدد 5, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر بسكرة.
9. العاصي الطويل يوسف : العلاقات المغربية الاسرائيلية دراسة في جامعة الازهر, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، غزة 2007.

10. عز الرجال عمر:قمة تونس لاتحاد المغرب العربي،مجلة السياسةالدولية،العدد100،القاهرة1990.

11. عيشون أم الخير :التطبيع الاسرائيلي المغربيوتداعياته على مسألة التكامل المغاربي، مجلة السياسة العالمية،جامعة أكلي محندأولحاج البويرة، الجزائر المجلد7، العدد3 السنة 2023

12. لعجال أعجال محمد لمين :معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 09، الجزائر ، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية ديسمبر 2009.

13. لوكال مريم : تدعيات قطع العلاقات الدبلوماسية الجزائرية المغربية في 24 أوت 2021 في ضوء القانون الدولي الدبلوماسي, مجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة تزي وزو, المجلد 17 العدد1 , 2022.

14. مالكي امحمد :ديناميكية الاندماج الجهوي والتعاون الغذائي في اطار اتحاد المغرب العربي 1989 . 1996،مجلة شؤون عربية،العدد 191،القاهرة 1997.

15. مقدم سعيد:الاتحاد المغاربي واقع وتقييم، مجلة ادارة، المجلد 10، العدد2، سنة 2000.

16. هاشم عمر: ميزان القوى في المغرب العربي 1983 .1987 السياسة الدولية، عدد 89(جويلية 1987)

3) الرسائل الجامعية

1. بوزرب رياض : النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963 . 1988، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والعولمة، جامعة منتوري قسنطينة 2008.

2. شيخ الشيوخ زهرة: العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة (1991 . 2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2012 .

3. صايج مصطفى: تطور العلاقات الجزائرية المغربية, دراسة أزمة الحدود وقضية الصحراء الغربية, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم السياسية والاعلام, قسم العلوم السياسية 1995 . 1996.

4. مقلاتي عبد الله : العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية (1954 . 1962)، أطروحة دكتراه قسم التاريخ والآثار جامعة منتوري قسنطينة2008 .

5. وزان فاطمة : العلاقات الجزائرية المغربية وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2017/2016، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،قسم الدراسات الدولية جامعة الجزائر.

4) الجزائد:

1. معروف محمود : المغرب يأسف لرفض الجزائر طلبه فتح الحدود وتطبيع العلاقات, القدس العربي , العدد 5851, 27 مارس 2008.

2. مكاوي عبد الرحمان : الصحراء الشرقية بين المغرب والجزائر, جريدة القدس العربي, العدد 6030, 23شوال 1429 .

5) الندوات:

1. بوبوش محمد : التكامل المغاربي المعوقات والآفاق، ندوة: صعوبات وآفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي، وجدة جامعةمحمد الاول كلية الحوق،16 . 17 أفريل2009.

2. شكري محمد :تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي،المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية ، يومي 7 و 8 نوفمبر 2007 الدوحة.

6) الوثائق الرسمية

1. برنامج الامم المتحدة الالماني،تقرير التنمية البشرية لعام 1993،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت1993.

2. بيان الخارجية الجزائرية 24أوت 2021

3. معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي ،مراكش 17 فيفري 1989م.

7) المواقع الاكترونية:

1. بن عنتر عبد النور، عندما يرتفع الانفاق العربي على التسلح، أنظر على الرابط التالي:.http// www .org.w3/orbites/87400.html

2. تدمري عبد الوهاب ، التطبيع بين الفشل الاستراتيجي وهواجس النظام السياسي المغربي(رأي اليوم)/https;//www Raia lyoum,com

3. التركي ملك ، سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، من المستفيد ،نقلا عن الموقع www.noopressse.com

4. الخلفي مصطفى ا:الازمة بين التوترات الثنائية والدور الخارجي،المصدر:موقع العصر . https: wwwaljazeeranet

5. الخلفي مصطفى: يهود المغرب والتعايش اليهودي العربي الجزيرةhttps: wwwaljazeeranet

6. الشرق الأوسط، انتكاسة جديدة في عمل اتحاد المغرب العربي www .Cnn.Com.

7. مصطفى زينب " تقارب إسرائيلي مغربي متزايد .... دلالات وتداعيات", مصر 360.

8. المغرب وهاجس التسلح: مناورات مع اسبانيا،وفرنسا تزود البحرية المغربية بأسلحة جديدة: أنظر على الرابط التالي: http// www .net.aljazeera

9. الموقع الاكتروني الجزيرة نت https: wwwaljazeeranet

10. الموقع الالكترونيmat9ichebe-ladi.blogspot.com
11. الموقع الالكترونيwww.Wikipedia.org
12. الموقع الالكترونيhttps://dimapress.blogspot.com
13. الموقع الالكترونيhttps://mapnr.blogspot.cm.com
14. الموقع الالكترونيmostajad.com
15. الموقع الالكترونيمركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)
16. الموقع الالكتروني/https://www.aps.dz/ar/algerie

ثانيا: باللغة الأجنبية (الفرنسية)

2. Boualam Bougutaia; Les frotieres meridionales de L algerie: Alger: edition, S;N, E, D, 1981.